الاتحاد التونسي للفلاحة
والصيد البحري

حصيلة اشغـــال
المؤتمر الوطني الثالث عشر

تونس ـ الحمامات
16-17-18 افريل 2005

11739 B 1918

الاتحاد التونسي للفلاحة
والصيد البحري

حصيلة أشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر

تونس ـ الحمامات
16 ـ 17 ـ 18 أفريل 2005

الفهـــرس

* خطاب رئيس الدولة في المؤتمر.....	ص 6 – 13
* صور الافتتاح	ص 14 – 21
* كلمة السيد عبد الباقي باشا	ص 22 – 23
* كلمة السيد عبد الله العبعاب اكبر النواب سنا	ص 24 – 25
* كلمات ضيوف المؤتمر	ص 26 – 62
* ملخص حول التقرير الادبي	ص 36 – 76
* ملخص حول النقاش العام.....	ص 77 – 84
*لائحة الهياكل والقانون الاساسي	ص 86 – 120
* اللائحة الاقتصادية والاجتماعية	ص 121 – 155
*لائحة الصيد البحري	ص 156 – 167
* لائحة الموارد المالية	ص 168 – 172
* اللائحة العامة	ص 173 – 177
* انتخاب اعضاء المجلس المركزي والمكتب التنفيذي الجـــدد	ص 178 – 185
* برقية الى سيادة رئيس الجمهورية بالمناسبة.....	ص 186 – 187

* كلمة الاختتام من قبل رئيس الاتحاد الجديد.... ص 188 – 194
* من هو السيد مبروك البحري؟ ..... ص 195 – 196
* صور حول اشغال المؤتمر وعملية الانتخاب ..... ص 197 – 204
* برنامج المؤتمر..... ص 205 – 207
* قائمة الوفود العربية المشاركة ..... ص 208 – 209
* قائمة الوفود الاجنبية المشاركة .... ص 210
* المؤتمر في الصحافة الوطنية المكتوبة ..... ص 211 – 245

خطاب سيادة رئيس الجمهورية
زين العابدين بن علي
في افتتاح أشغال المؤتمر الثالث عشر
للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات الضيوف الكرام

أيها السادة والسيدات

نشرف اليوم على بركة الله على افتتاح أشغال المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، تأكيدا لعنايتنا المتواصلة بالفلاحة باعتبارها قطاعا استراتيجيا له دور حيوي في ضمان التنمية المستديمة وتحقيق الأمن الغذائي.

وقد حرصنا على تجديد اللقاء بالفلاحين بمختلف اختصاصاتهم البرية والبحرية تقديرا منا لجهودهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، مؤكدين ارتياحنا للعمل المحمود الذي تقوم به منظمتهم الوطنية العتيدة للإحاطة بهم، وتأطيرهم والتجاوب مع مشاغلهم، وما تضطلع به من أدوار تنموية واجتماعية، الى جانب المنظمات الوطنية الأخرى، وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والتي نحييها كلها بالمناسبة، مقدرين جهودها ومساهمتها في بناء حاضر تونس ومستقبلها.

ويطيب لي بهذه المناسبة أن أتوجه الى أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري برئاسة السيد عبد الباقي باشا بالشكر والتقدير على روح الوفاق والمسؤولية التي تحلوا بها طوال السنوات الفارطة وما أبدوه من صدق

وحماس في دعم خياراتنا وتوجهاتنا، وما بذلوه من مساهمات قيمة لتعزيز مخططاتنا التنموية في نطاق التعاون والتكامل بين كل الأطراف المعنية.

ان اختياراتنا في مجال الفلاحة وما خصصناه لهذا القطاع من تشجيعات وحوافز ومبادرات قد لقيت تجاوبا كبيرا لدى الفلاحين والبحارة، وكان لها الأثر الايجابي في تطوير الاستثمار والتصدير عامة وفي تنمية الانتاج وتحسينه خاصة.

وقد سجلنا في هذا السياق ارقاما قياسية بالنسبة الى العديد من المنتوجات على غرار الحبوب وزيت الزيتون والألبان والخضر. وتوصلنا الى الرفع في معدل الانتاج بحوالي 50٪ منذ التغيير، بما دعم الاكتفاء الذاتي في جل منتوجاتنا الغذائية. كما تمكن القطاع الفلاحي من المحافظة على مساهمته في المجهود الوطني للتنمية في مستوى 12٪ من الناتج الاجمالي و10٪ في المجهود الوطني للتصدير، حيث بلغت قيمة صادراته 1224 مليون دينار في سنة 2004, مقابل 450 مليون دينار سنة 1987.

وترز هذه النتائج مدى قدرة القطاع الفلاحي اذا ما احسنا التصرف فيه على مواجهة الصعوبات المناخية والتحديات الاقتصادية والمنافسات الخارجية.

وقد عملنا منذ السنوات الأولى من التحول على ارساء سياسة متكاملة في القطاع الفلاحي شملت مختلف الميادين وارتكزت بالخصوص على تعبئة الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر وتنمية المراعي وتكثيف الانتاج وتوفير المواد الأساسية، الى جانب اتخاذ العديد من الاجراءات والاصلاحات التي اسهمت في تحسين المحيط العام للقطاع كاعادة هيكلة الاراضي الدولية وتصفية الاوضاع العقارية وتطوير نظام الاستثمار وهيكلة مؤسسات البحث والارشاد واعادة تنظيم المهنة وتعزيز دورها.

أيها السادة والسيدات،

لقد أولينا الفلاحة في برنامجنا الانتخابي 2009/2005 مكانة بارزة،

فأفردناها بمحور خاص «**من أجل فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح**» باعتبارها «قطاعا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز مقومات النمو»، وركزنا الاهتمام على تحديث هذا القطاع ودعم دوره في مسيرة التنمية الشاملة وتحسين دخل الفلاحين وحددنا لتحقيق هذه الأهداف رهانات أساسية لا بد من كسبها.

وقد شرعنا في تنفيذ هذا البرنامج الطموح ساعين الى تحقيق اهدافه بأفضل الوجوه.

وساعدتنا الخطة الوطنية التي وضعناها لتعبئة الموارد المائية واحكام استغلالها، على توسيع المناطق السقوية، فتمت في هذا الاطار تعبئة 4060 مليون متر مكعب من المياه مع نهاية 2004, أي بنسبة 87.5٪ من الطاقة القابلة للتعبئة، وسيتواصل هذا المجهود الى موفى هذه العشرية لتبلغ هذه النسبة 95٪ من الموارد المائية المتاحة التي ستمكننا من التوسع في تهيئة المناطق السقوية لنبلغ بها 410 آلاف هكتار مقابل 385 الف هكتار حاليا.

كما أمكن لنا انجاز عدة مشاريع لصيانة شبكات الري والاستفادة من المياه غير التقليدية، بالتوازي مع حفز الفلاحين الى استعمال الطرق المقتصدة. وقد بلغت حاليا المساحة المجهزة بهذه المعدات الجديدة حوالي 300 ألف هكتار من المساحة الجملية المروية.

ودعما لهذا التوجه، **نأذن باجراء تقويم لمختلف المناطق السقوية لتحديد مستوى استغلالها واقتراح الحلول الناجعة لتحسين مردوديتها.**

كما نأذن باعداد دراسة حول اسعار مياه الري واقتراح الحلول العملية في هذا المجال قصد التوفيق بين مردودية المشاريع المائية وحاجات الأنشطة الفلاحية.

أما في إطار المحافظة على خصوبة الأرض وتحسين مردودها ووقايتها من الانجراف، وتفعيلا لما جاء في برنامجنا لتونس الغد من توجهات، فقد تم اقرار خطة لتهيئة 345 الف هكتار من مصبات المياه وتعزيزها بالغراسات المنتجة واحداث 620 بحيرة جبلية.

وحرصنا في الوقت ذاته على مزيد تطوير الغابات والمراعي، وأولينا عناية خاصة لسكان هذه المناطق حتى يحافظوا على محيطهم الطبيعي ويحسنوا التعايش معه ويعملوا على حمايته واثرائه.

وقد تمكنا في هذا المجال من الترفيع في نسبة القطاع الغابي من 7٪ سنة 1990 الى 12٪ سنة 2003, لنصل بها الى 16٪ في اواخر هذه العشرية.

كما شرعنا من ناحية أخرى، في تطوير انتاج المواد الفلاحية الأساسية بهدف ضمان تلبية الطلب الداخلي ودفع التصدير وتم تحيين خططنا في هذا القطاع عبر التوسع في المساحات وتحسين المردودية والانتاجية، ومزيد التحكم في التقنيات واستعمال المستلزمات والأصناف ذات المردودية العالية وتكريس مبدإ تكوين المخزونات التعديلية.

واعتبارا للدور الحيوي الذي يضطلع به الاستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري، فقد أذنا بمراجعة الحوافز والتشجيعات التي اقرتها مجلة تشجيع الاستثمارات حتى تتلاءم مع مقتضيات نمو الفلاحة وتطورها. وهو ما كان له اثر ايجابي في دعم روح المبادرة وجلب المستثمرين وتنامي مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الجملي الفلاحي لتبلغ حوالي 50٪ حاليا مقابل 33٪ سنة 1987.

أما الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي والاجتماعي، فقد اولياها عناية خاصة حيث أذنا بتنفيذ برنامج نموذجي شمل 20 ألف فلاح لتطوير مردودية المساحات المتوفرة، وتحسين دخل الفلاحين والترفيع تدريجيا في نسبة التغطية التمويلية للمنتفعين وتأهيلهم ليصبحوا قادرين على الاقتراض. **ونأذن اليوم باجراء تقويم شامل لهذه الصيغة من التدخلات قصد وضع منهجية ملائمة للارتقاء بنشاط هذه الفئة من الفلاحين وتحسين أوضاعهم.**

ودعما لهذه المكاسب، شرعنا في تأهيل الفلاحة ببلادنا بما يؤمن لها نقلة نوعية ويطور قدرتها على المنافسة لمجابهة تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات

الفلاحية في ظل الاتفاقيات التي ابرمتها بلادنا على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وأذنا من جهة أخرى بتنفيذ خطة للنهوض بالخدمات المسداة لفائدة الفلاحين من خلال دعم قدرات الهياكل المهنية على توفير الخدمات اللازمة لفائدة منخرطيها وتحسين نجاعة الخدمات التي توفرها المؤسسات العمومية والخاصة في مجالات البحث والارشاد والتكوين وحماية النباتات والصحة الحيوانية وغيرها.

كما وضعنا منظومة متكاملة من التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي لدعم مسيرة الفلاحة وتنويع منتوجها وتطوير اساليبها وتوجيه برامج البحث نحو اولويات التنمية الفلاحية واستكمال بعث سبعة أقطاب جهوية للبحث.

واعتمدنا خطة للنهوض بمنظومة الارشاد والتكوين المهني الفلاحي ترتكز على مواصلة الادارة على المدى القصير والمتوسط تأمين الأنشطة الارشادية ميدانيا مع تشريك أهل المهنة والخواص في مجال الاحاطة والارشاد وتنظيم المنتجين.

واثراء لهذه الجهود، **نأذن باعتماد التكوين بالتداول لتحقيق ملاءمة برامج التكوين والتعليم الفلاحي مع متطلبات القطاع واحكام الربط بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي.**

ولتجاوز التحديات ومجابهة الطلب الداخلي الذي يتطور بنسق سريع، لا بد من احكام التصرف في الموارد الطبيعية وفي مقدمتها المياه والأراضي ومزيد ترفيع الاستثمار في الفلاحة واستغلال المكاسب التي تحققت خلال السنوات الماضية على مستوى تطور البنية الأساسية للري واصلاح الأوضاع العقارية للأراضي الفلاحية وما سجلته شبكة البحوث الزراعية الوطنية من نتائج ايجابية.

إن كسب هذه الرهانات يتطلب استقطاب المزيد من الاستثمارات واقتحام باعثين شبان في العمل الفلاحي وتنمية مجالات الانتاج الواعد، على غرار

زراعة الباكورات والزراعات البيولوجية وتربية الأسماك والأحياء المائية، وانتهاج الأنماط الزراعية التي تتأقلم مع العوامل المناخية المتغيرة بالاعتماد على البحث العلمي التطبيقي وعلى الارشاد الناجع.

ولا يتسنى لنا إدراك هذه الغايات، الا إذا أدرجنا الفلاحة في إطار منظومات قطاعية تستجيب لقواعد التكامل والجدوى، وطورنا آليات الخزن والتحويل، وربطنا الفلاحة بالصناعات الغذائية، حتى تتوفر لها مجالات أوسع لتكثيف الانتاج، وتحسين نوعيته، واكسابه القيمة المضافة المطلوبة للتميز والرواج.

وسنبادر في هذا الصدد بتفعيل الآليات الكفيلة بتفادي الاختلالات المحتملة وإقرار قواعد التعامل السليم بين جميع المتدخلين وحثهم على اعتماد عقود الانتاج.

وتعزيزا لما حققناه من نتائج في مجال التنظيم العقاري للأراضي، **نأذن اليوم بإدراج هذه العمليات آليا في مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة. وبدعم الموارد المالية للقرض العقاري الفلاحي المخصص للفلاحين الشبان وأصحاب الشهائد الفلاحية. والإسراع بوضع الإ طار القانوني الذي يشجع على الاستغلال المشترك والاستغلال عن طريق الكراء طويل المدى. حتى يتم تدريجيا توسيع مساحات الضيعات الصغرى والمتوسطة. وإدماجها في الدورة الاقتصادية. وتوجيه انتاجها الى الأسواق.**

كما ندعو الى ايجاد حلول لمشاكل الشياع وما تؤدي اليه من سوء استغلال الأراضي واهمالها، وتكثيف نسق تصفية الأوضاع العقارية من قبل الوكالة العقارية الفلاحية لبلوغ الأهداف التي رسمناها في الغرض، ومقاومة تشتت الملكية بتكثيف برامج الاصلاح الزراعي والحرص على تسريعها. وعلينا جميعا العمل على اكساب المنتوج الفلاحي التونسي النوعية الممتازة التي ترضي المستهلك. وهو ما يتطلب تأهيل كل المتدخلين في الانتاج وفق ضوابط معترف بها، ومقاييس تيسر التعرف على المنتوج وخصائصه من قبل المزودين والمستهلكين وتساعد بلادنا على الحضور في الأسواق الخارجية بالنجاعة المطلوبة.

وسعيا الى تحقيق هذه الأهداف، **نأذن بإرساء شبكة للجودة تسهر عليها دواوين**

المنتوجات الأساسية والمجامع المهنية المشتركة. مع استكمال الاجراءات التي من شأنها ضمان نجاعة هذه الشبكة حتى تتمكن من إرساء علامات مميزة لمنتوجاتنا الفلاحية قادرة على الاشعاع في الأسواق العالمية.

كما نأذن بإرساء شراكة جديدة بين المنتجيين والمصدرين تقوم على الثقة المتبادلة. وتضمن توازنا مقبولا بينهما. وتؤمن مصلحتهما من جهة ومصلحة الحريف الأجنبي من جهة أخرى. مع إعطاء دور أكبر للمجامع المهنية المشتركة في تنشيط عملية التصدير والبحث عن أسواق جديدة والتعريف بمنتوجاتنا وبميزاتها وبإدراج موضوعي الجودة والتصدير كمادتين أساسيتين ضمن برامج مختلف النظم التكوينية.

وندعو كذلك الى الإسراع في تنفيذ ما قررناه في المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار بوضع برنامج تنفيذي لاعتماد تصنيف منتوجات الفلاحة والصيد البحري بأسواقنا الداخلية. وفق المقاييس المعتمدة في الأسواق الخارجية.

ونحن نؤكد في هذا السياق ضرورة الاستفادة القصوى مما تتيحه مختلف اتفاقيات التعاون التي أمضتها بلادنا مع البلدان الشقيقة والصديقة ومع المجموعات الاقليمية، على غرار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بالسعي الى تصدير الكميات المتفق عليها والتي لم تبلغ في أغلب الحالات المستويات المحددة.

أيها السادة والسيدات:

لقد دأبنا على مساندة الفلاحين في البر والبحر ومؤازرتهم في الفترات الصعبة حتى يواصلوا نشاطاتهم في ظروف مناسبة، ونحن نولي أهمية كبرى لتنظيمات الفلاحين كالهياكل المهنية القاعدية والمركزية ومجامع التنمية والمجامع المهنية المشتركة، في مساعدة الفلاح على الحصول على مستلزمات الانتاج في إبانها، وتذليل الصعوبات التي تعترضه في نشاطه اليومي، وحمايته من المضاربات وتمكينه من تنمية منتوجه على الوجه الأفضل.

لذلك أدعو بهذه المناسبة، الى توسيع انخراط الفلاحين في الهياكل المهنية تيسيرا لتأطير العمل الفلاحي في جميع حلقاته على غرار ما تشهده الفلاحة في البلدان المتقدمة والتي بلغت فيها المؤسسات المهنية مستويات عالية من التحكم والاندماج، فالمؤسسات والهياكل المهنية وفي مقدمتها اتحاد الفلاحين مدعوة كلها الى أن تكون أداة ناجعة للإنتاج والترويج. ومن واجب المؤسسات الإدارية والفنية أن توفر المحيط الملائم لممارسة المهنة وتستنبط البرامج والاصلاحات المدعمة لتطويرها وتحسين مردودها.

أيها السادة والسيدات:

إننا معتزون بما تحقق للفلاحة ببلادنا من تطور وإنجازات، عازمون في إطار برنامجنا لتونس الغد، على اكسابها المزيد من النجاعة والجدوى، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها في ظل تفتح الاقتصاد العالمي واشتداد المنافسة الخارجية.

وإن تضافر جهود الفلاحين، ومثابرتهم على خدمة الأرض، وانتهاج طرق الانتاج الحديثة في العمل، والتصرف الرشيد في الموارد، هي الشروط الأساسية للتقدم بفلاحتنا نحو المستوى المطلوب، حتى تكون فلاحة متطورة، مزدهرة بمكاسبها المتنامية وقدراتها البشرية المتميزة.

وإذ أحيي في الختام جميع فلاحينا وفلاحاتنا في البر والبحر، فإني أشيد بما يتحلون به من وعي بالمسؤولية، وتفان في خدمة فلاحتنا وتعزيز جهود بلادنا في تحقيق أمنها الغذائي وضمان مناعتها وازدهارها، راجيا لكم التوفيق في أشغال مؤتمركم والنجاح في أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صـــور لـــواقائع افتتـــاح المؤتمـــر

سيادة الرئيس زين العابدين بن علي يشرف على افتتاح اشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد يوم السبت 16 افريل 2005 بقصر الرياضة بالمنزه

جلسة الافتتاح بالحمامات: من اليسار الى اليمين السادة: مبروك البحري وعبد الباقي باشا رئيس المؤتمر
وتوفيق الصيد نائب رئيس المؤتمر وصلاح الدين الفرشيشي وحمودة الغربي مقررا المؤتمر

مشهد يجسم جمعا حاشدا من المؤتمرين

ضيـــوف المؤتمر في صـــور

السيد علي الرمضاني

السيد الهادي الجيلاني

السيد عبد اللطيف الهدام

السيدة عزيزة متيرة

السيد أحمد بوحلالة (ليبيا)

السيد منصور حسين طبيقة

السيد كريستيان جالي (فرنسا)

السيد محمد بوحجار (الجزائر)

السيد تيسيبي بوليتي (ايطاليا)

السيد قي جيفا (فرنسا)

السيد محمد قدري عبد الحليم

السيد فرنتيسكو كراكسيولو (ايطاليا)

السيد محمد محمد محمد بشير (اليمن)

السيد جمال المقابلة (الأردن)

السيدان
محمد زيد الشتلي
وجاسم حسن
الونزان (الكويت)

جانب من ضيوف المؤتمر

من ضيوف المؤتمر

بوابة النزل الذي احتضن فعاليات المؤتمر الوطني الثالث عشر للمنظمة الفلاحية

كلمة السيد عبد الباقي باشا رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيادة الرئيس

يسعدني أن أتوجه الى سيادتكم باسمي الخاص وباسم إطارات منظمتنا وباسم كل الحاضرين من الفلاحين والبحارة رجالا ونساء بأصدق عبارات الشكر والإمتنان لتفضلكم بوضع المؤتمر الوطني الثالث عشر لإتحادنا تحت سامي إشراف سيادتكم وعلى حرصكم على تكريم العائلة الفلاحية الكبرى بالإشراف شخصيا على وقائع جلسته الإفتتاحية الممتازة والقاء بيانكم الذي هو إيذان بانطلاق المؤتمر.

وإننا معشر الفلاحين والبحارة إذ نلمس يوميا مدى عنايتكم الموصولة بقطاعنا، ورعايتكم الدائمة لنا، فإننا لفخورون ومعتزون باعتماد عنوان المحور العاشر من برنامجكم الطموح عنوانا لمؤتمرنا، إذ هو يترجم عن شواغلنا ويختزل طموحاتنا في النهوض بقطاعنا والرقي به حتى يواكب التحولات العالمية المتسارعة ويرفع التحديات ويكسب الرهانات الملقاة على عاتقه.

وإن ما تفضلتم به يا سيادة الرئيس في خطابكم المرجع اليوم، ليعد دفعة جديدة من الإجراءات والقرارات التي تعزز الـ1140 قرارا التي اتخذتموها منذ التحول المبارك لفائدة قطاع الفلاحة والصيد البحري، وهي مناسبة أنتهزها لأعبر لسيادتكم عن التزام العائلة الفلاحية بالعمل الجاد وفقا لتوجهاتكم الحكيمة، وعلى المساهمة الفاعلة في إنجاز ما تضمنه برنامجكم الانتخابي بمختلف محاوره، كما أعبر لسيادتكم باسم كافة الفلاحين والبحارة عن عظيم الولاء لما

حبوتمونا به في المنظمة من سخي الدعم وكريم الرعاية، وهو ما مكننا من الإسهام في تطوير هذا القطاع الحيوي والهام ذي الأبعاد المتعددة.

عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر،

وعشتم يا سيادة الرئيس قائدا ورائدا وملهما،

وعاش الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري سندا قويا وثابتا لخياراتكم الحضارية الصائبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد عبد الله العبعاب في افتتاح جلسة الأشغال الأولى للمؤتمر باعتباره أكبر النواب سنا

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات النواب المحترمين.
حضرات النائبات الفضليات،
السادة الضيوف الأكارم،

إنه لمن دواعي الغبطة والاعتزاز أن ينالني في هذا اليوم الأغر الذي أعطى فيه **سيادة الرئيس زين العابدين بن علي** إشارة انطلاق مؤتمرنا الوطني الثالث عشر شرف رئاسة الجلسة الأولى لمؤتمرنا بمعية أخوين كريمين هما النائبان المحترمان:

1 ـ يسرى الزيدي: من ولاية أريانة

2 ـ محمد مشارك: من ولاية مدنين

وهي جلسة تمهيدية سنتولى من خلالها بمساعدتكم انتخاب رئيس ونائبي الرئيس ومكتب مؤتمرنا هذا.

وإن سعادتي لتتعاظم باعتبار ما شرفنا به قائد مسيرة تونس وباني أمجادها **سيادة الرئيس زين العابدين بن علي** من توجيهات قيمة وسديدة في خطابه الهام الذي ألقاه صبيحة هذا اليوم والذي تفضل مشكورا من خلاله بالإعلان عن قرارات وإجراءات جديدة وهامة لدعم قطاعنا الفلاحي ومواصلة تطويره وتحديثه حتى يواكب التحولات العالمية المتسارعة، وإني أقترح عليكم اعتماد هذا الخطاب وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر.

حضرات السادة الكرام،

إن مؤتمرنا الوطني هذا ينعقد وبلادنا قد خطت في ظل القيادة الحكيمة

لسيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** خطوات هامة وعملاقة لاستكمال كافة مقومات مناعتها الاقتصادية وبناء أركان جمهورية الغد التي هي جمهورية كل التونسيين والتونسيات لا إقصاء فيها ولا استثناء، فكلنا نعمل من أجل تونس ونسعى الى تعزيز سيادتها واستقلالها في إطار دولة القانون والمؤسسات وفي كنف روح التضامن والوئام والوفاق بين كافة مكونات مجتمعنا.

أيها النواب المحترمين،

إن مؤتمرنا هذا الذي ينعقد في أجواء مفعمة بالاعتزاز بمكاسب التغيير حدث وطني جدير بكل عناية واهتمام وإن التوصيات والقرارات التي ستصدر عنه تحتاج الى مشاركة كل إطاراتنا وهياكلنا لوضعها موضع التنفيذ في ظل علاقات التعاون والتشاور مع حكومتنا الموقرة وفي ظل القيادة الحكيمة لقائد مسيرة تونس.

في ختام كلمتي أقترح عليكم أن يتشكل مكتب مؤتمرنا من الإخوة المحترمين الآتي ذكرهم:

1 ـ عبد الباقي باشا: رئيس المؤتمر

2 ـ مبرو ك البحري: نائب رئيس المؤتمر

3 ـ توفيق الصيد: نائب رئيس المؤتمر

كما أقترح عليكم أن تسند خطة كتابة المؤتمر للأخوين

1 ـ صلاح الدين الفرشيشي

2 ـ حمودة الغربي

شكرا لكم على حسن الاستماع وفقنا الله في أعمالنا وسدد خطانا لما فيه خير فلاحتنا وبلادنا. والله الموفق

قال تعالى«ألم تر أن الله سخر لكم ما في الأرض

والفلك تجري في البحر بأمره».

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمات ضيوف المؤتمر

كلمة السيد الهادي الجيلاني رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس المؤتمر

السيد عبد الباقي باشا رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

السادة أعضاء المكتب التنفيذي

السيدات والسادة نواب المؤتمر

ضيوف تونس الكرام

حضرات السيدات والسادة

يشرفني أن أشارككم اليوم حفل افتتاح المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري تلبية للدعوة الكريمة التي تفضلتم بتوجيهها للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وأن أعبر لكم باسمي الخاص وباسم زملائي أعضاء المكتب التنفيذي لمنظمتنا ومن خلالهم العائلة الموسعة لصاحبات وأصحاب الأعمال عن أصدق الأماني بنجاح مؤتمركم هذا الذي تكرم سيادة الرئيس بوضعه تحت سامي اشرافه وافتتاحه صباح اليوم.

ويطيب لي أن أتقدم بصادق التحية لأعضاء المكتب التنفيذي المتخلي لمنظمتكم العتيدة وعلى رأسه السيد عبد الباقي باشا والى كافة منظوريها، مهنئا إياهم بما تحقق من انجازات لفائدة الفلاحة خلال الفترة الأخيرة بفضل الدعم الذي ما انفك الرئيس زين العابدين بن علي يقدمه لهذا القطاع وبما تقوم به هياكل وإطارات المنظمة بهدي من سيادته من جهود لتأطير وتوجيه منظوريها.

وأود بهذه المناسبة أن أشيد بالتعاون والشراكة القائمين بين منظمتين تعتبران من أهم مكونات المجتمع المدني في تونس وتزخران بالوطنيين الصادقين وبالعناصر الفاعلة في الاقتصاد الوطني في اطار التكامل مع الشغالين في ظل

مناخ اجتماعي سليم يحرص سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، منذ تغيير السابع من نوفمبر، على ترسيخه حتى يتحقق لشعبنا المزيد من الرقي والإزدهار.

حضرات السيدات والسادة

إن العناية بالقطاع الفلاحي ستتدعم بالتأكيد خلال المرحلة القادمة، خاصة أن البرنامج الرئاسي لتونس الغد حدد في النقطة العاشرة منه و الخاصة بالقطاع الفلاحي توجهات ستساعد بدون شك كما جاء في هذا البرنامج «**على تحديث هذا القطاع ورفع انتاجيته وقدرته التنافسية بما يحسن دخل الفلاحين ويدعم دور الفلاحة في مسيرة التنمية**».

حضرات السيدات والسادة

إن قراءة سريعة في التحولات التي شهدها قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال السنوات الأخيرة تبرز مدى تمكن الناشطين في هذا القطاع من وسائل العمل العصرية واستيعاب التقنيات الحديثة، مما انعكس ايجابا على الانتاج والانتاجية وهيأ الفلاح التونسي لاعتماد أصناف جديدة من الانتاج على غرار الفلاحة البيولوجية، التي أصبحت اليوم أحد المعايير التي يقاس بها مدى تقدم القطاع الفلاحي.

كما شهدت الصادرات الفلاحية نموا ملموسا تجسم بالخصوص في اقتحام المزيد من الأسواق الخارجية التي كان حضور المنتوج الفلاحي التونسي فيها أمرا عسيرا وهو ما ساهم في نمو نسبة التغطية للميزان التجاري.

إن مجالات تحسين الانتاجية في القطاع الفلاحي لاتزال هامة، وهو ما سينعكس بالتأكيد بشكل ايجابي في مستوى تحويل المنتوجات الفلاحية، ويحقق اضافة نوعية لقطاع الصناعات الغذائية، ويمكن في هذا الإطار دعم الشراكة بين الانتاج والتحويل بعقود انتاج.

كما أن مزيد تنسيق الجهود من أجل اضفاء المزيد من الشفافية في السوق

ومزيد احكام العمل في مسالك التوزيع تعد من المجالات التي يمكن لنا سويا دعمها خدمة للمصلحة المشتركة.

إن الشراكة القائمة بين منظمتينا من شأنها أن تدعم هذا التوجه وتساهم في النهوض بأنشطة تكتسي أهمية بالغة في منظومة الاقتصاد الوطني ومساعدته على الانخراط في الاقتصاد العالمي، ويعزز قدرتنا التنافسية في الأسواق الخارجية التي أصبحت تحكمها قواعد العولمة.

حضرات السيدات والسادة

أود في خاتمة كلمتي أن أجدد لكم التعبير عن أصدق التمنيات لمؤتمركم بالنجاح وأن أؤكد للمكتب التنفيذي الجديد لمنظمتكم العتيدة حرص الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على دعم علاقات التعاون والتكامل مع الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري خلال المرحلة القادمة لكسب رهان الامتياز بعد أن انتصرنا في الماضي بفضل تضامننا في ملحمة الاستقلال ثم في معركة البناء والتشييد وذلك اسهاما في انجاح خيارات التغيير وبلوغ الأهداف التي حددها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في برنامجه المستقبلي لتونس الغد حتى نرتقي ببلادنا الى مصاف الدول المتقدمة وتظل على الدوام بفضل عزيمة أبنائها نموذجا يحتذى به بين بلدان العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمـــة السيد عبـــد الســـلام جـــــراد
الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل
ـ ألقاها السيد علي الرمضاني ـ

السيد رئيس المؤتمر

السادة النواب: حضرات الضيوف الكرام

نيابة عن الأخ عبد السلام جراد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وباسم الأخوة أعضاء المكتب التنفيذي الوطني يسرني أن أرفع اليكم بمناسبة انعقاد مؤتمركم تحيات كافة العاملين بالفكر والساعد وتمنياتهم بنجاح مؤتمركم الوطني الثالث عشر.

فتحية الى الاخوة الفلاحين في مؤتمرهم، هذا المؤتمر الذي لا نشك أنه سيمثل الاضافة المرجوة للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، هذا الاتحاد الذي كان شريكا مع الاتحاد العام التونسي للشغل ضمن الجبهة الوطنية في معركة تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي ثم في مرحلة بناء مؤسسات الدولة وهو دور نابع أيضا من الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي من حيث مساهمته في التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام وكذلك باعتباره العمود الفقري للأمن الغذائي الوطني يضاف الى ذلك ما يلعبه اتحادكم العتيد في تأطير المجال الريفي اجتماعيا واقتصاديا.

إننا في الاتحاد العام التونسي للشغل نكن فائق الاحترام والتقدير للعاملين في القطاع الفلاحي من منطلق قناعتنا بأن أغلبية العاملين هم من الكادحين الذين يشتركون معنا في الأعباء والمشاغل مما يدفعنا للبحث معكم عن آفاق أوسع لمزيد التنسيق والشراكة بدافع وطني يجعل من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية أهدافا سامية مشتركة لا شك أن باقي

الأطراف تشاطرنا إياها.

إن أبرز هذه المشاغل التي نشترك فيها جميعا هي الانعكاسات التي فرضها تيار العولمة الجارف على مختلف مجالات الانتاج من فلاحي وصناعي وخدماتي، من انفتاح للسوق وسيادة لقانون المنافسة مما أصبح يهدد العديد من مؤسساتنا الانتاجية وهو تهديد ينعكس بلا شك بصفة مباشرة على مجال الشغل واستقراره وهو بلا شكّ ـ أيضا ـ هاجس مشترك نعتبره أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي.

إننا بهذه المناسبة ندعوكم الى وضع شراكة حقيقية من أجل إعادة صياغة تصورات استراتيجية لتجاوز سلبيات هذا التيار العولمي الذي فرض نفسه على العالم وذلك من خلال تحديث القطاع الفلاحي والرفع من قدرته التنافسية وكذلك النهوض بالرصيد البشري العامل في هذا القطاع بمزيد تكوينه وملاءمته مع التحولات وكذلك بتحفيزه على التمسك بالعمل الفلاحي ومزيد النهوض به بتحسين ظروف عيشه المادية وتطوير الإطار التشريعي للقطاع.

كما لا يفوتنا التنويه بالدور الرائد الذي تلعبه المرأة الريفية وهو دور يستحق بلا شك الابراز والتثمين لكنه ينتظر أيضا المكافأة بمزيد التوعية والإحاطة وضمان الحقوق المادية والمعنوية. وهي كلها جوانب لا نشك أنها حاضرة في تقييماتكم وببرامجكم المستقبلية.

إننا في الاتحاد العام التونسي للشغل نخوض الجولة السادسة من المفاوضات الاجتماعية مدفوعين بهدف مزدوج هو تحسين قدرة منظورينا الشرائية والإطار القانوني الضامن لاستقرارهم في الشغل وكذلك استمرار المؤسسة ونموها، كل ذلك في اطار وعي راق بالمصلحة الوطنية العليا وهي جميعها أهداف نخالها حاضرة في برامجكم ومشاريعكم التي ستنظرون فيها في مؤتمركم هذا من أجل تطويرها وترسيخها.

إن الأخ عبد السلام جراد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الذي يتماثل والحمد لله للشفاء ويستعد الى العودة الى سالف نشاطه وكافة الاخوة أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد يرجون لمؤتمركم النجاح والتوفيق وهو نجاح سينضاف بلا شك الى سلسلة نجاحاتكم السابقة باعتبار أن أي نجاح لأي منا هو نجاح يصب في حساب المصلحة الوطنية التي تبقى فوق الجميع.

وفق الله أعمالكم ووفقنا جميعا لما فيه خير البلاد والعباد.

كلمة السيدة عزيزة حتيرة رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية وعضو مجلس النواب

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرة الأخ رئيس المؤتمر،

حضرات الضيوف الكرام

حضرات السادة والسيدات،

يطيب لي في بداية هذا اللقاء أن أعبر باسم الاتحاد الوطني للمرأة التونسية عن بالغ سروري واعتزازي بالمشاركة في هذه الجلسة الأولى الممتازة من أشغال المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

كما يطيب لي أن أحيي إطارات الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وكافة مناضليه ومناضلاته في مختلف المواقع والمسؤوليات، وأثمن باسم منظمتنا النسائية الجهود الكبيرة التي يبذلونها من أجل مزيد تفعيل الدور الرائد لهذا الاتحاد وتعزيزه للمساهمة المتواصلة والفاعلة في تنمية قطاع استراتيجي وحيوي في حجم الفلاحة والصيد البحري، وتأطير المنتمين اليه والعاملين به، والمثابرة على التثقيف والارشاد والاعلام في هذا القطاع في انسجام ووئام مع ما تشهده تونس في عهد التحول من إقبال متجدد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة الحداثة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أحيي أخي وزميلي السيد عبد الباقي باشا الذي عرف بنضاله وتفانيه في تحمل أعباء المسؤولية على رأس هذه المنظمة الفلاحية العريقة، وأتقدم له ولزملائه بأحر التهاني على ما يلقونه من قبل سيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي تفضل باشرافه السامي على افتتاح هذا المؤتمر وتجديد مساندته للمنظمة وشد أزرها.

وإني على يقين من أن الخطاب الافتتاحي لسيادته سيكون وثيقة مرجعية

تنير سبيل المؤتمرين وتمكنهم من التقييم الموضوعي لنشاط الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، وتقييم أدائه وما ينتظر منه للاسهام في كسب رهان: «نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح» وهو رهان أكد عليه سيادة الرئيس نفسه في النقطة العاشرة من برنامجه الانتخابي لجمهورية الغد، وجعل منه المؤتمر الحالي للمنظمة شعاره البارز والموفق.

حضرات السادة والسيدات،

لقد تابعت المرأة في منظمتنا النسائية ما توليه الدولة من اهتمام كبير لقطاع الفلاحة والصيد البحري، وواكبت ما يحظى به من عناية قصوى من لدن سيادة الرئيس باعتباره قطاعا استراتيجيا وحيويا في منوال التنمية لبلادنا، وباعتبار تأثيره على الميزان الاقتصادي والدور الذي يضطلع به في التشغيل المباشر وغير المباشر، وباعتباره خاصة مقوما أساسيا من مقومات السيادة، لذا شهد إصلاحات هيكلية ومؤسساتية متعاقبة على امتداد العقدين الأخيرين لعهد التحول.

وقد كان في الجانب الاجتماعي للنهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري غنم كبير لفئة اجتماعية عريضة تعتمد أساسا في معيشتها على هذا القطاع فازداد دخلها وتطورت وسائلها وتأهلت في مهاراتها، وكان غنما أكبر للنهوض خاصة بالمرأة الريفية التي تمكنت زيادة على تمتعها بمختلف المساعدات والمنح وفسخ القروض والديون المتخلدة بذمة الفلاحين والفلاحات الصغار، تمكنت في الفترة الأخيرة من بعث 233 مشروعا فلاحيا بقيمة 11 مليون دينار عزز إمكانيات الاقتصاد العائلي للمرأة الريفية، وساهم في الاستقرار في الريف وتنميته.

ويندرج دعم المرأة الريفية في إطار اقتناع سيادة رئيس الدولة بكفاءة المرأة التونسية عموما ومراهنته على ذكائها وقدرتها كشريك فاعل في التنمية، لا في

قطاع الفلاحة والصيد البحري وحده، بل في مختلف القطاعات الأخرى، وقد أكد سيادته ذلك مرارا وتكرارا، ومنه قول سيادته لدى تفضله بالاشراف على مؤتمر منظمتنا في الشهر المنقضي: «**تعيش المرأة التونسية اليوم عهدا زاخرا بالمكاسب والانجازات ثبتت فيه حقوقها وعززت ووسعت نطاقها في ظل المساواة والشراكة الفاعلة مع الرجل ودعم مكانتها في المجتمع وهي اليوم قوة دافعة مقتدرة كلها عزم وإصرار**».

ولعله من نافلة القول التأكيد بأن شرف مكونات المجتمع المدني وأهميتها تكمن في مزيد حرصنا كمنظمات وطنية راسخة قدمها في مجال العمل التطوعي على معاضدة المجهود الحكومي في بلادنا والمشاركة القوية والفاعلة في تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس بن علي، كل من موقعه والمهام المناطة بعهدته.

وهو كما يعرف الجميع برنامج طموح، ويكفي أن نشير الى أنه في مجال الفلاحة والصيد البحري يهدف الى تحقيق تطور في الفلاحة البيولوجية من حيث المساحة وتنويع الانتاج والبحث عن أسواق جديدة بهدف بلوغ تطور بـ 200٪ في آفاق سنة 2009 والإسهام في تحسين دخل الفلاحين تحقيقا وفعلا بـ 50٪ من الانتاج، والاستعداد الأمثل لانطلاق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لمراجعة البروتوكولات الفلاحية في إطار اتفاق الشراكة، وتحقيق 130 ألف طن من الأسماك في حدود 2009 وإحكام التطبيق وحسن التصرف في الخارطة الفلاحية عبر الجهات، ومضاعفة الاستثمار الخارجي الذي هو اليوم في حدود 34 مشروع استثمار بقيمة 21 مليون دينار.

وفي اعتقادي أن همة الفلاحين في هذه المنظمة العتيدة وما يشعرون به من ثقل الأمانة والمسؤولية تجعلهم في حالة تعبئة واستنفار للوقوف بكد وجهد الى جانب المجهود الحكومي وكسب الرهان والتغلب على التحديات، وما نتمتع به اليوم من مصداقية كفيل بأن يكون عاملا اضافيا لحفز هممنا وتقوية ارادتنا، فبالأمس القريب 12 ماي 2003 قلد الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين

الزراعيين العرب سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وسام الفلاح العربي تكريما لتألق تونس الخضراء في إصلاح الأرض وتفجير خيراتها وتحقيق الأمن الغذائي والمائي لبنيها.

هذا فضلا عن إشادة عديد المنظمات المختصة وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالتقدم الزراعي لبلادنا ونجاحها في قطع خطوات ضخمة لتأمين العيش الكريم لأبنائها ووصولها الى الكفاف والوفرة في عدة ميادين.

وإني على يقين من أن الرسالة التاريخية التي توجه بها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي الى المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه تمثل خير حافز على تحقيق الأهداف المرسومة في البرنامج الانتخابي لجمهورية الغد في هذا القطاع، اذ يقول سيادته: «**وإذ أكبر دور كافة الناشطين في مجالي الفلاحة والصيد البحري وحرصهم المتواصل على تطوير هذا الميدان بجميع مكوناته وجهودهم في تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا، فإني أقدر الاسهام الفاعل لمنظمتكم العتيدة على مدى نصف قرن من الزمن في الاحاطة بالفلاحين وتوجيههم وإرشادهم وتبصيرهم بأجدى وسائل الانتاج وأنجع طرق التصرف والتسيير**».

وفق الله خطاكم وكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد عبد اللطيف الصدام
رئيس المنظمة الوطنية للدفاع عن المستهلك

حضرات الإخوة والأخوات،

يسعدني أن أتوجه اليكم باسمي الخاص وباسم كافة إطارات منظمة الدفاع عن المستهلك بأخلص التحيات بمناسبة انعقاد مؤتمركم الثالث عشر شاكرين لكم دعوتكم اللطيفة لنا لمواكبة انطلاق فعالياته.

كما أهنئكم بإشراف سيادة الرئيس زين العابدين بن علي صبيحة هذا اليوم على افتتاحه مما يؤكد العناية الدائمة التي تحظون بها من لدن سيادته بوصفكم عماد قطاع يمثل احدى الدعائم الأساسية للاقتصاد والمجتمع في بلادنا.

وبدون شك فإننا نحن معشر المستهلكين نتجاوب كليا مع شعار مؤتمركم «**نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح**» الذي يجسم النقطة العاشرة من البرنامج الرئاسي للفترة القادمة، مستحسنين اختياره كهدف ومرجعية لمؤتمركم ونشد على أيديكم وسواعدكم من أجل بلوغ أهدافه بكل امتياز .

وإن تجاوبنا وتفاعلنا معكم يعكس في الواقع الأغراض المشتركة من أجل إنتاج وافر ومتنوع ومتطور ينمي دخل الفلاح ويجزي مجهوده ويفي في الوقت ذاته بحاجة المستهلك بشكل مرضي من حيث الجودة والسعر وفي ظروف طيبة يسيرها تصرف متبصر في العرض والطلب.

وأنتهز هذه المناسبة المتميزة لأؤكد لكم قربنا كمستهلكين من مشاغل الفلاحين وحرصنا معكم على العمل سويا من أجل تنقية مسالك الترويج من كل الشوائب والدخلاء الطفيليين ومن أجل إضفاء مزيد من الشفافية على الاتجار في المواد الفلاحية على ضوء توصيات الاستشارة الوطنية الأخيرة حول واقع وآفاق القطاع التجاري ويتيح لنا الميثاق الوطني من أجل تجارة مستديمة أرضية جيدة لتجسيم هذا السعي النبيل وأعبر لكم باسم المنظمة عن رغبتنا

الشديدة واستعدادنا التام لمزيد دعم علاقات الحوار والتشاور وتعزيز التعاون بين هياكلنا في إطار صيغ عمل مناسبة.

حضرات الإخوة والأخوات،

إن الحوافز السخية واللفتات السامية والدعم المتواصل لرئيس الدولة وشد أزر القطاع عند حدوث الجوائح الطبيعية تعتبر خير أرضية لتأمين مسار قطاعنا الفلاحي وتطوير طاقة انتاجه. ونسجل كمستهلكين بكل ارتياح دخولنا مرحلة الوفرة بفضل تجاوب الفلاحين وأدائهم الجيد. وعلينا فقط أن نحكم التصرف في المرحلة القادمة في ما قد يصاحب هذه الفترة من اختلال محتمل بين الفينة والأخرى في العرض والطلب في اتجاه أو في آخر وأن تتكاتف جهودنا جميعا لدعم شفافية المعاملات وتحقيق المعادلة المنشودة التي ترضي المنتجين والتجار والمستهلكين.

ويقيني أننا سنكون معا في سبيل تحسين أدائنا يحدونا توق شديد لتجسيم طموحات تونس كما يريدها الرئيس زين العابدين بن علي لبلادنا.

مرّة أخرى تقبلوا تحياتنا ومساندتنا وتجاوبنا معكم. متمنين لمؤتمركم النجاح والتوفيق والســـــلام

كلمة السيد منصور حسين طبيقة الامين العام لاتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب

بسم الله الرحمان الرحيم

يسعدني في هذا اليوم المبارك ان اشارك مع اشقائي وزملائي الفلاحين والبحارة بتونس الحبيبة في حفل فعاليات المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، فاسمحوا لي في البداية ايها الاشقاء ان اشكر واحيي اخي وصديقي رئيس الاتحاد الاستاذ عبد الباقي باشا الذي وجه الدعوة الكريمة بالحضور واتاح لنا فرصة المشاركة في مؤتمركم الموقر هذا... وانني هنا باسم زملائي في الامانة العامة لاتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب وباسم اكثر من مئتي مليون فلاح وفلاحة يشكلون مجمل التنظيمات الفلاحية العربية المنضوية تحت راية اتحادنا العربي.

يشرفني ان اسجل في هذا المؤتمر فخر واعتزاز كل الفلاحين العرب بالخطوات الحثيثة والمتسارعة التي تحققها الشقيقة تونس في ميدان الانتاج الزراعي بمختلف فروعه واصنافه وهذا الامر يعكس مدى الحرص والدعم الذي يحظى به هذا القطاع من لدن سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية الذي تشرف اتحادنا العربي بمنحه وسام الفلاح العربي من الدرجة الاولى الممتازة خلال استضافة اتحادكم الموقر لأشغال الدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس المركزي لاتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب في شهر ماي من عام 2003 .

ايها الاخوة الزملاء

اننا في الامانة العامة لاتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب نعي

جيدا التحديات الكبيرة التي اضحت تواجه الزراعة العربية وتشكل ها جسا عظيما للفلاح العربي، وتأتي مسألة التسويق في اولويات تلك التحديات خاصة بعد انضمام عدد كبير من دول العالم لمنظمة التجارة العالمية وتسابق غالبية اقطارنا العربية ايضا للانخراط في احكام اتفاقية التجارة الحرة... وهو ما يعني انفتاح جميع اسواقنا العربية على مصراعيها امام سائر المنتجات الدولية بما فيها الزراعية الامر الذي يشكل ضغطا وتحديا على المنتوج العربي الذي سيكون حتما غير قادر على المنافسة سواء من حيث اختلاف الاسعار او من حيث البهرجة والعمليات المكملة كالتغليف والدعاية والترويج التي لم يألفها فلاحنا العربي بعد.

ونحن في الامانة العامة لاتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب ندرك تماما ان التحديات الكبيرة التي تواجه الفلاح العربي لا يمكن حلها والتغلب عليها الا بمضاعفة الجهد ومواكبة العصر من خلال تطوير الاساليب المستخدمة في العملية الانتاجية ومراعاة الضوابط والمعايير الدولية المنظمة لهذه العملية..

ولهذا شرعنا فعليا في تنظيم وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية التخصصية لكل منتسبي منظماتنا الفلاحية العربية بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (اكساد) ونسعى لإقامة مزيد من صور التعاون المثمرة مع بقية المنظمات العربية والدولية المتخصصة من اجل رفع كفاءة ووعي مزارعينا العرب عموما، كما اننا نركز اهتمامنا على ضرورة تنشيط وتفعيل تجمعاتنا الاقليمية والقارية ومن بينها الاتحاد المغاربي للفلاحين الذي يتشرف بأن يكون بلدكم الكريم مقرا رسميا له.

ان سياسة التجمعات والتكتلات سواء الاقتصادية او السياسية اصبحت ضرورة لا مناص منها اذا اردنا ان نحصن انفسنا من مخاطر العولمة

وانتفاح السوق العالمي.

واتحادنا المغاربي قادر بما يزخر به من طاقات وامكانيات وموقع متميز على تأمين الحد الادنى من طموحاتنا واحلامنا المشتركة، كما ان الاتحاد الافريقي العظيم الذي انطلق بكل قوة وجدارة يعد مكسبا وانجازا وحدويا كبيرا استطاع خلال فترة وجيزة من الزمن ان يثبت وجوده ويبني هياكله ومؤسساته المختلفة.

ايـــها الزمـــلاء،

اننا في اتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب نفخر ونعتز كثيرا بالدور الحيوي والبارز الذي يلعبه اتحادكم الشقيق الى جانب نظرائه من التنظيمات الفلاحية العربية في اطار منظمتنا الفلاحية العربية، فهو علاوة على كونه احد الاعضاء المؤسسين لاتحادنا العربي... فإن ما وصلت اليه الزراعة في تونس ليس مكسبا للتونسيين فحسب لكنه مكسب لكل مواطن عربي من المحيط الى الخليج .. فالصادرات الزراعية التونسية، والى بقية دول العالم بشكل عام والتي سجلت خلال عام 2004 اعلى رقم لها هو انجاز يضاف الى الميزان التجاري العربي ككل... وقدرة تدعم موقف الزراعة العربية بصورة عامة.. لذا كان من الواجب علينا ان ننتهز هذه المناسبة العظيمة لنحيي من خلالها زملاءنا الفلاحين التونسيين الذين بفضل سواعدهم السمراء ومجهوداتهم المضنية وصلت الزراعة في تونس اليوم الى ما وصلت اليه من رفعة وشأن، لذلك يشرفني في ختام كلمتي وبعد توجيه الشكر لكم جميعا على حسن الاستماع وحسن الاستقبال والضيافة ان اهدي درع اتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب الى مؤتمركم الموقر هذا.. متمنيا لكم مزيد التألق والنجاح..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد احمد بوحلالة الامين العام للنقابة العامة للفلاحين والمربين بالجماهيرية العظمى

بسم الله الرحمان الرحيم

الاخ عبد الباقي باشا رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري،
الاخوة اعضاء المكتب التنفيذي بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري،
الاخوة رؤساء المنظمات العربية القطرية والوفود الشاركة
الاخوة والاخوات الحضور الكرام،

اصالة عن نفسي وباسم زملائي في الامانة العامة لنقابة الفلاحين والمربين وكل فلاح ومربي بالجماهيرية العظمى يطيب لي بهذه المناسبة الكريمة ان اتقدم باسمى ايات الشكر والتقدير لإخوتي في الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري لما قاموا به من جهود كريمة في حسن الضيافة، فقد حللنا اليوم اهلا ونزلنا سهلا وليس هذا بغريب ولا عجيب على اهل هذا البلد المضياف.

ايها السادة والسيدات

اسمحوا لي ان احيي الاخوة الفلاحين والبحارة في تونس الشقيقة بمناسبة المؤتمر الوطني الثالث عشر الذي ينعقد هذه الايام على ارض تونس الخضراء، تونس السابع من نوفمبر برعاية فخامة الرئيس زين العابدين بن علي ونتمنى لهذا المؤتمر ان يكون خطوا الى الامام على درب المسيرة الفلاحية الخضراء التي شهدتها هذه البلاد. ولا يفوتني بهذه المناسبة ان اهنئ اتحاد الفلاحة والصيد البحري بهذا القطر على التطور الذي شهده

ويشهده هذا القطاع الحيوي الاستراتيجي وما تحقق ذلك الا بسواعد وارادة ابناء هذه الشريحة وبدعم وتوجيه من قيادة حكيمة احسنت الدعم والتوجيه لأنها تدرك ما لهذا القطاع من اهمية اقتصادية وامنية، فلا استقلال لشعب يأكل من وراء حدوده، كما نادى الاخ قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة معمر القذافي.

ايتها السيدات، ايها السادة، ايها الجمع الكريم

انني ومن على هذا المنبر انادي الى التواصل والتلاحم والتعاون بين ابناء هذه الشريحة العريضة التي طالما كانت سندا لبلداننا في حربها وسلمها، في خوفها وامنها، انادي الى تواصل وتلاحم وتعاون وثيق في كل اقطارنا بوطننا الكبير وبقارتنا السمراء، فلن نستطيع ان نحصد تقدما كبيرا في تحسين الفلاحة ورفع مستوى المعيشة المنشود للفلاح والبحار مالم يحدث تبادل بيننا في الخبرات واستخدام التقنيات وتبادل السلع وغير ذلك من اوجه التعاون.

وفي الختام لا املك الا ان اكرر شكري وامتناني لما لقيناه من كرم الضيافة من اخوتنا في الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وعلى رأسهم اخي عبد الباقي باشا، فلم نشعر رغم ما طويناه من مسافات الا ونحن في بلدنا وبين اهلينا، فمزيدا لهذا الوطن من التقدم والازدهار في مسيرته التنموية الشاملة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة السيد محمد بوحجار

رئيس المنظمة الاقليمية للفيدرالية العالمية لضفتي المتوسط للانتاج الزراعي والامين العام للمزارعين بالجزائر

بعد ان قدم تحية المنظمة الاقليمية للفيدرالية العالمية لضفتي المتوسط للانتاج الزراعي والمزارعين الجزائريين الى المؤتمرين و اشاد بالروح النضالية العالية التي يتحلى بها الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في المجالين التنموي والنقابي تحدث السيد محمد بوحجار عن النهضة الفلاحية بأقطار المغرب العربي الكبير ومدى تطورها في شتى المجالات والاختصاصات والنتائج التي تحققت بفضل التعاون الاقليمي في مستوى توفير الجودة والنوعية والتسويق بين اقطار الاتحاد المغاربي الذي يمثل الضفة الجنوبية للمتوسط وهو شريك فاعل مع الضفة الشمالية اين تنتصب السوق الاوروبية الموحدة التي تستوعب نسبة مرتفعة من الانتاج الفلاحي للأقطار المغاربية منها تونس التي تعتبر قطبا مشعا في مجال التصدير نحو هذه السوق. وحتى نضمن لصادراتنا التواصل في السوق الاوروبية الموحدة وكسب رهانات المنافسة وتجاوز كل الحواجز بات من الضروري تفعيل التعاون الاقليمي بين هذه الاقطار (تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا) واعطاء المنظمات والنقابات الدور الثابت في هذا المجال باعتبار انها تمثل المهنة وكسب رهانات التعاون بين نظيراتها بالضفة الشمالية للمتوسط. وهكذا تتحقق كل الاهداف المغاربية المنشودة وتتدعم سبل الشراكة مع الفيدرالية العالمية للانتاج الزراعي من جهة وتتوطد العلاقات المهنية الزراعية بين ضفتي المتوسط وبالتالي يتعزز مجال الشراكة مع البلدان المنضوية تحت لواء الاتحاد الاوروبي. كما دعا السيد محمد بوحجار الى مزيد تطوير الهياكل المهنية ببلدان مغربنا العربي الكبير الخمسة وذلك لتحقيق الانخراط الفاعل ضمن الفيدرالية العالمية والاستفادة الدائمة من خدماتها الاقليمية والعالمية وتفتحها على محيط المتوسط وهو ما يستوجب تلافي الصعوبات وتفعيل عمل كتلنا الوطنية والاقليمية.

كلمة السيد قدري محمد عبد الحليم

سكرتير عام الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بجمهورية مصر العربية

اكد السيد قدري محمد عبد الحليم انه من خلال ما لوحظ من تقدم مرموق في العمل النقابي داخل هياكل المنظمة الفلاحية التونسية وعلى رأسها السيد عبد الباقي باشا وما حصدته من نتائج رائدة على امتداد السنوات في ما يتعلق بمعاضدة جهود تطوير البنية الاساسية للقطاع الفلاحي وتوفير الانتاج بكل مواصفات الجودة اصبحت بالتالي لتونس هذا البلد المؤمن رئيسه بأهمية وقدرات القطاع الفلاحي مكانة مرموقة في عالم التصدير الفلاحي.

واردف الضيف قائلا: «نحن في مصر وانا اتحدث باسم فلاحي مصر البالغ عددهم قرابة 5 ملايين فلاح ينعمون بدرر النيل وينتجون الكثير والكثير من الخيرات نؤمن بأن «من لا يملك قوته لا يملك حريته» ومعتزون بأن تحضر منظمتنا الفلاحية اليوم في الشقيقة تونس فعاليات مؤتمر الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري».

داعيا كل الهياكل النقابية في تونس ومصر الى ضرورة التكامل اكثر لتدعيم الارشاد الفلاحي من خلال اتباع احدث التقنيات الزراعية والتواجد الفعلي في الاسواق العربية وبذلك يستطيع العرب بعث سوق عربية مشتركة وتوفير كل الحاجات الغذائية للوطن العربي وبالتالي يقوا شعوبهم من انعكاسات التوريد من الخارج خاصة في خضم التكتلات الاقتصادية الكبرى وحجم التحديات المرتقبة.

كلمة السيد جمال محمد المقابلة
رئيس الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين

بسم الله الرحمان الرحيم

ايها السيدات والسادة

بداية ارجو ان يسمح لي الاخوة بأن اتقدم باسمي وباسم اعضاء الوفد الاردني بأسمى ايات الشكر والتهنئة على نجاح هذا المؤتمر وعلى هذا الجهد الرائع والمميز، فلكل القائمين على هذه التظاهرة كل الشكر والعرفان والتقدير.

ويشرفني ان انقل لكم تحيات اخوتكم فلاحي الاردن الذين ينظرون بكل اعجاب الى انجازات تونس الخضراء، فهذه الانجازات التي يرعاها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، واننا في الاردن نتطلع الى العلاقات التونسية الاردنية التي ماانفكت تتوطد وتسير نحو الافضل بفضل الارادة الثابتة التي تحدو قائدي البلدين الشقيقين، كما نتطلع الى التركيز على دفع المبادلات التجارية والاستثمارات الصناعية والفلاحية بين بلدينا الشقيقين.

ولست مجاملا حين اقول إنني في بلدي الثاني لا بل في قريتي بين اخوتي وابنائي لما لقيته من كرم الضيافة وحسن الاستقبال، فهذا ليس غريبا على تونس واهل تونس، فهو من شيم هذا البلد الذي ابى الا ان يحضن دولة فلسطين في المنفى ومن هذا البلد العربي الاشم اعلنت دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف حتى غدت فلسطين دولة عربية

حقيقية لا خيالا.

ان اخوتكم في الاردن يفاخرون بكم العالم في انجازاتكم، فها نحن نتطلع بكل اعجاب الى التجربة التونسية الرائدة في مجال النهوض بالموارد البشرية والتضامن الوطني وما انعقاد المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات الا حدث دولي هام تفخر به كل الشعوب العربية بالتئامه في تونس ، الى جانب المجهودات التي تبذلها مجموعة الدراسات والاستكشافات للكائنات البحرية للمحافظة على الوسط لما لهذا النشاط من دور في اثراء وتنويع الكائنات البحرية في السواحل التونسية وانتابنا الشعور بالفخر حين سمعنا بتوجيهات سيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** بإحداث الاف الهكتارات من المناطق السقوية لاستغلالها وفقا للخارطة الفلاحية، فهذه بعض من كل وجزء يسير جدا من عجلة التقدم والازدهار.

كما ان العالم العربي يتطلع وباعتزاز لما تحظى به المرأة التونسية وما لها من حقوق ومكاسب حتى اصبحت مثالا عربيا يحتذى.

استبيحكم عذرا فقد اطلت على مسامعكم، الا انه اخيرا وليس اخر فإن تونس لها نكهة خاصة ومذاق عذب عند كل عربي مؤمن بعروبته، فالحديث عن تونس به اسهاب واستمتاع. وحتى تبقى تونس بقلبي اكتفي بهذا واقول لتونس: انكم في القلب دوما واحببتم الجميع فأحبوكم.

مرة اخرى اشكر وابارك هذا المؤتمر على أمل اللقاء.

وفي هذه المناسبة الغالية يسعدني ان اقدم درع الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسيادة رئيس الجمهورية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد محمد محمد بشير
الامين العام للاتحاد التعاوني الزراعي اليمني

الاخ السيد عبد الباقي باشا رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
الاخوة اعضاء المؤتمر الثالث عشر،
الاعزاء الحاضرون جميعا،

نحييكم من القلب تحية عروبية مفعمة بمشاعر الاخوة الصادقة والتمنيات الطيبة لكم بدوام التوفيق وان يكون المؤتمر الثالث عشر لاتحادكم الشقيق علامة مضيئة في طريق العمل الفلاحي المتطور والمستند على الجهود المخلصة لتحقيق التنمية والاستقرار في بلدكم الطيب، وكلنا ثقة واعتزاز بما حققتموه من انجازات عملاقة في مسيرة الفلاحة والصيد البحري على مدى السنوات الماضية.

ايها الاخوة الاعزاء،

اننا نجدها مناسبة سعيدة لننقل اليكم تحيات اخوانكم المزارعين في وطنكم اليمن الذين يتطلعون بإجلال واكبار الى التجارب المتميزة التي حققتموها في مجال الانتاج الزراعي والصيد البحري، املين ان تشهد الفترة القادمة نموا متعاظما للنهضة الاقتصادية والاجتماعية وان يتسنى لنا معا فتح افاق جديدة في مجال التعاون الثنائي بين اتحادينا لتحقيق اقصى قدر من التكامل الاقتصادي وتبادل المنافع والخبرات للمزارعين والصيادين في بلدينا الشقيقين ومع جميع الاقطار العربية والاسلامية والافريقية وعموم الاصدقاء في العالم سعيا لتجسيد التنمية وتعزيز الاستقرار والسلام والتقدم.

كما نجدها فرصة ثمينة ايها الاخوة نهديكم التحايا والتبريكات من قائد المسيرة التنموية في بلادنا ابن اليمن البار رائد الحركة التعاونية فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، اليكم جميعا ومن خلالكم الى قيادة وجماهير الشعب التونسي، مباركين لكم

الانجازات العظيمة التي تحققت في بلدكم تحت رعاية رائد النهضة والتطوير سيادة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي عرفناه نصيرا للفلاحين والبحارة وقائدا للتنمية والاستقرار في بلدكم المعطاء، راجين استمرار رعايته ودعمه وتشجيعه لاتحادكم الفلاحي نحو انجاز كامل التطلعات في حقل الانتاج والتنمية وبناء غد مشرق لجماهير الفلاحين والبحارة وجموع الشعب التونسي العظيم.

نتمنى لمؤتمركم النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله

كلمة السيد محمد زيد الشتلي
رئيس مجلس ادارة الاتحاد الكويتي للمزارعين

الاخ العزيز عبد الباقي باشا
رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

تحية طيبة وبعد،

يشرفني بالاصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي اعضاء مجلس ادارة الاتحاد الكويتي للمزارعين ان نتقدم الى شخصكم الكريم وللاخوة في الاتحاد التونسي ولجموع الفلاحين والصيادين التونسيين الاشقاء بأفضل عبارات التقدير والامتنان مبدين لكم اخلص التهاني بمناسبة انعقاد مؤتمركم الثالث عشر تحت شعار «نحو فلاحة حديثة ودخل افضل للفلاح» خلال الفترة من 16 الى 18 افريل 2005 .

ونحن اذ نتوجه اليكم وللأشقاء في الاتحاد التونسي بتحياتنا القلبية تجمعنا علاقات الاخوة والتعاون والتاريخ التي تربط بين شعبينا وتوطد العلاقة المتينة بين اتحادينا الشقيقين لندعو الله العلي القدير ان تتكلل اعمال مؤتمركم بالنجاح، ونحن لا نشك ابدا بذلك بما نعرفه عنكم من قيادة ناجحة وان تخرج التوصيات لترسخ لبنات التطور والتقدم للفلاح التونسي ليكون ركيزة اساسية في صنع المستقبل المشرق لتونس الخضراء كما كان هذا الفلاح على الدوام مصدرا للعطاء والبذل بدون حدود.

راجين من الله ان يديم نعمته عليكم وعلى الشعب التونسي الشقيق بالرفاه والازدهار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

Comité Méditerranéen de la FIPA.

On ne peut pas s'attendre à ce que le développement agricole et rural intervienne sans la participation et l'engagement total des agriculteurs, par le biais de leurs organisations représentatives, pour la conception et la mise en œuvre des politiques agricoles, rurales et agro-alimentaires.

La démocratie, la paix et la stabilité, ainsi qu'un environnement politique favorable créé par les gouvernements, sont les conditions préalables essentielles pour le développement d'organisations agricoles qui permettraient aux agriculteurs et aux agricultrices de participer pleinement aux progrès de leur propre agriculture.

Par conséquent, les organisations agricoles du Bassin Méditerranéen préconisent vivement que:

- la Conférence Euro- Méditerranéenne exige la reconnaissance et le renforcement des organisations agricoles dans tous les pays du bassin Méditerranéen, et l'adoption de mesures appropriées dans ce but: un environnement politique favorable y compris la démocratie, la stabilité et la paix, ainsi que des projets et des programmes.

Le potentiel économique de l'agriculture méditerranéenne peut être accru en renforçant de manière équilibrée l'organisation du marché, en accroisant la valeur de la production , en intégrant davantage les secteurs agricoles et' agro-alimentaires, et en cherchant à accroître la complémentarité entre les capacités productives et les réseaux de commercialisation dans le respect des conventions de l'OIT et des considérations environnementales.

afin de protéger plus efficacement le revenu des agriculteurs.

En outre, la fourniture d'une formation adéquate et pertinente aux agriculteurs du bassin Méditerranéen est un besoin auquel il faut répondre au plus vite. A cette fin,

- une étroite collaboration est nécessaire entre les organisations et les institutions agricoles actives dans les domaines de la formation professionnelle, de l'assistance technique et de la vulgarisation agricole , afin que les prestations fournies répondent effectivement aux besoins des agriculteurs

- l'affectation des ressources financières requises à la formation des agriculteurs.

les organisations agricoles du bassin Méditerranéen recommandent que:

- les gouvernements et les organismes de développement encouragent et permettent les échanges entre les agriculteurs et leurs organisations dans cette région, y compris dans les domaines de la coopération technique ou économique entre les organisations d'agriculteurs, de la formation des dirigeants agricoles (formation professionnelle, vulgarisation des programmes d'échange entre les agriculteurs et dans la diffusion d'information économiques et techniques .

Une évaluation précise de la situation de l'agriculture méditerranéenne et d'élaborer une stratégie détaillée pour son développement devraient etre exclus les gouvernements, biensûr mais aussi les institutions régionales, y compris les organismes techniques , de recherche et de vulgarisation , les organisations professionnelles des agriculteurs et même le

en eau dans chaque pays. Une telle mesure faciliterait considérablement la tâche des organisations professionnelles des agriculteurs pour soumettre des propositions et prendre des initiatives dans le domaine de l'eau. Par ailleurs, ceci faciliterait les relations et les accords internationaux entre les pays du bassin méditerranéen dans ce secteur crucial. A l'avenir, il serait en tout cas nécessaire de rationaliser l'utilisation des ressources en eau pour en faire une consommation plus économique et pour résoudre les problèmes de plus en plus graves liés à la pollution de l'eau.

Nous recherchons un développement concerté, qui entraînerait un renforcement des relations de travail et des partenariats entre les organisations agricoles, les gouvernements , les organisations régionales , les établissements de recherche et de vulgarisation, les organisations représentatives de la société civile, du commerce et de l'industrie , ainsi que des organisations non gouvernementales et les autres organismes.

En particulier:

- l'établissement ou le renforcement des liens entre les organisations agricoles et les différents établissements de recherche et de développement de la région.

- une évolution des relations actuelles dans le domaine de la recherche liée à l'agriculture . L'agriculture ne devrait pas simplement être la cible de choix scientifiques, économiques et technologiques faits dans le cadre des établissements de recherche: elle devrait veiller à ce que la recherche répondre plus adéquatement à ses exigences productives et qualitatives,

Intervention du représentant du (Conféderazione Italiana Agricoltori-CIA- ITALIE)

L'UTAP et la CIA peuvent dans la région du Bassin méditerranéen se collaborer pour la coordination des politiques menées dans cette région, y compris

- des politiques et des projets contribuant au développement harmonieux entre les pays méditerranéens, y compris entre les besoins internes et externes , les cultures pour l'exportation et les cultures vivrières, afin de garantir un niveau adéquat de sécurité alimentaire pour chaque pays

- accent sur la préservation de la qualité, la nature particulière du produit et des normes d'hygiène pertinentes, la diversification et la spécialisation en vue d'éviter la concurrence entre les pays méditerranéens,

- la coopération et les partenariats entre les organisations agricoles, les gouvernements et les autres organismes, en vue d'une coordination plus poussée dans les échanges agricoles dans le Bassin Méditerranéen doivent être encouragés.

La solution aux problèmes agricoles de la Méditerranée passe par une utilisation plus judicieuse des ressources en eau. La restructuration des ressources hydriques et de l'aménagement du territoire sont la condition de toute activité productive.

Nos propositions spécifiques sont les suivantes:

- Les gouvernements doivent mettre en place un système intégré et une autorité unique pour la gestion des ressources

drais pas abuser de mon temps de parole, vous avez un ordre du jour combien important pour votre avenir.

Un congrès est un temps fort dans la vie d'une organisation syndicale pour partarger nos expériences, définir de nouveaux objectifs, mieux nous organiser ... comme vous le voyez mesdames et messieurs, de part et d'autre de la méditerranée nous sommes confrontrés à des défis semblables. Sans cesse nous devons nous adapter à un environnement qui change et lutte pour améliorer nos conditions de vie. Au cours des dernières années nous nous sommes organisés pour mener de nombreux combats sur un plan national, face à la distribution notamment, et sur un plan européen face à des institutions qui veulent nous sacrifier. Nous devons continuer à nous organiser , à partager nos expériences, l'UTAP et la FNSEA ont déjà eu l 'occasion de le faire ensemble et nous devons continuer à le faire dans le cadre du groupe méditerranée de la FIPA mais pas seulement. Nous avons des intérêts communs à partager dans le cadre des négociations à l'OMC. La FNSEA milite pour que l'on puisse s'organiser au sein de zones économiques comme l'a fait l'Union européenne ou tente de le faire l'Afrique de l'Ouest, c'est aussi l'un des enjeux des discussions entre l'Union européenne et la zone miditérranée.

Monsieur, le Président, mesdames, et messieurs les congressistes, la FNSEA vous accompagne de tous ses vœux au cours de ce congrès et au-delà vers une agriculture moderne et un meilleur revenu pour l'agriculteur, merci de m'avoir permis de m'exprimer devant vous et de vous délivrer ce témoignage de ce que vivent aujourd'hui les agriculteurs

nous sommes attachés à définir notre projet.

Une agriculture forte, écologiquement responsable, qui participe à la puissance économique de la France, qui valorise les territoire, qui remplit toutes ses responsabilités en matière alimentaire et non alimentaire, une agriculture bassée sur des exploitation performantes, à taille humaine et à responsabilité personnelle. Cela passe par la définition de l'exploitant agricole, la reconnaissance de l'unité économique de l'exploitation, favoriser la politique d'installation, la mise en chantier d'un régime social et fiscal pour les entreprises agricoles, la formation des hommes à la gestion de l'entreprise . Mais cela passe également par la nécessité de conforter le pouvoir économique des producteurs et nous devons renforcer les outils existants comme les interprofessions tout en créant de nouveaux outils nous permettant d'intervenir sur les marchés.

Mais il nous faut également un accompagnement des pouvoirs publics de sorte à faciliter l'exercice de notre activité par la réduction des charges. Le but de tout ceci étant bien évidemment de créer du revenu pour les agriculteurs et permettre à l'agriculture multifonctionnelle par nature, d'assumer ses fonctions territoriales et sociales à partir du moment ou sa fonction économique est assurée.

Il nous revient maintenant de le faire partager aux pouvoirs publics et à proposer les outils qui nous permettrons d'atteindre cet objectifs dont le but final est l'amélioration du revenu des producteurs.

Monsieur le Président, mesdames, et messieurs je ne vou-

Intervention de la Fédération Nationale des Syndicats d'Exploitants Agricoles (FNSEA) Par M. Christian Gely (représentant du président LEMETAYER)

Monsieur Le Président Bacha, mesdames, et messieurs les congressistes, c'est un grand privilège pour moi d'intervenir devant votre congrès. Monsieur le Président Jean Michel Lemétayer, le président de la FNSEA, n'a pu se joindre à vous et m'a demandé de vous transmettre ses amitiés ainsi que celles de la FNSEA.

Le thème de votre congrès revêt pour nous une signification toute particulière. Au cœur de nos actions en France comme en Europe se trouve le revenu des producteurs. A la FNSEA nous ne renonçons à aucun combat pour défendre nos prix et nos marchés. La FNSEA vient de tenir son congrès qui était axé sur cette thématique et sur l'élaboration de notre contribution à la loi d'orientation agricole que prépare le gouvernement français. Nous avons fait des propositions pour des "entreprises au service des hommes". Il s'agissait pour nous de tenir compte des évolutions qui se font jour dans l'environnement politique, économique et social de l'exercice de notre activité afin de conserver et de développer toutes les potentialités de notre agriculture en France.

Face à ces règles du jeu qui sont connues et que l'on doit prendre en compte, car il est illusoire en tant qu'agriculteurs, d'imaginer remettre en cause certaines des évolutions, nous

En France, on savait pouvoir comtper sur la parôle donnée. On savait que l'on pouvait engager une démarche constructive.

On savait que l'on trouverait toujours une solution . Cela, je ne suis pas le seul à le dire: mes collègues d'autres pays, membres de la Fédération Internationale des producteurs Agricoles, la FIPA, le confirmeraient aisément. Pour tout cela, soyez remercié au nom de l'amité des agriculteurs français.

Vous allez passer la Présidence , Président Bacha dire à votre successeur que nous serons très heureux de poursuivre la coopération engagée avec le même esprit constructif qui nous anime, et il sera toujours le bienvenu en France.

Monsieur le Président, chers congressistes, au moment où l'Union européenne s'est élargie à dix nouveaux pays vers l'Est, nous plaidons en France en faveur d'un rééquilibrage des relations avec la Méditerranée. Les agriculteurs français se sentent engagés par le rapprochement avec les agriculteurs du sud car ils partagent des intérêts communs: ils souhaitent que, à leur porte, se développe une zone de prospérité économique, génératrice d'un progrès social. Ils considèrent qu'une coopération accrue est un facteur de développement mutuel. C'est pourquoi, je formule des vœux pour une bonne suite de ce Congrès et pour une amélioration de la situation des agriculteurs et le développement de l'agriculture en Tunisie.

Je vous remercie de votre attention.

fort réalisé par les agriculteurs de Tunisie. *Vous produisez avec un climat capricieux , sur des exploitations de petite taille et pour des prix qui ne sont pas toujours rémunérateurs. Malgré ces conditions difficiles, vous avez réussi à accroître l'auto-approvisionnement alimentaire de vos concitoyens pour la plupart des produits. Nous, les agriculteurs français, nous savons ce que cela veut dire, même si aujourd'hui les Européens qui disposent de tout en abondance , ne s'en rendent plus compte. Je sais aussi que la Tunisie a su mobiliser l'essentiel de ses ressources hydrauliques grâce à un programme éfficace de gestion et d'économie de l'eau.*

Chers collègues, *ma présence aujourd'hui parmi vous à ce Congrès est plus qu'un symbole. Elle traduit la volonté de la profession agricole française et tunisienne de travailler ensemble pour mieux anticiper et préparer l'avenir. Elle est occasion pour moi d'exprimer la reconnaissance des organisations agricoles françaises au Président BACHA.*

Monsieur le Président, vous avez été durant toutes ces années de responsabilité un ardent défenseur des agriculteurs, de leurs intérêts et de leurs propositions aurpès des responsables politiques, des bailleurs, de fonds et de tous ceux qui ne se rendent pas toujours compte des difficultés du travail en agriculture, du besoin de considération et de la nécessité d'une politique agricole. En Tunisie, vous avez contribué à engager l'agriculture dans la voie de la formation et de la modernisation. A l'extérieur, vous avez été l'artisan de relations agricoles internationales durables aussi bien au sein du monde arabe que avec l'Europe et, bien sûr, avec la France.

2- Deuxième idée: les agriculteurs français ont la volonté de poursuivre et de renforcer le partenariat avec les agriculteurs tunisiens.

Même si la France est un exportateur important et si nous souhaitons le rester, nous considérons que la Tunisie et ses voisins doivent accroître leurs productions de base dans le domaine des céréales, des oléagineux et de l'élevage. Et nous pensons aussi que, dans le secteur plus concurrentiel des fruits et légumes, il est possible d'atténuer la concurrence en recherchant des accords de prix, de quantité ou de calendrier. C'est pourquoi, les partenariats que nous entretenons avec l'UTAP sont importants:

- celui qui a été développé dans le domaine de la formation entre l'UTAP et une association de Chambres d'Agriculture françaises, l'AMCIDA, depuis plusieurs années:

- Celui que nous avons lancé récemment à l'occasion de la venue du Président Bacha à Paris le 14 mars dernier dans deux domaines particuliers : l'organisation de l'élevage dont la productivité a considérablement progressé en Tunisie et la valorisation des terroirs concernant l'huile d'olive pour laquelle votre pays a déjà une longue tradition.

Ce partenariat franco-tunisien est une illustration de nore volonté de lutter contre la banalisation internationale de l'agriculture. L'identité méditerranéenne a en effet un rôle à jouer dans le concert mondial et c'est pourquoi nous devons développer l'origine et les appellations méditerranéennes des produits.

A ce stade, de mon intervention , je voudrais saluer l'ef-

que l'activité agricole constitue à la fois une activité essentielle, un moyen de subsistance et un rempart contre la paupérisation. Au Nord, et en France en particulier, la population agricole est moins nombreuse. Toutefois, sans l'agriculture, non seulement l'arrière pays des régions méditerranéennes seraient des déserts mais les territoires seraient complètement déséquilibrés face à une démographie qui se concentre dans les villes.

** **La deuxième raison tient aux contraintes de l'agriculture:** les terres cultivées par les agriculteurs méditerranéens sont limitées ou régressent, la pluie est faible et irrégulière, et les rendements sont aléatoires et peu élevés. Nous-mêmes, agriculteurs du Sud de la France qui récoltons en moyenne moins de 50 qx/ha en blé tendre, nous avons du mal à nous faire comprendre par nos collègues du Nord qui peuvent recolter jusqu'à 100 quintaux.*

** **La troisième raison est liée à la mer méditerranée et aux produits méditerranéens** : la méditerranée est notre bien commun. C'est elle qui nous fait vivre, qui nous permet d'échanger et que nous devons protéger. Les produits de notre agriculture, l'huile d'olive, les fruits , les légumes, le vin ont des spécificités communes au Sud comme au Nord de la Méditerranée. Ils sont attachés à nos cultures et à nos modes de vie. Nous devons donc en faire la promotion en Europe et dans le monde.*

Ce sont toutes ces raisons qui conduisent les responsables agricoles des pays de la Méditerranée à s'écouter, réfléchir ensemble et définir des actions communes dans le cadre du Comité méditerranéen de la FIPA, la Fédération internationale des Producteurs Agricoles.

Intervention de M.Guy GIVA
Membre du Conseil d'Administration de l'Assemblée Permanente des Chambres d'Agriculture Françaises

Monsieur le Président,

Chers amis agriculteurs et pêcheurs , membres de l'UTAP

Je voudrais tout d'abord vous remercier de m'avoir invité à participer à ce Congrès exceptionnel de l'UTAP. Je suis un vigneron du Sud de la France à 1h30 de Tunis. C'est donc avec beaucoup de plaisir qu'un agriculteur du Nord de la Méditerranée rencontre les agriculteurs du Sud dans le cadre des Chambres d'Agriculture françaises, je suis responsable des questions méditerranéennes et je voudrais excuser leur Président, Luc GUYAU, que vous connaissez depuis plusieurs années puisqu'il était auparavant Président de la FNSEA. Il n'a malheureusement pas pu être parmi nous aujourd'hui et m'a demandé de le représenter. Sachez qu'il aurait êté très heureux de partager ces journées avec vous.

Dans le peu de temps qui m'est imparti, je voudrais développer devant vous deux idées.

1- Premiere idée: les agriculteurs du Sud et du Nord de la Méditerranée vivent des situations comparables, pour trois raisons:

** **La première raison est que l'agriculture occupe une place centrale.** Au sud de la méditerranée les agriculteurs représentent 35% de la population active. Il est donc évident*

التقرير الادبي

(ملخص)

بسم الله الرحمان الرحيم

«هو الذي انزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والاعناب ومن كل الثمرات ان في ذلك لآية لقوم يتفكرون» .

الآيتان 10 - 11 من سورة النحل

بسم الله الرحمان الرحيم

«وهو الذي سخّر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكـــرون» .

الاية 14 من سورة النحل

«... اعرب.... عن تقديري للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ولقيادته ومنخرطيه، وتثميني للجهود التي يبذلونها الى جانب بقية الاطراف الوطنية، مساهمة منهم في عملنا من اجل تحقيق التقدم والازدهار لشعبنا في كنف الحوار والوفاق والوئام...»

★★★★★★★★★

«... إننا واثقون بأن كل العاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري، سيدركون الأهمية التحديات المطروحة على بلادنا، عازمون على مضاعفة البذل والجهد لتطوير فلاحتنا في البر والبحر، والزيادة في منتوجنا ، والرفع من جودته وتحقيق امننا الغذائي، وكسب مواقع جديدة في الاسواق الخارجية، حتى نضمن لأجيالنا الحاضرة والمقبلة اسباب التقدم والمناعة والرفاه...»

من خطاب سيادة الرئيس
زين العابدين بن علي
(**قرطاج** 12 **ماي** 2004)

★ توطئـــــة

تعزيز امننا الغذائي ودعم القدرة التنافسية لإنتاجنا الفلاحي والارتقاء بأوضاع الفلاحين

تمثل مؤتمرات المنظمات الوطنية محطات هامة في مسيرتها وفي مسيرة القطاعات التي تهتم بها وبصفة عامة في مسيرة البلاد.

وينعقد على بركة الله المؤتمر الوطني الثالث عشر لاتحادنا في جو من البهجة بقبول سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وضعه تحت سامي اشرافه والتفضل بافتتاح اشغاله في تجمع فلاحي مشهود شارك فيه الاف من الفلاحين والبحارة والاطارات الفلاحية من مختلف انحاء الجمهورية.

وينعقد هذا المؤتمر بضعة اشهر بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي عبر من خلالها الفلاحون والبحارة مجددا شأنهم شأن بقية مكونات المجتمع عن تعلقهم بسيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** قائدا لتونس في مسيرتها المقبلة، مسيرة قوامها برنامج انتخابي طموح يعزز اسس بناء جمهورية الغد التي تقوم على تحديث البلاد ودعم الديمقراطية وحقوق الانسان وتضمن اندماج تونس في محيطها العالمي معززة بقدرة تنافسية عالية وتنمـــية مستديمة وهو برنامج يتضمن محورا خاصا بقطـــاع الفلاحة والصيد البحـــري اعتمدنا عنوانه **«نحو فلاحة حديثة ودخل افضل للفلاح»** شعارا لمؤتمرنا باعتباره يتناغم مع طموحاتنا نحن معشر الفلاحين والبحارة.

وان مؤتمرنا مدعو اليوم لتأكيد ما التزمنا به من انجاح لهذا البرنامج ومدعو لضمان سبل تعبئة جهود منظـــوريه من اجل كسب الرهانات الملقاة علـــى عاتق القطـــاع وفي مقـــدمتها تجسيم ما جـــاء بالبرنامج الانتخـــابي لسيادة الرئيس **زيـــن العابدين بن علـــي**.

ولاشك ان الخطاب المنهجي الذي افتتح به سيادة **الرئيس زين العابدين بن علي** اشغال مؤتمرنا من شأنه ان يزيد في شحذ هممنا وتقوية عزائمنا باعتباره يمثل لبنة من لبنات برنامجه الانتخابي الطموح.

وينتظم مؤتمرنا وتونس تستعد للدخول في مرحلة جديدة من المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي حول الجانب الفلاحي وفي ظرف يناقش فيه ملف الفلاحة في المنظمة العالمية للتجارة.

وان اتحادنا الواعي بمسؤولياته والملتزم بواجباته لعازم على مواصلة ادائه بجهد اكبر وامكانيات افضل في وضع التصورات والمقترحات وتنفيذ الخطط المرسومة ودعم الاحاطة بالفلاحين والبحارة وتأطيرهم وتوظيف خبراتهم وتحسين كفاءاتهم المهنية بما يؤسس لمرحلة جديدة قوامها مواصلة تعصير قطاع الفلاحة والصيد البحري وتنمية مواردنا الطبيعية والمحافظة عليها وتنويع منتوجاتنا وخاصة منها التصديرية ورفع مردوديتها والضغط على كلفتها بعد ان تمكنا من تحقيق اكتفائنا الذاتي الغذائي وتسجيل فوائض في عديد القطاعات تستوجب وضع اليات ملائمة لاحكام التصرف فيها وترويجها بالاسواق الداخلية والخارجية.

ونظرا الى مبادرة الاتحاد بإصدار التقرير الادبي الذي عرض خلال هذا المؤتمر ضمن كتيب متميز حيث ضمنه بأسلوب تفصيلي مسهب اهم الانشطة التي اضطلعت بها هياكل المنظمة الفلاحية خلال الفترة المتراوحة بين 2000 و 2005 السياسية منها والنقابية والهيكلية والتنموية - وهو متاح لدى كافة منظوريها فإننا نورد في هذا الكتاب حول حصيلة اشغال المؤتمر الثالث عشر ملخصا لأهم ما جاء في هذا التقرير حسب المحاور التي اشتمل عليها.

* على الصعيد السياسي:

تطرق هذا المحور بإسهاب الى حرص الاتحاد من منطلق دوره كطرف فاعل في المجتمع المدني على المشاركة الفاعلة في المناسبات والمحطات السياسية التي شهدتها بلادنا. ففي خصوص الانتخابات الرئاسية والتشريعية فإن قناعة الاتحاد الراسخة بحكمة السياسة المتبصرة والمتزنة لسيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** القائمة على ثوابت الاصلاح والبناء والاستشراف لتونس الحاضر والمستقبل والحداثة واكبارا لاقتدار سيادته على تصريف شؤون البلاد ونجاحه في اذكاء روح التفاهم بين مختلف مكونات المجتمع ناشدته المنظمة الفلاحية تجديد ترشحه للانتخابات الرئاسية لسنة 2004 .

وكان اللقاء الجماهيري المشهود الذي ضم حوالي 5500 فلاح وبحار والذي نظمه اتحادنا يوم الاحد 17 اكتوبر 2004 تحت شعار «مع بن علي 2004 اعترافا بالجميل ولتونس الغد» مناسبة عبر خلالها الفلاحون والبحارة عن مساندتهم المطلقة لترشيح سيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** ووفاءهم له وهو ما ترجموه يوم 24 اكتوبر الماضي ليؤكدوا مجددا التزامهم التلقائي ببرنامج سيادته الانتخابي وتمسكهم بسندهم ونصيرهم رجل الاصلاح والبناء.

وبالتوازي مع ذلك عقد الاتحاد عدة اجتماعات مركزيا وجهويا ومحليا في اطار التحرك لمساندة ودعم ترشيح سيادة الرئيس **زين العابدين بن علي**.

كما ان المكانة التي تحظى بها المنظمة الفلاحية التي تجاوبت ايما تجاوب مع مبادئ التغيير التي رسخت قيم التضامن والتآزر ساهم في استقطاب العديد من كفاءاتها واطاراتها واختيارهم لتقلد مسؤوليات ومناصب وطنية وجهوية ومحلية سواء صلب التجمع الدستوري الديمقراطي او في مجلس النواب او في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* على الصعيد النقابي:

اما على الصعيد النقابي فقد تميز نشاط الاتحاد بالكثافة والنجاعة

معتمدا توجهين اساسيين: الاول يخص تحسيس الدوائر الرسمية والسلط المعنية بقضايا الفلاحين والدفاع عنها والثاني يرمي الى تعبئة جهود الفلاحين والبحارة قصد شحذ هممهم ودعم قدراتهم لرفع التحديات القادمة وكسب رهانات القطاع المطروحة.

ولا ادل على ذلك من ان نسبة التوصيات التي تحققت بين المؤتمر السابق (سنة 2000) وهذا المؤتمر بلغت 54٪ الى جانب نسبة 27٪ من التوصيات بصدد الدرس والانجاز وهو ما يرفع هذه النسبة الى 81٪ وهو انجاز يحق للمنظمة الفلاحية ان تفخر به.

* على الصعيد الهيكلي:

ومن منطلق حرصه على تجسيم التوجه نحو الاختصاص الذي اقره المؤتمر الثاني عشر بادر الاتحاد خلال شهري اوت وسبتمبر 2001 ببعث نقابات قطاعية مختصة بما يضمن مقومات النجاعة والجدوى ويكرس عنصر الترابط والتكامل في منظومة الاختصاصات بين تلك النقابات والجامعات القطاعية الجهوية والوطنية.

ووفق هذا التمشي وقع بعث 983 نقابة شهدت اقبالا مكثفا على الترشح لعضوية هيئاتها بما يعكس تجاوب المهنيين مع هذا التوجه، كما حرص الاتحاد على تجديد هيئات هياكله المحلية (شهري سبتمبر واكتوبر 2001) والجهوية (افريل - ماي 2002) وانكب على تدارس السبل الكفيلة بتفعيل دورها اكثر في الاحاطة والتأطير وتبليغ مشاغل المنظورين والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

واحتراما للاجال القانونية لتجديد مختلف هياكله قام الاتحاد خلال الفترة الفاصلة بين جانفي ومارس 2005 بعقد مؤتمرات الاتحادات المحلية (اسفرت عن نسبة تجديد قدرت بـ 51,14٪) وايضا مؤتمرات النقابات القطاعية (اسفرت عن نسبة تجديد بـ 59,52٪).

* على صعيد التصرف المالي:

حرص الاتحاد على تحيين النظام المالي وفقا لتوصية مؤتمره الثاني عشر

حيث تمت مراجعة نسب الانخراطات لإعطاء مزيد من الامكانيات الاضافية لهياكله الجهوية والمحلية والقاعدية، كما تضمن النظام المالي المحين حافزا جديدا للاتحادات المحلية التي تتمكن من تغطية نسبة 50٪ من العدد الاجمالي للفلاحين المباشرين بمنطقتها عبر التمتع بنسبة 5٪ اضافية تخصم من مناب الاتحاد المركزي، اما بالنسبة الى هياكل الاختصاص من جامعات جهوية ووطنية فقد حرص الاتحاد على تمكينها من مصدر تمويل يساعدها على الحصول على حد ادنى من الامكانيات المادية الذاتية.

وفي هذا الاطار تم الشروع في العمل بنظام طوابع الاختصاص القطاعي وتوزيع 60٪ من عائداتها على تلك الجامعات، كما بادر الاتحاد بمراجعة منابات مختلف هياكله من بطاقات المساندة والدعم واصبحت النقابة بالتالي لأول مرة تتمتع بنصيبها منها. وبهدف ترسيخ ثقافة حسن التصرف في الموارد المالية وتثمينها لدى الاطارات المكلفة بذلك قام الاتحاد بتنظيم عديد الندوات المالية الجهوية والاقليمية والوطنية من اجل مزيد التعريف والتحسيس ببنود النظام المالي.

* على صعيد بناء دور الفلاحين:

واصل الاتحاد برنامجه لاقتناء الاراضي والمباني الجاهزة لإقامة دور فلاحين لائقة تساعد على القيام بالمهام المنوطة بإطاراته ومنظوريه وخصص امكانيات مالية لاتمام تشييد مقرين للاتحادين الجهويين في كل من القيروان وجندوبة.

علما انه منذ سنة 2000 لم يتم الحصول الا على اربع قطع لانجاز دور فلاحين عليها.

كما خصص الاتحاد منحا تقدر بأكثر من مليون دينار لإتمام مشاريع التشييد والتهذيب لدور الفلاحين.

ولم يقتصر تركيز الاتحاد على اقتناء الاراضي او البناءات بل حث هياكله على توفير مقرات عن طريق التسخير او الكراء او غيرهما وساهم في

تأثيث هذه المقرات الجديدة ودعم اسطول النقل.

* على صعيد الانتدابات :

تولى الاتحاد خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2004 انتداب ستة اطارات منهم مهندسان اولان و4 مجازين في اختصاصات مختلفة، كما تولى انتداب 6 اعوان من مختلف الاختصاصات وذلك لتعزيز هياكله مع اعطاء الاولوية للجهات والجامعات القطاعية.

واثر انتهاء برنامج المشروع الرئاسي للتأطير والارشاد بداية من جانفي 2001 قرر الاتحاد انتداب 16 اطارا من الاطارات الفنية التي كانت تعمل صلب المشروع في الجهات.

* على صعيد المرأة الفلاحة:

تجاوبا مع توجهات سيادة رئيس الدولة واصل الاتحاد سعيه الى مزيد استقطاب العنصر النسائي الفاعل في المجال الفلاحي من خلال تنشيط الجامعة الوطنية للفلاحات وتكليف عضو صلب مكتبه التنفيذي مكلفة بشؤون المرأة الفلاحة.

وقد حرص الاتحاد خلال الفترة الانتخابية الماضية على دعم هذا الحضور ضمن هياكله القيادية والجهوية والمحلية حيث تشير الارقام الاحصائية الى ان عدد الفلاحات اللاتي يتحملن مسؤوليات في المكاتب الجهوية يبلغ 29 امرأة، في حين نجد 167 امرأة في هيئات الاتحادات المحلية منهن 3 في خطة رئيس اتحاد محلي الى جانب الحضور المتميز للمرأة في النقابات القطاعية.

وبالتوازي مع الدعم والنشاط الذي ما فتئت تعرفه الجامعة الوطنية للفلاحات التي عقدت جلستها العامة شهدت ايضا الجامعات الجهوية حركية دؤوبة سواء من خلال تنظيم عديد التظاهرات الوطنية والاقليمية والندوات لتدعيم تأطير المرأة الفلاحة او المساهمة في الاحداث الوطنية الكبرى مثل التجمع النسائي الكبير الذي انتظم يوم 11 اكتوبر 2004 مساهمة من المرأة الفلاحة في انجاح حملة الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

* على الصعيد التنموي:

جاء في التقرير الادبي تثمين لما يحظى به قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يعد ركيزة اساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مكانة متميزة ضمن منظومة القطاعات الاستراتيجية باعتباره الضامن لأمننا الغذائي واهمية مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتي تبلغ نسبة 12,6٪ واستيعابه اكثر من خمس (5/1) الناشطين (22٪) اضافة الى فضله في تحسين وضع ميزاننا التجاري حيث مثلت الصادرات الفلاحية والبحرية 14٪ من جملة صادراتنا التونسية بين سنتي 1999 و2002 ، كما حقق ميزاننا التجاري الغذائي ارقاما قياسية في مستوى التغطية فاقت 100٪ سنوات 1991 و1994 و1999 و 2004

واكد التقرير تطور حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي من مخطط الى اخر مما ساهم - الى جانب الاجراءات والقرارات التي اتخذها رئيس الدولة منذ التحول والتي شملت مختلف الميادين الفلاحية اضافة الى الجهود الكبيرة التي ما فتئت تبذلها المنظمة الفلاحية في تعبئة الفلاحين وتأطيرهم وتوعيتهم بأهمية دورهم في تحقيق الاهداف الوطنية الرامية الى تحديث هذا القطاع وتحسين مردوديته - في تطور مختلف قطاعات الانتاج.

* مرحلتا ما قبل وما بعد الانتاج:

لاشك ان تطور الانتاج الفلاحي افرز وضعا جديدا يتمثل في تسجيل فوائض هيكلية او موسمية في عدة منتوجات كان لها تأثير سلبي على دخل الفلاح مما جعل الاتحاد ينكب على موضوع المردودية والقدرة التنافسية المرتبطين بتكاليف الانتاج وهو لايزال يواصل جهوده من اجل ايجاد توازن بين الكلفة والمردودية بهدف تحقيق دخل افضل للفلاح وهو يعتبر ان ذلك الامر لن يتيسر الا عبر احكام حلقات ما قبل وما بعد الانتاج خاصة من حيث التصرف في الفوائض وتنظيم مسالك التوزيع ودفع التصدير والمشاركة في تفعيل مبادرات واتفاقيات الشراكة والتعاون القائمة بين بلادنا والاتحاد

الاوروبي والمنظمة العالمية للتجارة بالاضافة الى تحسيس الهياكل المهنية بأهمية الدور المنوط بعهدتها في هذا المجال.

* المحيط الفلاحي:

وفي ما يخص تهيئة المحيط الفلاحي اكد التقرير على الاهمية التي مافتئ يعلقها الاتحاد من اجل ضمان الاستفادة القصوى من نتائج البحث وتعزيز برامج التكوين والارشاد ودفع الاستثمار وتيسير التمويل ومعالجة ملف المديونية ومراجعة التأمين ودعم التغطية الاجتماعية.

* على صعيد التأهيل:

و وعيا منه بأهمية الرهانات الملقاة على عاتق القطاع الفلاحي في ما يتعلق بمزيد تنمية الانتاج وتطوير جهازه وتحسين الجودة وكسب رهان القدرة التنافسية تقدم الاتحاد بمقترحات حول برنامج تأهيل شمل كلا من التأهيل العمودي الذي يعتمد على الضيعة باعتبارها مؤسسة اقتصادية ويتضمن تطوير وسائل العمل من منشآت وتجهزات وموارد بشرية وترويج المنتوج في الاسواق الخارجية، كما شمل البرنامج تأهيل المحيط من جهاز بنكي ومؤسسات خدمات وغيرها.

* الانتاج النباتي والحيواني:

سجل التقرير الادبي التطور الهام الذي حققته مختلف الانشطة الفلاحية مثل الزراعات الكبرى حبوبا واعلافا وبقولا والخضروات والاشجار المثمرة والانتاج الحيواني بشتى انواعه، الا انه تضمن دعوة الاتحاد الى مزيد احكام حلقات هذه المنظومة بما يدعم مردوديتها ويحفظ مصالح المنتجين ويحفزهم اكثر على تعاطي نشاطهم في كنف الاطمئنان على مآل انتاجهم.

* الصيد البحري وتربية الاسماك:

ساهمت المنظمة الفلاحية بصفة فعالة في بلورة معالم خطة وطنية لتنمية نشاط صيد السمك الازرق تم الاعلان عنها يوم 12 مارس 2001 ،

كما انه وبفضل تدخله امكن للاتحاد المساهمة في تقديم اقتراحات المهنة لضمان تجسيم هذه الخطة مما اثمر العديد من المكاسب، كما سعت المنظمة الفلاحية الى مراجعة خطة التقسيم لمناطق الصيد البحري وسلم المخالفات، وقدمت مقترحاتها بشأن الحد من الصيد الجائر بخليج قابس.

وفي جانب اخر تولى الاتحاد بعد استشارة موسعة صلب هياكله رفع مشاغل المهنة المتصلة بالنصوص الحالية المنظمة لممارسة نشاط الصيد البحري بهدف ملاءمتها مع واقع القطاع، مجددا في الاثناء دعواته لمزيد تأهيل هذا القطاع ودعم التكوين والارشاد ومعالجة مديونيته.

وفي اطار اعادة هيكلة قطاع الصيد البحري صلب الاتحاد تم احداث نقابات قطاعية مختصة في مختلف الانشطة وتركيز ثلاث جامعات وطنية قصد مزيد تأطير مهنيي القطاع والالمام بمشاغلهم.

* على صعيد الاعلام والاتصال والمعارض:

مضى الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري اثر انعقاد مؤتمره الثاني عشر قدما على درب ارساء خطة متكاملة لاعادة هيكلة اعلامه الداخلي ومزيد تطويره من حيث تحديث وسائل العمل ودعم موارده البشرية مما ساهم في ادخال تحسينات على شكل جريدة «الفلاح» ومجلة «تونس الخضراء» واثراء محتواهما.

وان الاتحاد لعازم على مزيد تطوير اداء هذين الوسيلتين الاعلاميتين بما يمكنهما من النفاذ الى مشاغل الفلاحين والبحارة والتعريف بها وتكثيف جهود الارشاد الموجه اليهم وتحسيسهم اكثر بمقتضيات النشاط الفلاحي العصري ومتطلبات المنافسة. كما سعى الاتحاد الى توطيد علاقات التعاون مع اجهزة الاعلام الوطنية والجهوية المسموعة منها والمرئية وايضا مع الصحافة المكتوبة.

ولئن تم التأكيد على ضرورة توسيع دائرة استغلال ما تتيحه لنا شبكة الانترنات من معلومات جد مفيدة فإن الجهد متواصل لمزيد التعريف بما

يعرفه القطاع الفلاحي من تطور عبر تنظيم الصالون الدولي للفلاحة والصيد البحري خاصة امام نجاح الدورتين السابقتين (اكتوبر 2001) و(اكتوبر 2003)

* على صعيد العلاقات الخارجية:

تميز النشاط الخارجي للاتحاد بالكثافة والتنوع مغاربيا وعربيا واوروبيا ودوليا مما ساهم في التعريف بالمنظمة الفلاحية اكثر واكسابها سمعة طيبة لدى عديد الاطراف الخارجية. اذ ايمانا بضرورة دفع العمل المغاربي المشترك بادر الاتحاد بعقد لقاء جمع بين المنظمات الفلاحية المغاربية في تونس ايام 24 و 25 و 26 و27 جوان 2002 لتدارس سبل تنشيط وتفعيل الاتحاد المغاربي للفلاحين.

كما واصل الاتحاد نشاطه صلب الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب من خلال مشاركته في مختلف دورات مجلسه المركزي وضمن دوراته التدريبية حيث احتضن في الفترة من 9 الى 12 ماي 2003 الدورة العادية الثانية لهذا المجلس التي مثلت فرصة شاركت خلالها الوفود العربية احتفالاتنا باليوم الوطني للفلاحة وتم اثناءها اسناد وسام الفلاح العربي من الدرجة الممتازة الى سيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** من قبل الامين العام للاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب.

كما عاد الاتحاد الى سالف نشاطه صلب الجامعة الدولية للمنتجين الفلاحيين مسترجعا بذلك مركزه كعضو لمكتبها التنفيذي، كما يضطلع اتحادنا حاليا بنيابة رئاسة اللجنة المتوسطية التابعة الى الجامعة الدولية للمنتجين الفلاحيين.

وفي اطار تكثيف التعاون والشراكة سعى الاتحاد الى ربط علاقات تعاون وشراكة فاعلة مع نظرائه في البلدان الاوروبية الصديقة والى فتح اسواق جديدة من خلال ابرام عقود على المستوى الثنائي او متعدد الاطراف.

النقاش العام

حوصلة

دخل المؤتمرون صبيحة يوم 17 أفريل 2005 (اليوم الثاني من المؤتمر) مرحلة النقاش العام. وقد تركزت تدخلات النواب على عدة محاور تنموية ونقابية تتصل بقطاعات الانتاج والمنظومات وأداء هياكل الاتحاد قاعديا ومحليا وجهويا ومركزيا.

وهذه أبرز الملاحظات التي دونها نواب المؤتمر:

✠ في الجانب الهيكلي

- ضبط خطة لتطوير أداء الهياكل القاعدية للمنظمة الفلاحية على المدى المتوسط

- البحث عن صيغ جديدة تحفز الفلاحين على الانخراط صلب الاتحاد من خلال تشريك الهياكل والاجهزة المعنية خاصة بالقرض والخدمات في هذا الجهد

- ارساء استراتيجية متكاملة تهدف الى دعم الاتحادات المحلية وتطوير مواردها

- اقتراح بعث المزيد من النقابات القطاعية المتخصصة ترابيا

- دعم الهياكل القاعدية للاتحاد وتعزيز حضورها في المشهد الفلاحي المحلي

- وضع خطة محكمة للرفع من أداء الاتحاد في مواجهة تحديات الاقتصاد المعولم.

- ضرورة تفعيل دور المجامع المهنية المشتركة خاصة بعد تأهيلها بضم عدد منها في مجمع واحد حتى تلعب دورها كاملا وتكون سندا للفلاحين وتعمل على الارتقاء بالجودة وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوج.

- تدعيم الانخراطات صلب المنظمة الفلاحية قصد تنشيط دورها أكثر لتأمين اشعاعها على الصعيد الوطني.

- مزيد دفع عمل الجامعات القطاعية المتخصصة الجهوية منها والمركزية حتى يكون حضورها وتحركها فاعلا ومؤثرا.

- تركيز مقرات للاتحادات المحلية والجهوية وتعزيزها بوسائل العمل الضرورية

- دعم الاعلام بالاتحاد وتعزيز دوره اكثر في التوعية والإحاطة والتأطير

- التشجيع على تكوين مجامع تنمية وشركات خدمات تعاونية في إطار الحرص على مزيد تنظيم الفلاحين في هياكل مهنية ناجعة ومفيدة

✠ الجـــانب التنـــموي

* تفعيل تدخلات الوكالة العقارية الفلاحية وتسريع نسقها في المناطق البعلية والسقوية

* التعجيل بصياغة تشريعات جديدة تحمي الأراضي الفلاحية من التجزئة والتشتت

* ارتفاع كلفة الانتاج وارتباط مردودية المستغلة بالعامل المناخي خاصة

* مزيد الاهتمام بالجانبين التنظيمي والتشريعي لقطاع تربية الماشية

* مراجعة مديونية مياه الري داخل المناطق السقوية

* تلافي النقائص الموجودة على مستوى الارشاد والتكوين وضرورة الإسراع بدعم هذين الجانبين حسب مقاربات حديثة

* تبويب مصاعب القطاعات الفلاحية ودراستها بشكل أكثر عمقا وتخصصا

* المطالبة بمعالجة مديونية القطاع بشكل جذري يأخذ بعين الاعتبار قدرات الفلاحين المدينين والمصلحة الوطنية واقتراح الغاء فوائض القروض

* توجيه نسبة من الدعم الحكومي في المنتوجات الاستراتيجية نحو بعث مشاريع الخدمات والتسويق والتصدير

* تذليل الصعوبات القائمة في ما يخص انخراط الفلاحين والبحارة في

انظمة الضمان الاجتماعي

* تحيين الاستراتيجيات القطاعية بما يجعلها قادرة أكثر على التأقلم مع التحولات الفلاحية والاقتصادية وطنيا ودوليا.

* الحرص على تطوير جودة الانتاج والضغط على كلفته واكسابه قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق الخارجية.

* اطلاق مبادرات جادة وفعلية لمساعدة منتجي الطماطم المعدة للتحويل على تخطي اشكاليات صرف المستحقات وارتفاع اسعار البذور و«ثبات» السعر المرجعي

* تيسير اجراء الحصول على القروض الموسمية

* ايجاد ضمانات لترويج التمور وحماية المنتجين من ممارسات المحتكرين

* دعم طاقة الخزن المبرد للتمور لحماية القطاع والمنتجين وتبسيط الاجراءات الخاصة بهذه المشاريع

* إحكام حلقة ما بعد الانتاج عبر ارساء آليات ناجعة قادرة على امتصاص الفوائض وخزنها وترويجها وتصديرها بشكل يخدم مصالح الفلاحين وبعث آليات صلب المجامع المهنية المشتركة قصد تعديل السوق خاصة عند الوفرة.

* مزيد العناية بقطاع تربية الإبل واضفاء المرونة عند تقديم المنح والتشجيعات المخصصة له والتركيز على المراعي الصحراوية وفتح الممرات الخاصة بالإبل.

* مزيد دعم العاملين في قطاع الصيد البحري خاصة على مستوى سعر المحروقات وقطع الغيار

* الترفيع في سعر قبول الحبوب ومساعدة المنتجين على اقتناء البذور

* الانكباب على دراسة الصيغ المثلى المعتمدة في تحديد الاسعار المرجعية أخذا بعين الاعتبار الارتفاع الكبير الذي مافتئت تشهده كلفة الانتاج.

* إحكام مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والبحرية والحدّ من ظاهرة

الوسطاء والمحتكرين والتجارة الموازية

* دعم قطاع تحويل المنتوجات الفلاحية بشكل يجعل منه ركيزة اساسية في الجهود الرامية الى تطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري وتعزيز مردوديته بشكل يراعي مردودية الفلاحين والبحارة

* تذليل الصعوبات التي تواجهها شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والمقاسم الفنية ومراجعة قيمتها الكرائية حسب الجهات.

* وضع خطة مستقبلية للانتاج الموجه للتصدير

* العمل بقاعدة العرض والطلب في المنتوجات غير الاستراتيجية والحيلولة دون التدخل لتحديدها

* تأمين حاجاتنا من الأعلاف ومزيد تحسيس المربين بضرورة عدم التركيز على السداري وحده وايجاد بدائل علفية أقل كلفة وأكبر مردودية

* دعم الباعثين الشبان وتشجيعهم لتحسين ادائهم واقتراح تكوين لجنة صلب الإتحاد للنظر في هذا الأمر.

* العناية أكثر بمحيط الانتاج من حيث تيسير اجراءات التمويل والاستثمار واضفاء المزيد من المرونة على التشريعات الخاصة بهما بما يتلاءم مع خصوصيات القطاعات الفلاحية والجهات.

* الحرص على مزيد تثمين نتائج البحث وتفعيل دور الارشاد أكثر حتى يكون أشد التصاقا بأولويات التنمية الفلاحية وحاجات المنتجين

* ضمان الاستفادة القصوى من الخرائط الفلاحية الجهوية

* تحيين التشريع الجاري به العمل في ما يخص التأمين الفلاحي بما يستجيب لمشاغل وطموحات الفلاحين والبحارة وجعله مواكبا للتطورات التي مافتئ يشهدها القطاع والمخاطر الطبيعية التي تتهدده خاصة.

صور تجسم وقائع النقاش في المؤتمر

med

med

edina

اللوائح

لائحـــة الهياكل والنظام الاساسي

إن المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المنعقد ايام 16/17/18 افريل 2005 بالحمامات تحت شعار:

«نحو فلاحة حديثة ودخل افضل للفلاح»

بعد تقييمه للنشاط الهيكلي للمنظمة بين مؤتمرين وبعد الدرس وتعميق النقاش حول الوثيقة التي اعدتها اللجنة الوطنية التحضيرية للهياكل والنظام الاساسي والتي تضمنت جملة من المقترحات والتصورات العملية الكفيلة بتعزيز عمل الهياكل واعطاء دفع متجدد لنشاط الاتحاد على الصعيد الهيكلي بما يضمن حسن تفاعله مع الاوضاع الجديدة التي باتت تفرضها العولمة والرهانات الكبرى التي تضمنها البرنامج الرئاسي للمرحلة القادمة.

واستلهاما من المرجعية الفكرية لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي وخياراته الحضارية الصائبة وحرصه الموصول على تفعيل عمل المنظمة الفلاحية واحكام دورها في التأطير وتعبئة الطاقات الفلاحية واستقطاب الكفاءات والقدرات المهنية الجديدة من اجل الاسهام الفاعل في انجاح المسار التنموي في البلاد.

فـــإن المؤتمـــر.

يعبر عن تقديره البالغ وامتنانه الكبير لما بذله الاتحاد من جهود موفقة بين مؤتمرين حيث قام بتجديد هياكله القاعدية والمحلية والجهوية والقطاعية في الاجال القانونية المقررة، كما اولى جانب التكوين النقابي لمنظوريه واطاراته اهتماما خاصا حيث نظم في الغرض عديد الحلقات التكوينية لفائدة رؤساء الاتحادات المحلية ورؤساء وامناء مال الاتحادات الجهوية فضلا عن عنايته الموصولة بهياكله وحرصه الدؤوب على تمكينها من الاضطلاع بدورها على الوجه الافضل وتقديم الدعم المادي والادبي لها عند الحاجة بحسب الامكانيات المتاحة لضمان حسن ادائها لمهامها وتطوير قدراتها

في التأطير والتعبئة.

كما ينوه المؤتمر بحسن توظيف الاتحاد للامكانات المادية المتاحة له في نطاق تصرف رشيد يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات اللازمة لتفعيل دوره واكساب عمله النجاعة المرجوة.

ووعيا منه بأهمية الرسالة التي يضطلع بها الاتحاد ودوره في تثمين المكاسب والمبادرات الرئاسية المتخذة لفائدة القطاع الفلاحي لضمان مزيد تطويره وتعصيره. وحتى تكون قنوات الاتصال والتواصل مع منظوريه متماشية ومتناغمة مع النسق الكبير الذي يشهده القطاع الفلاحي ببلادنا حاليا وفي المرحلة المقبلة.

وحرصا على ضرورة تجذير التوجه نحو الاختصاص الذي اقره الاتحاد مع مواكبة هذا التوجه لمقتضيات المرحلة القادمة المتميزة بتثمين المكاسب وبالتخصص القطاعي للنقابات المفضي الى ديناميكية جديدة بين مختلف الهياكل على قاعدة العمل الجدي والمدروس.

واعتبارا لما للنظام الاساسي من اهمية في تنظيم هياكل الاتحاد على اسس جديدة قوامها التخصص والنجاعة.

وبناء على ما ظهر من نقائص اثناء التطبيق الفعلي للنظام الاساسي الحالي المصادق عليه في المؤتمر الثاني عشر ومن اجل حسن توظيف هذا النظام لمزيد تطوير اداء المنظمة وتفعيل قدراتها ومواردها البشرية.

فإن المؤتمر،

اولا: يكبر المجهود الكبير الذي ماانفك يبذله الاتحاد في مجال دعم احاطته بمنظوريه وارشادهم وتبصيرهم بأدوارهم في ظل الاوضاع والرهانات الجديدة وسعيه الى تحسين اليات وطرق عمله حتى تواكب مقتضيات المرحلة وذلك بتنظيم الاجتماعات الاخبارية والحلقات التكوينية والمعارض الفلاحية والندوات القطاعية والورشات لتدارس العديد من الانشطة الفلاحية والتحاور بشأن القضايا الفلاحية الكبرى لمزيد دفع المسيرة الفلاحية والرفع من الانتاج والانتاجية وتحسين جودة الانتاج والضغط

على الكلفة باستعمال ارقى الاساليب الفنية لاكساب القطاع الفلاحي القدرة التنافسية الكافية لدفع مسار الانتاج والتحويل والتصدير.

ثانيا: يعرب عن ارتياحه للمساهمة الفعالة للمنظمة عبر هياكلها المركزية والجهوية والمحلية في تحديد التصورات والتوجهات لإعداد المخططات التنموية وانجاح الاستشارات اكانت ذات طابع دستوري او فلاحي او تنموي.

كما يسجل المؤتمر حرص الاتحاد على ان تكون مساهمته متميزة في كل التظاهرات الوطنية والمشاركة في انجاح المحطات السياسية بفضل التعبئة المحكمة التي تتميز بها قواعده الفلاحية المتسمة دوما بالانتماء الصادق للتجمع الدستوري الديمقراطي والتزامها الدائم لصانع التغيير وانخراطها الفاعل في مشروعه الحضاري الرائد. وقد عبرت عن ذلك في العديد من المناسبات من اهمها مبايعتها المطلقة لسيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** وترشيح سيادته لرئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية الاخيرة. كما كان للمنظمة وفلاحيها وبحارتها تحرك ايجابي وفاعل على مستوى كل الجهات لانجاح هذه الانتخابات بامتياز وهو ما يشهد به الجميع من سلط وطنية وجهوية ومحلية ومتابعين للشأن الوطني بوجه عام.

ونظرا لما ينتظر القطاع الفلاحي من تحديات تفرضها التطورات والمتغيرات الاقتصادية المتسارعة في العالم في ظل تطور تكنولوجي سريع ومتنوع يجعل من المنافسة الاقتصادية واقتصاد السوق المعيار الاساسي لكسب الاسواق وحسن التموقع فيها.

وشعورا من المؤتمر بمسؤولياته وواجباته الوطنية في هذا المجال وحرصا على تمكين المنظمة من مواكبة النسق المستقبلي بكل مستجداته ودفع المسار التنموي الفلاحي بطرق عصرية ومتطورة.

ثالثا: يبارك المؤتمر باعتزاز نجاح المنظمة في تثبيت مقومات منظومة الاختصاص القطاعي من اجل مستقبل افضل لفلاحتنا في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة حتى تكون المهنة طرفا فاعلا في دورة الانتاج وتتمكن بالتالي من الحضور

الدائم والتأثير الايجابي على مستوى حلقات الانتاج القطاعي والتحكم المرحلي في مختلف الياته.

رابعا: واذ يؤكد المؤتمر على ضرورة استقطاب افضل الكفاءات الفاعلة والمقتدرة على مستوى هياكل الاختصاص لما لها من دور اساسي في بلورة مشاغل منظوريها واحكام تأطيرهم وتوجيههم فنيا وتقنيا فإنه يوصي بسن مقاييس وضوابط تأخذ بعين الاعتبار شرط النجاعة والكفاءة ويتم اعتمادها عند التزكية مع الحرص على تطبيقها بكل حزم وجدية.

خامسا: يؤكد المؤتمر على مواصلة تعزيز العمل الاداري والفني للهياكل الجهوية حتى تتدعم لديها كافة مقومات التواصل والنجاعة وتتمكن بالتالي من القيام بمهام التحسيس والاحاطة والتأطير وتمثيل المنظمة على الوجه المرضي مثمنا بالمناسبة التزام الاتحاد خلال الدورة الحالية بتحسين نسب التأطير في مستوى هياكله الجهوية وذلك بتوفير مهندس فلاحي بكل اتحاد جهوي.

سادسا: كما يؤكد المؤتمر على مزيد متابعة نشاط الجامعات الوطنية والجهوية مستقبلا ودعمها ماديا كما يوصي بضرورة العمل على استقطاب الكفاءات المهنية اللازمة لضمان نجاعة هذه الهياكل.

وتحقيقا لمقومات النجاعة في عمل هذه الهياكل فإنه يوصي بمراجعة هيكلة الجامعات الوطنية وذلك بدمج بعض الجامعات في جامعات اخرى طبقا لتجانس الاختصاصات وتشابهها.

سابعا: دعما لمكانة المرأة بمختلف هياكل الاتحاد يوصي المؤتمر بـ:

- مواصلة تعزيز حضور المرأة الفلاحة بالمنظمة على مختلف الاصعدة محليا وجهويا ووطنيا وذلك بالحفاظ على نسبة تواجدها بالهياكل المركزية والجهوية والمحلية.

ثامنا: واعتبارا للدور الذي يلعبه المجلس المركزي السلطة الثانية بعد المؤتمر في متابعة تنفيذ مقررات الاتحاد وتوصيات المؤتمر فإنه يؤكد على ضرورة توسيع تركيبته من 60 عضوا حاليا الى 80 عضوا مع اقرار مبدإ انتخابه طبقا للقاعدة المعمول بها

حاليا مع ضرورة توفر نفس الشروط المنصوص عليها لانتخاب اعضاء المكتب التنفيذي الوطني من حيث الاشعاع والكفاءة والدربة اللازمة في المجال المنظماتي، كما يوصي بدعم هذا الهيكل واعطاء اعضائه مستقبلا ما يستحقونه من مكانة على المستويين الجهوي والوطني ومزيد تفعيل مساهمتهم في دفع عمل المنظمة.

تاسعا: يؤكد المؤتمر على ضرورة ارساء علاقات تعاون وتنسيق محكم بين المنظمة والهياكل المهنية مركزيا وجهويا ومحليا ويدعو كافة منظوري الاتحاد الى التواجد المكثف بهذه الهياكل كما يوصي بتوحيد انظمتها الاساسية واقلمتها مع الاوضاع الجديدة.

عاشرا: يؤكد المؤتمر على اهمية بعد التكوين النقابي والسياسي والتنموي في تعميق الزاد الفكري والمعرفي لإطارات الاتحاد وترقية ادائهم في ظل المتغيرات الجديدة وارتفاع المستوى الذهني والثقافي للعاملين في الحقل الفلاحي. ويوصي في هذا الصدد بإدراج حلقات تكوينية منتظمة لكافة الاطارات المركزية والجهوية والمحلية وبعث وحدة مركزية لهذا الغرض تعنى بالتكوين والدراسات والتوثيق.

احد عشر: يقرر المؤتمر توحيد دورية عقد مؤتمرات كافة هياكله المركزية والجهوية والمحلية والقاعدية وتجديد كافة هيئاتها مرة كل خمس سنوات وذلك حتى تتجه المنظمة الفلاحية خارج فترات المؤتمرات للاهتمام بمشاغل منظوريها ومتابعة الاوضاع الفلاحية وانجاح المواسم والمساهمة الفاعلة في المسيرة التنموية بالبلاد.

اثنا عشر: حرصا على تنظيم المهنة الفلاحية واحكام الاحاطة بالمنتجين ومتابعة اوضاعهم عن كثب ورد الاعتبار لمسألة الاحتراف في الحقل الفلاحي فإن المؤتمر يدعو الاطراف المتدخلة في القطاع الى ايلاء الاهمية المرجوة لموضوع البطاقة المهنية المسندة للفلاح بما يضفي الشفافية اللازمة في التعاطي مع مشاغل المهنة.

وفي الختام اقر المؤتمر النظام الاساسي التالي اثر ادخال تنقيحات عليه:

النـــظام الاساســـي

البـــاب الاول: التعريـــف بالمقـــر

- الفصل الأول: التعريف

الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري منظمة وطنية نقابية وتنموية تعنى بقطاعي الفلاحة والصيد البحري بكامل تراب الجمهورية التونسية.

ويعمل على:

1- الاحاطة بمنخرطيه وبجموع الفلاحين والبحارة من جميع الاوجه ومساعدتهم على تأدية دورهم كاملا في نطاق المصلحة العليا للوطن بوصفهم طرفا اجتماعيا يتمتع بمكانة متميزة

2-حفز همم منظوريه لتنمية وتطوير قطاعي الفلاحة والصيد البحري بما يضمن مساهمتهما الفعالة في تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي

3- تمثيل منظوريه لدى السلطات العمومية والمنظمات المهنية والاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية وهو عضو بالاتحاد المغاربي للفلاحين وباتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب وعضو بالجامعة الدولية للمنتجين الفلاحيين.

- الفصل الثاني: المقر

مقر الاتحاد بنهج الان سافاري حي الخضراء- تونس- ويمكن نقله الى اي مكان اخر بالعاصمة بقرار من المجلس المركزي للاتحاد.

البـــاب الثـــاني : الاهـــداف

- الفصل الثـــالث :

1- تنظيم الفلاحين والبحارة وتمثيلهم والدفاع عن مصالحهم وحماية حقوقهم والحرص على تنمية مكاسبهم

2- الاحاطة والعناية بالفلاحين في مختلف شؤونهم.

3- العمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمنظوريه

4- المساهمة في تكوين وتوعية الفلاحين فرادى وجماعات وتوجيههم وحثهم على تثمين المكاسب الفلاحية وتبصيرهم بما هو متاح لهم من حوافز وتشجيعات وترسيخ عقلية اعتماد الطرق الفنية والعلمية لديهم لتنمية الانتاج وتطوير الانتاجية.

5- المساهمة في بعث ونشر مختلف هياكل الخدمات من تعاونيات وشركات ومجامع مهنية ومصارف وجمعيات ذات صلة بالقطاع مثل الجمعيات المائية وجمعيات مالكي الزياتين ومجامع التنمية وغيرها والمساهمة فيها عند الاقتضاء للمشاركة بصفة فعالة في تزويد الفلاحين والبحارة ، وفي مختلف عمليات ترويج وتصدير وخزن وتصبير وتحويل المنتوجات الفلاحية.

6- الحرص لدى الجهات المعنية على تيسير الاستثمار الفلاحي وتوفير التمويل اللازم من قروض واعانات وتشجيعات لمجابهة حاجات الفلاحين في مجالي الاستثمار والمواسم الفلاحية.

7- ا لمساهمة في تصور وبلورة المخططات الوطنية وغيرها ومتابعة تنفيذها والعمل على انجاحها

8- المساهمة في اعداد الدراسات وفي التجارب الرامية الى تطوير وتعصير القطاع الفلاحي

9- العمل على تحسين مستوى العيش والمحيط والبيئة في المناطق الريفية.

10- العمل على دعم الاعلام الفلاحي عبر مختلف الوسائل المتوفرة وحسن توظيف وسائل الاعلام التابعة للاتحاد بما يدعم رسالة المنظمة.

11- اقامة المعارض والتظاهرات الفلاحية او المساهمة فيها على مختلف الاصعدة

12- مواصلة بذل الجهد في مجال دور الفلاحين على المستويين الجهوي والمحلي

13- السعي الى تطوير العمل الفلاحي والبحري وتأهيله بما يجعله مواكبا للتحولات الاقتصادية العالمية.

الباب الثالث : الانخراط

- الفصل الرابع:

ينخرط بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري:

* كل متعاط لنشاط فلاحي بري او بحري وذلك مهما كانت صفته ذاتا طبيعية او ذاتا معنوية اي المنتجين الخواص سواء كانوا مالكين او غير مالكين وكل هيكل مهني فلاحي وبحري منخرط بالاتحاد مثل:

- تعاضديات الخدمات الفلاحية بأنواعها
- جمعيات مالكي الزياتين
- المجامع المائية للري
- المجامع المكونة من الفلاحين
- تعاضديات الصيد البحري والتقاط المحار

وبصفة عامة كل تنظيم يتكون من الفلاحين برا وبحرا، كما يمكن ان ينخرط بالمنظمة ابناء الفلاحين والمعينين الفلاحيين شريطة ان يكونوا مباشرين للنشاط الفلاحي.

- الفصل الخامس:

1- يمثل الانخراط بالاتحاد الانتساب اليه والالتزام كليا بنظمه وقراراته ويتجسم ذلك في حمل بطاقة انخراط سنوية.

2- حدد معلوم انخراط الانتساب بسبعة دنانير بالنسبة للذوات الطبيعية مع اضافة دينار واحد عن كل اختصاص اضافي حسب رغبة المنخرط وبمبلغ مئة دينار بالنسبة للذوات المعنوية ويجسم كلا هذين الانخراطين ببطاقة خاصة لكل منهما.

الباب الرابع : الهيكلة

- الفصل السادس:

يتكون الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري من:

1- النقابة القطاعية: التي تنشط على مستوى المعتمدية وهي هيكل قاعدي

يتولى تأطير الفلاحين في قطاعها تحت اشراف الاتحاد المحلي

– اما بالنسبة لقطاع الصيد البحري فالنقابة القطاعية تنشط على مستوى ميناء الصيد البحري بمنطقتها. وعند عدم وجود ميناء او مرفإ فإن النقابة تتعامل مباشرة مع الاتحاد المحلي ويمكن تكوين نقابات للمياه العذبة حيث تتوفر

2- **الاتحاد المحلي:** وهو هيكل محلي يشرف على النقابات القطاعية على صعيد المعتمدية ويمثل المنظمة على هذا المستوى.

3- **الجامعة الجهوية القطاعية او المختصة:**وهي هيكل يعمل في صلب الاتحاد الجهوي ويقوم بمتابعة وتنشيط شؤون القطاع تحت اشراف المكتب التنفيذي الجهوي ويساعده على التنشيط الفني للنقابات القطاعية بالجهة بالتنسيق مع الاتحادات المحلية.

4- **الاتحاد الجهوي:** وهو الهيكل الذي يشرف على شؤون المنظمة بمختلف هياكلها بالولاية

5- **الجامعة الوطنية:** وهو هيكل يشرف فنيا ومباشرة على الجامعات الجهوية في ميدان اختصاصها وتقوم الجامعة الوطنية بتأطير المنتجين فنيا تحت اشراف المكتب التنفيذي الوطني.

.6- **المكتب التنفيذي:** وهو الهيئة العليا المكلفة بتنفيذ سياسة الاتحاد وقراراته على جميع المستويات

7- **المكتب التنفيذي الموسع:** وهو الهيئة المكلفة بمساعدة المكتب التنفيذي على تنفيذ سياسة الاتحاد ومقرراته

8- **المجلس المركزي :** وهو الهيئة الوطنية التي تضبط سياسة الاتحاد بين مؤتمرين وتتابع نشاط المكتب التنفيذي وتساعده على تجسيم قرارات المؤتمر

9- **المؤتمر الوطني:** وهو السلطة العليا بالاتحاد ويتمتع بأوسع النفوذ في حدود النظام الاساسي لرسم الاتجاه والاهداف والبرامج ونظم الاتحاد

10- **رئيس المنظمة:** وهو الممثل الرسمي للاتحاد والمسؤول الاول عن سيره

11- **المجلس الاستشاري:** وهو هيئة شرفية ذات صبغة استشارية تساهم برأيها

في دراسة بعض الملفات التي يحيلها عليها المكتب التنفيذي، كما تتكون هيئات استشارية جهوية تعمل بالتنسيق مع الاتحاد الجهوي

12- **لجنة النظام:** وهي الهيئة التي تحقق في المخالفات التي تصدر عن عضو او هيكل ما من هياكل الاتحاد

الباب الخامس : النقابة القطاعية

- الفصل السابع : التعريف

النقابة القطاعية: هي الهيكل القاعدي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في مستوى المعتمدية وميناء الصيد البحري

- الفصل الثامن : المهام

تتولى النقابة القطاعية في مستوى منطقة تدخلها كل المشمولات المناطة بعهدة المنظمة وتتولى خاصة استقطاب الفلاحين على قاعدة التخصص وضمان التفافهم حول منظمتهم والدفاع عن مصالحهم والتعرف على مشاغلهم وتبليغها ومتابعتها وتثمين المكاسب الفلاحية واعلام منخرطيها بكل قرارات المنظمة مرجع نظر قطاعها والمساهمة في تطويره.

- الفصل التاسع : المقر

مقر النقابة القطاعية بالدائرة الترابية للمعتمدية او بميناء الصيد بالنسبة للفلاحة البحرية او بالعمادة عند الاقتضاء.

- الفصل العاشر : التكوين

تتكون النقابة من منخرطين بالاتحاد على اساس التخصص ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفصل الخامس على ان لا يقل عدد منخرطيها عن خمسين منخرطا

- الفصل الحادي عشر : المؤتمر

1- ينعقد مؤتمر النقابة دوريا كل اربع سنوات وفي الاجال التي يحددها المكتب التنفيذي بحضور المنخرطين بها بعد توجيه دعوات كتابية لهم قبل موعد انعقاد المؤتمر

بخمسة عشر يوما.

2- يتولى الاشراف على مؤتمر النقابة القطاعية عضو من الاتحاد المحلي او الجهوي او احد اعضاء المجلس المركزي او من يعينهم الاتحاد للغرض

3- لا يمكن ان يترشح لعضوية هيئة النقابة الا الحاملين على الاقل لبطاقة انخراط للسنة الاخيرة قبل سنة انعقاد المؤتمر ووفقا للشروط المنصوص عليها بالمنشور الترتيبي الذي يصدره المكتب التنفيذي الوطني في الغرض

4- يتولى المؤتمر النظر في التقريرين الادبي والمالي للنقابة واصدار توصيات لبرنامج عملها المستقبلي في نطاق سياسة الاتحاد. ويتولى انتخاب الهيئة الجديدة للنقابة القطاعية

5- ينعقد المؤتمر بحضور نصف عدد منخرطي النقابة على الاقل ويؤجل الى تاريخ لاحق اقصاه اسبوع اذا كان عدد الحاضرين دون ذلك.

- يشكل المؤتمر في بداية اشغاله مكتبا يضم رئيسا وكاتبا للمؤتمر

- الفصل الثاني عشر : الهيئة

1- تتكون هيئة النقابة من سبعة الى احد عشر عضوا حسب عدد منخرطيها ويكون من بينهم رئيس ومساعد رئيس ينوب الرئيس عند الاقتضاء وامين مال والبقية ا عضاء تتوزع عليهم المسؤوليات بالتراضي او بالانتخاب.

2- رئيس النقابة القطاعية هو ممثل هذا الهيكل والمنسق لأعماله تحت اشراف الاتحاد المحلي والاتحاد الجهوي طبقا لنظم الاتحاد.

- الفصل الثالث عشر : الاجتماعات

1- تجتمع هيئة النقابة مرة كل شهرين وكلما اقتضت الحاجة باستدعاء من رئيسها او اغلبية اعضائها او بطلب من الاتحاد المحلي او الجهوي.

2- تعقد جلسات اخبارية بمنخرطيها مرة كل ستة اشهر على الاقل وكلما اقتضت الحاجة

3- تدون محاضر جلسات الهيئة في سجل مرقم وتكون ممضاة من الرئيس واحد

الاعضاء ويوجه نظيران من كل محضر الى الاتحادين المحلي والجهوي

البـــاب الســـادس : الاتحـــاد المحلـــي

- الفصل الرابع عشر : التعريف

الاتحاد المحلي للفلاحة والصيد البحري هو الهيكل الذي يمثل الاتحاد الوطني على مستوى المعتمدية ويشرف على كل النقابات القطاعية بدائرتها الترابية.

- الفصل الخامس عشر : الأهداف

يعمل الاتحاد المحلي تحت اشراف الاتحاد الجهوي على تحقيق اهداف الاتحاد الوطني في مستوى المعتمدية

- الفصل السادس عشر : المقر

يكون مقر الاتحاد المحلي بالمدينة التي تحتضن مركز المعتمدية

- الفصل السابع عشر : المؤتمر المحلي

1- هو التشكيلة العليا للاتحاد المحلي وتكون قراراته وتوصياته متماشية وجوبا مع نظم الاتحاد والتراتيب التي يتخذها المكتب التنفيذي الوطني صلب سياسة المنظمة.

2- يتركب المؤتمر المحلي:

أ- هيئة الاتحاد المحلي

ب- هيئات النقابات القطاعية

ج- نائب عن النقابات القطاعية بحساب نائب واحد عن كل 25 منخرطا اضافيا فوق الخمسين واعتمادا على معدل الانخراطات للسنتين الاخيرتين السابقتين لسنة انعقاد المؤتمر

د- ممثل عن كل هيكل مهني فلاحي او بحري (تعاضدية خدمات - مجمع تنمية...الخ) منخرط بالاتحاد

3- ينعقد المؤتمر المحلي مرة كل اربع سنوات وفقا للرزنامة التي يضبطها المكتب التنفيذي الوطني

4- يتولى النظر في التقريرين الادبي والمالي واصدار التوصيات الخاصة ببرنامج عمل الاتحاد المحلي وينتخب المكتب التنفيذي المحلي.

5- توجه الدعوة لمؤتمر الاتحاد المحلي كتابيا من طرف المكتب التنفيذي لهذا الهيكل وذلك قبل موعد انعقاد المؤتمر بخمسة عشر يوما.

6- يفتح الاتحاد الجهوي باب الترشح لعضوية المكتب التنفيذي للاتحاد المحلي قبل موعد انعقاد المؤتمر بشهر واحد ويقع الاعلان عن ذلك عبر وسائل الاعلام وفي الاماكن العامة ويبقى باب الترشح مفتوحا لمدة اسبوع كامل.

7- يشرف على المؤتمر المحلي عضو من الاتحاد الجهوي او عضو من الاتحاد الوطني او ممن يعينهم المكتب التنفيذي الجهوي والوطني للغرض

- الفصل الثامن عشر : المكتب التنفيذي

1- يتركب من احد عشر عضوا باعتبار رؤساء النقابات القطاعية وعنصر نسائي واحد على الاقل

2- يتم انتخابه من طرف المؤتمر المحلي

3- ينتخب اعضاؤه في ما بينهم بالتراضي او بالانتخاب:

- رئيسا ومساعد رئيس وامين مال والبقية اعضاء توزع عليهم المسؤوليات حسب الاختصاصات القطاعية للمنطقة . وعند وجود اكثر من 5 نقابات قطاعية فإنه يتم الاختيار على 5 نقابات كحد اقصى على اساس اهمية القطاع وحجم الانخراطات ليلتحق رؤساؤها بالهيئة المحلية ولهم حق التصويت على بقية المهام . ولا يسمح لهم بالترشح لخطة رئيس ومساعد الرئيس وامين المال.

4- يمكن ان يترشح لعضوية المكتب التنفيذي للاتحاد المحلي كل نائب بالمؤتمر يحمل بطاقتي انخراط للسنتين الاخيرتين السابقتين لسنة انعقاد المؤتمر وحسب الشروط المنصوص عليها بالمنشور الترتيبي الذي يصدره المكتب التنفيذي الوطني في الغرض.

- الفصل التاسع عشر : الاجتماعات

يجتمع المكتب التنفيذي بصفة دورية مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه او بطلب من اغلبية اعضائه او بطلب من الاتحاد الجهوي الراجع له بالنظر

- الفصل العشرون : المجلس المحلي

1- يتركب من اعضاء المكتب التنفيذي المحلي المنتخبين ورؤساء الهياكل المهنية المحلية المنخرطة بالاتحاد ورؤساء النقابات المحلية غير الممثلة بالمكتب التنفيذي المحلي

2- يجتمع هذا المجلس مرة كل ثلاثة اشهر لتدارس الوضع الفلاحي بالمنطقة واعداد ومتابعة المواسم الفلاحية وتقديم توصيات ومقترحات في الغرض للمكتب التنفيذي المحلي.

3- يعقد الاتحاد المحلي اجتماعات عامة بكل اعضاء النقابات القطاعية وهيئات الهياكل المهنية المنخرطة بالاتحاد والفلاحين والبحارة وذلك مرة كل ستة اشهر وكلما دعت الحاجة

- الفصل الواحد والعشرون : رئيس الإتحاد المحلي

1- يمثل الاتحاد المحلي لدى سائر السلط المحلية والجهوية وهو المسؤول عن تسيير ادارة الاتحاد المحلي وتنسيق العمل بين النقابات القطاعية والهياكل المنخرطة بالاتحاد في المستوى المحلي

2- في حالة تغيب الرئيس او وجود مانع يحول دون مباشرته مهامه ينوبه مساعده

3- يمكن لرئيس الاتحاد المحلي تفويض البعض من مهامه الى مساعده وان تعذر الى احد اعضاده في الهيئة بعد عرض المقترح على المكتب التنفيذي المحلي.

- الفصل الثاني والعشرون : امين المال

1- يسهر امين مال الاتحاد المحلي وطبقا للنظام المالي للاتحاد على حفظ اموال المنظمة ومكاسبها في المستوى المحلي ويعمل على توفيرها ومسك حساباته بدفاتر خاصة ترسم عليها كل العمليات قبضا وصرفا .ويقدم سنويا حساباته الى امانة مال الاتحاد

الجهوي للمصادقة عليها، كما يقدم كشوفات مالية مرة كل ستة اشهر لهيئته المحلية ولأمين المال الجهوي.

2- يفتح وجوبا حسابا بنكيا اوحسابا بريديا بعد موافقة الهيئة المحلية ومصادقة الاتحاد. ويتولى محاسبة النقابات القطاعية سنويا وكلما دعت الحاجة وتقديم تقرير في الغرض للهيئة المحلية والاتحاد الجهوي ويسلم البراءة المالية للنقابات القطاعية.

3- يمضي كل الوثائق المالية للاتحاد المحلي بالاشتراك مع رئيس الاتحاد المحلي

4- يلتزم في كل العمليات السالفة الذكر بما ينص عليه النظام المالي للاتحاد في ما يخص مهامه

5- يتولى اعداد مشروع الميزانية السنوية الذي يعرض لاحقا على الكتب التنفيذي المحلي

البـــاب السابع : الاتحاد الجهوي

- الفصل الثالث والعشرون : التعريف

الاتحاد الجهوي هو الهيكل الذي يمثل الاتحاد الوطني على الصعيد الجهوي والذي يشرف على مختلف هياكله وتشكيلاته من جامعات قطاعية و مختصة واتحادات محلية ونقابات قطاعية وغيرها من الهياكل المهنية

- الفصل الرابع والعشرون : المهام

يعمل على تحقيق اهداف الاتحاد في مستوى الولاية وذلك تحت اشراف المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني، كما يسهر على سير عمل المنظمة جهويا ومحليا وينسق بين الهياكل الجهوية والوطنية

- الفصل الخامس والعشرون : المقر

مقر الاتحاد الجهوي بالمدينة مركز الولاية

- الفصل السادس والعشرون : المؤتمر الجهوي

1- يتركب مؤتمر الاتحاد الجهوي من:

أ- المكتب التنفيذي الجهوي

ب- الكتاب العامين للجامعات الجهوية

ج- رؤساء الاتحادات المحلية

د- النقابات القطاعية بحساب نائب واحد عن كل 100 منخرط واعتمادا على معدل الانخراطات للسنتين الاخيرتين السابقتين لسنة انعقاد المؤتمر.

هـ - نواب نقابات الصيد البحري بحساب نائب واحد عن كل خمسين منخرطا واعتمادا على معدل السنتين الاخيرتين السابقتين لسنة انعقاد المؤتمر.

2- ينعقد المؤتمر الجهوي مرة كل اربع سنوات وفقا للرزنامة التي يضبطها المكتب التنفيذي الوطني ويشرف على المؤتمر رئيس الاتحاد الوطني او من يقترحه من اعضاء المكتب التنفيذي الوطني

3- يتولى المؤتمر النظر في التقريرين الادبي والمالي واللوائح المعروضة عليه واصدار توصياته في اطار دعم مسيرة المنظمة بالجهة

4- ينتخب اعضاء المكتب التنفيذي الجهوي ويكون المؤتمر مكتبه ولجنة لتحقيق النيابات

5- يوجه المكتب التنفيذي الجهوي الدعوة للمؤتمر كتابيا وقبل انعقاد هذا المؤتمر بخمسة عشر يوما

6- يفتح باب الترشح لعضوية المكتب التنفيذي الجهوي قبل موعد انعقاد المؤتمر بشهر كامل ويبقى باب الترشح مفتوحا لمدة اسبوع كامل ويقع الاعلان عن ذلك بواسطة وسائل الاعلام وفي الاماكن العمومية.

- الفصل السابع والعشرون : المكتب التنفيذي الجهوي

1- يتركب المكتب التنفيذي الجهوي من اثني عشر عضوا يكون من بينهم وجوبا ممثلة عن المرأة الفلاحة وممثل او اكثر عن قطاع الصيد البحري في الجهات الساحلية بحسب حجم القطاع وعدد المنخرطين في الجهة ، وينتخب المكتب التنفيذي وتحت اشراف رئيس المؤتمر بالتراضي او بالاقترع السري :

- رئيسا

- مساعد رئيس

- امين مال

- مسؤولا عن الهياكل والنظام الاساسي والبقية اعضاء توزع بينهم المسؤوليات بحسب الحاجات القطاعية للجهة وخصوصياتها.

2- يمكن ان يترشح لعضوية المكتب التنفيذي من هو نائب بالمؤتمر ويحمل انخراطا لثلاث سنوات سابقة لسنة انعقاد المؤتمر.

3- لا يمكن ان يترشح لعضوية المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي رئيس الاتحاد المحلي والكاتب العام للجامعة الجهوية باعتبارهما عضوين بصفة الية في المجلس الجهوي الا بعد تقديم استقالتهما من مسؤولياتهما المباشرين لها.

- الفصل الثامن والعشرون : الاجتماعات

يجتمع المكتب التنفيذي بصفة دورية مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه او بطلب من المكتب التنفيذي الوطني اوبطلب من اغلبية اعضائه

- الفصل التاسع والعشرون : المجلس الجهوي

1- يتركب وجوبا من:

أ- اعضاء المكتب التنفيذي

ب- اعضاء المجلس المركزي الذين لهم انشطة فلاحية بالجهة

ج- الكتاب العامين للجامعات الجهوية القطاعية

د- رؤساء الاتحادات المحلية

هـ - رئيس اللجنة الاستشارية الجهوية

كما يمكن دعوة الهياكل المهنية الجهوية المنخرطة بالاتحاد

2- يجتمع بصفة دورية مرة كل ثلاثة اشهر وكلما دعت الحاجة لتدارس الوضع الفلاحي بالجهة ومتابعة المواسم الفلاحية والحرص على انجاحها واحالة مقترحاته وتوصياته للمكتب التنفيذي الوطني.

3- يعقد الاتحاد الجهوي اجتماعا اخباريا مرة كل اربعة اشهر بكل اعضاء

الاتحادات المحلية وهيئات الهياكل المهنية الجهوية المنخرطة بالاتحاد ورؤساء النقابات القطاعية والفلاحين والبحارة.

- الفصل الثلاثون: رئيس الاتحاد الجهوي

1- يقع انتخابه من طرف المكتب التنفيذي الجهوي المنتخب

2- يمثل الاتحاد الجهوي لدى سائر السلط الجهوية وهو المسؤول عن ادارة هذا الاتحاد وعن تنسيق العمل بين كل الهياكل التابعة له في المجلس الجهوي وذلك طبقا لمقررات الاتحاد الوطني.

3- في حالة تغيب الرئيس او وجود مانع له ينوبه في مهامه مساعده، كما يمكن للرئيس تفويض البعض من مهامه الى احد اعضاء المكتب التنفيذي الجهوي

- الفصل الواحد والثلاثون: امين مال الاتحاد الجهوي

1- يسهر على حفظ اموال الاتحاد ومكاسبه في المستوى الجهوي ويعمل على توفيرها ومسك حساباته بدفاتر خاصة ترسم عليها كل العمليات قبضا وصرفا، ويقدم سنويا حساباته بدفاتر خاصة ترسم عليها كل العمليات قبضا وصرفا ويقدم سنويا حساباته الى امانة مال الاتحاد الوطني

2- يفتح وجوبا حسابا بنكيا او بريديا للاتحاد الجهوي بعد موافقة المكتب التنفيذي الجهوي والاتحاد الوطني.

3- يتولى محاسبة الاتحادات المحلية سنويا ويدعوها مرة كل ستة اشهر لتقديم كشوفاتها المالية، كما يتولى اجراء التفقدات المالية للنقابات القطاعية والجامعات الجهوية وتقديم تقرير في الغرض للمكتب التنفيذي الجهوي والاتحاد الوطني.

4- يسلم سنويا وبعد المحاسبة البراءة المالية للاتحادات المحلية

5- يمضي الوثائق المالية للاتحاد الجهوي بالاشتراك مع رئيس الاتحاد الجهوي.

6- يمضي وثائق الصرف المتعلقة بالجامعات الجهوية بالاشتراك مع كتابها العامين وذلك في حدود مواردها

7- يمسك حسابات الجامعات الجهوية بصفة مستقلة عن حسابات الاتحاد

الجهوي

8- يتولى اعداد مشروع الميزانية السنوية للاتحاد الجهوي الذي يعرض لاحقا على المكتب التنفيذي الجهوي.

9- يتولى عرض مشاريع الميزانيات المحلية على المكتب التنفيذي الجهوي

10- يلتزم في كل العمليات السالفة الذكر بما ينص عليه النظام المالي للاتحاد والمناشير الترتيبية الصادرة عن امانة مال الاتحاد الوطني.

الباب الثامن : الجامعات الجهوية

- الفصل الثاني والثلاثون : التعريف

تتكون على مستوى كل اتحاد جهوي وصلبه جامعات جهوية مختصة بحسب اهمية القطاعات ونوعية الانتاج وذلك بعد مصادقة الاتحاد الوطني على ذلك.

- الفصل الثالث والثلاثون : المهـــام

تعمل الجامعة الجهوية صلب الاتحاد الجهوي وبالتعاون مع الجامعة الوطنية من نفس الاختصاص على مساعدة الاتحاد الجهوي في التأطير الفني لفلاحين من ذوي اختصاصها واعداد ومتابعة المواسم الفلاحية الراجعة لها بالنظر. وبصفة عامة القيام بكل ما من شأنه ان يطور قطاع اختصاصها ويرفع من المستوى الفني لمنخرطي الاتحاد وتنظيم صفوفهم وهي تخضع مهنيا الى اشراف الاتحاد الجهوي وتتعامل مع النقابات القطاعية تحت اشراف الاتحادين الجهوي والمحلي.

- الفصل الرابع والثلاثون :الجلسة العامة

1- تعقد الجامعة الجهوية جلسة عامة لتجديد هيئتها مرة كل اربع سنوات وفقا لرزنامة تجديد الهياكل التي يحددها المكتب التنفيذي الوطني.

2- تتكون الجلسة العامة من هيئات النقابات القطاعية المختصة ونواب من المنتجين المنخرطين بالاتحاد بحسب نائب عن كل خمسين منخرطا.

3- يشرف على الجلسة العامة رئيس الاتحاد الجهوي بالتعاون مع الجامعة الوطنية بعد التثبت من شرعية الجلسة العامة. وتنتخب الجلسة العامة هيئة الجامعة الجهوية.

4- يمكن ان يترشح لعضوية الهيئة كل نائب بالجلسة العامة مضى على انخراطه بالمنظمة سنتان.

- الفصل الخامس والثلاثون : الإجتماعات

تعقد هيئة الجامعة الجهوية اجتماعا كل ثلاثة اشهر وكلما اقتضت الحاجة بدعوة من كاتبها العام او بطلب من الاتحاد الجهوي او الجامعة الوطنية او بطلب من اغلبية اعضائها.

وتعقد اجتماعا عاما كل ستة اشهر وكلما اقتضت الحاجة بهيئات النقابات القطاعية في مجال اختصاصها تحت اشراف الاتحادين المحلي والجهوي، كما تعقد اياما تحسيسية لفائدة منظوريها طبقا لخصوصية القطاع مرجع نظرها.

وتتركب هيئة الجامعة الجهوية من خمسة اعضاء يتولون بالتراضي او بالاقتراع السري انتخاب كاتب عام وكاتب عام مساعد من بينهم والبقية تتوزع عليهم المسؤوليات طبقا لخصوصيات القطاع.

- الفصل السادس والثلاثون : الكاتب العام

يشرف الكاتب العام للجامعة الجهوية على سير هذه الجامعة ويساعد رئيس الاتحاد الجهوي على الاحاطة الفنية وتأطير الهياكل المهنية في مجال اختصاص الجامعة كما يمثل القطاع صلب الاتحاد الجهوي والجامعة الجهوية صلب الجامعة الوطنية لنفس الاختصاص ولدى الدوائر الرسمية بتكليف من رئيس الاتحاد الجهوي وبعد التنسيق معه.

- الفصل السابع والثلاثون : الموارد المالية

تتأتى من:

1- نصيبها من بطاقات الانخراط للقطاعات طبقا للقاعدة التي يضبطها النظام المالي للاتحاد

2- نصيبها من المداخيل المتأتية من الانشطة التي تقررها المجامع الوطنية بما في ذلك الهبات والتبرعات التي تحصل عليها.

البـــاب التاســـع : الجامعة الوطنية

- الفصل الثامن والثلاثون : التعريف

تتكون على مستوى الاتحاد الوطني وصلبه جامعة للمرأة الفلاحة واخرى للفلاحين الشبان وجامعات قطاعية مختصة ذات طابع مهني بحت تساعد المكتب التنفيذي على تصريف شؤون القطاع وعلى التأطير الفني لكل الجامعات الجهوية بالتنسيق مع الاتحادات الجهوية.

- الفصل التاسع والثلاثون: المهام

1- النهوض بالقطاعات الفلاحية واعداد ومتابعة النشاط الفلاحي الذي يعنيها والقيام بالدراسات والمساهمة في الارشاد وبصفة عامة العمل على تحقيق اهداف الاتحاد طبقا لانظمته.

2- تأطير الجامعات الجهوية وتنشيطها بالتنسيق التام مع الاتحادات الجهوية

3- للجامعة ذاتيتها الخاصة وهي منصهرة ضمن الاتحاد الوطني وهيكل من هياكله

- الفصل الاربعون : الجلسة العامة

1- تعقد الجامعة الوطنية جلستها العامة لتجديد هيئتها مرة كل اربع سنوات وفقا للرزنامة التي يقررها المكتب التنفيذي للاتحاد.

2- تتكون الجلسة العامة من:

أ- هيئات الجامعات الجهوية

ب- مثملين عن النقابات القطاعية على اساس يضبطه المكتب التنفيذي وفقا لمقتضيات وضع كل جامعة واهمية القطاعات بالجهات المنتجة

ج- يشرف على الجلسة العامة رئيس الاتحاد او احد اعضاء المكتب التنفيذي الوطني بعد التثبت من شرعية الجلسة العامة

د- تنتخب الجلسة العامة هيئة الجامعة الوطنية

هـ - تتركب هيئة الجامعة الوطنية من خمسة اعضاء توزع بينهم المسؤوليات

بالتراضي اوبالاقتراع السري على اساس كاتب عام وكاتب عام مساعد والبقية يتحملون مسؤوليات حسب مقتضيات القطاع.

و- يمكن ان يترشح لعضوية الجامعة الوطنية كل من هو نائب بالجلسة العامة ويكون قد مضى على انخراطه بالاتحاد اربع سنوات على الاقل

- الفصل الواحد والاربعون : الاجتماعات

1- تعقد هيئة الجامعة الوطنية اجتماعها بصفة دورية مرة كل شهر وكلما اقتضت الحاجة ذلك بدعوة من كاتبها العام او بطلب من اغلبية اعضائها او من المكتب التنفيذي الوطني.

2- تعقد اجتماعا عاما كل اربعة اشهر وكلما اقتضت الحاجة بهيئات الجامعات الجهوية في مجال اختصاصها.

- الفصل الثاني والاربعون : الكاتب العام

1- يشرف الكاتب العام للجامعة الوطنية على سيرها ويساعد المكتب التنفيذي الوطني على الاحاطة والتأطير الفني للجامعات الجهوية بالقطاع المعني ويمثل قطاعه صلب الاتحاد الوطني، كما يمثله لدى الدوائر المختصة في نطاق اختصاصه بتكليف من رئيس الاتحاد او من ينوبه.

2- يأمر بالصرف في حدود موارد الجامعة الوطنية لما فيه مصلحة القطاع

3- يمضي وجوبا مع امين مال الاتحاد الوطني كل وثائق المقابيض والمصاريف والصكوك المتعلقة بنشاط جامعته

- الفصل الثالث والاربعون: الموارد المالية للجامعة

تتأتى من:

1- نصيبها من مداخيل بطاقات الانخراط للقطاعات وفقا للنسب المحددة بالنظام المالي للاتحاد

2- نصيبها من المداخيل المتأتية من الانشطة التي تقررها بما في ذلك الهبات والتبرعات التي تحصل عليها والمعارض والتظاهرات الاقتصادية التي تنظمها او تشارك

فيها بإشراف الاتحاد.

البـــاب العاشر : المؤتمـر الوطنـــي

- الفصل الرابع والاربعون : مهام المؤتمر ومشمولاته

المؤتمر الوطني هو الهيئة العليا للاتحاد ويتمتع بأوسع النفوذ والصلاحيات في حدود دستور البلاد وقوانينها لرسم اتجاه الاتحاد واهدافه واعماله وضبط نظمه

وفي هذا الاطار فإن المؤتمر:

1- يضبط النظام الاساسي للاتحاد

2- يناقش التقارير ومشاريع اللوائح المعروضة عليه من طرف المجلس المركزي

3- يصدر اللوائح والتوصيات

4- ينتخب الاعضاء القارين للمجلس المركزي

- الفصل الخامس والاربعون : تركيبة المؤتمر الوطني

يتركب المؤتمر الوطني من:

1- المجلس المركزي المنتخب ورؤساء الاتحادات الجهوية ورئيس المجلس الاستشاري

2- نواب عن النقابات القطاعية حسب القاعدة التي يضبطها المكتب التنفيذي الوطني

3- نواب من الجامعات الوطنية حسب القاعدة التي يضبطها المكتب التنفيذي الوطني

4- نواب عن نقابات الصيد البحري حسب القاعدة التي يضبطها المكتب التنفيذي الوطني.

5- نائبات عن المرأة الفلاحة حسب القاعدة التي يضبطها المكتب التنفيذي الوطني

- الفصل السادس والاربعون : دورية المؤتمر

1- ينعقد المؤتمر العادي مرة كل خمس سنوات بإحدى مدن الجمهورية

التونسية ويحدد المجلس المركزي تاريخ ومكان عقده وجدول اعماله ثلاثة اشهر على الاقل قبل موعده

2- يمكن عقد مؤتمر استثنائي بقرار من المجلس المركزي للاتحاد

- الفصل السابع والاربعون : تنظيم اشغال المؤتمر

1- يتولى المؤتمر عند افتتاح اشغاله تكوين مكتبه ولجانه ويكون من بينها وجوبا لجنة مراقبة النيابات

2- يتولى انتخاب الاعضاء القارين للمجلس المركزي بالاقتراع السري

الباب الحادي عشر: المجلس المركزي:

- الفصل الثامن والاربعون: التعريف والمهام

المجلس المركزي هو الهيكل الثاني بعد المؤتمر من حيث النفوذ والصلاحيات وهو الهيكل الذي يضبط ويتابع سياسة الاتحاد وبرامجه بين مؤتمرين وهو المرجع الذي يلتجئ اليه المكتب التنفيذي لعرض نشاط المنظمة والتزود بتوصياته.

1- يتولى متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته.

2- يتابع نشاط هياكل المنظمة ومشاغلها .

3- ينظر في الوضع العام للقطاع الفلاحي ويتابع سير المواسم الفلاحية

4- يصدر توصياته وقراراته الى المكتب التنفيذي حسب ما يراه صالحا ويساعده على اداء رسالته في نطاق مصلحة المنظمة ونظمها والمصلحة العليا للوطن.

- الفصل التاسع والاربعون : تركيبة المجلس المركزي

يتركب المجلس المركزي من:

1- ثمانين عضوا يتم انتخابهم مباشرة من المؤتمر ويكون من بينهم ممثلون عن قطاع الصيد البحري يضبط عددهم بحسب حجم الانخراطات بالمنظمة وممثلات عن المرأة الفلاحة.

2- رئيس المجلس الاستشاري

3- رؤساء الاتحادات الجهوية

4- الكتاب العامين للجامعات الوطنية

ويمكن للمكتب التنفيذي استدعاء ملاحظين لحضور اشغال المجلس المركزي متى رأى فائدة في ذلك.

- الفصل الخمسون : دورية اجتماعات المجلس المركزي

يجتمع المجلس المركزي مرة كل ستة اشهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيس الاتحاد. ويمكن ان يعقد اجتماعات بطلب كتابي صادر عن نصف عدد اعضائه

- الفصل الواحد والخمسون : شروط الترشح

يشترط في المترشح لعضوية المجلس المركزي للاتحاد ان يكون :

1- نائبا في المؤتمر

2- منخرطا بالاتحاد للسنوات الاربع الاخيرة السابقة لسنة انعقاد المؤتمر.

3- مستوفيا للمقاييس التي يضبطها المكتب التنفيذي الوطني ويصادق عليها المجلس المركزي.

4- بالنسبة للفلاحين الشبان الذين تقل اعمارهم عن الاربعين عاما فإنهم يستظهرون فقط بالانخراطين للسنتين السابقتين لسنة انعقاد المؤتمر.

5- لا يمكن لرئيس الاتحاد الجهوي والكتاب العام للجامعة الوطنية الترشح للمجلس المركزي الا بعد تقديم استقالتهما باعتبارهما عضوين بصفة الية ويكون ذلك وجوبا قبل البت في الترشحات.

6- يقع فتح باب الترشح للمجلس المركزي من طرف المكتب التنفيذي للاتحاد ويكون ذلك شهرا على الاقل قبل موعد انعقاد المؤتمر. ويبقى باب الترشح مفتوحا لمدة عشرة ايام.

7- تسلم مطالب الترشح مباشرة للمكتب التنفيذي الوطني او الجهوي مصحوبة ببطاقات الانخراط مقابل وصل يتسلمه المعني.

8- يقع الاعلان عن فتح باب الترشحات للمجلس المركزي عبر صحيفتين يوميتين على الاقل الى جانب صحافة الاتحاد. ويجب دعمها باعلانات تعلق بمقر

الاتحاد الوطني وبمقرات الاتحادات الجهوية والمحلية مع دعمها بوسائل اعلامية اخرى.

- الفصل الثاني والخمسون : تنظيم اجتماعات المجلس المركزي

1- يجتمع المجلس المركزي وفقا للفصل الخمسين برئاسة رئيس الاتحاد او مساعده

2- يمسك دفتر حضور يوقعه كل عضو ويتم التنصيص فيه على الاعضاء المتغيبين من اجل القيام بمهام كلفهم بها المكتب التنفيذي ولا يعتبر هؤلاء الاعضاء متغيبين

3- كل عضو تخلف عن اجتماعات المجلس المركزي بدون عذر شرعي ثلاث مرات متتالية يقع النظر في شأنه من طرف المكتب التنفيذي لأخذ القرار الذي يراه صالحا ، كما يعتبر متخليا من سجل غيابات تفوق نصف عدد الجلسات.

4- يمسك دفترا مرقما لمحاضر جلسات المجلس المركزي ويمضي كل محضر رئيس الاتحاد ومقرر الجلسة وعضوين من المجلس الحاضرين والمعينين لدورة سنوية

5- لكل عضو من المجلس المركزي حق الاطلاع على نص المحضر وابداء ملاحظاته كتابيا . وتضمن هذه الملاحظات في سجل خاص لهذا الغرض وتعرض على المكتب التنفيذي.

البـــاب الثاني عشر : المكتب التنفيذي

- الفصل الثالث والخمسون : تركيبته

يتركب المكتب التنفيذي من عشرين عضوا منهم امرأتان على الاقل وممثلان عن قطاع الصيد البحري على الاقل يتم انتخابهم من بين اعضاء المجلس المركزي المنتخبين خلال المؤتمر . ويقع انتخابهم من طرف كامل اعضاء المجلس المركزي طبقا للفصل الاربعين وتوزع بينهم المسؤوليات على النحو التالي:

1- رئيس يتم انتخابه من قبل المجلس المركزي طبقا للفصل التاسع والخمسين.

2- بقية الاعضاء توزع عليهم المسؤوليات حسب مقتضيات النشاط وتنوع اختصاصاتهم ولما يطلب منهم تأديته من مهام مع امكانية مراجعة ذلك كلما دعت

الحاجة

- الفصل الرابع والخمسون : مشمولاته

1- المكتب التنفيذي مسؤول عن تسيير الاتحاد ومختلف تشكيلاته والسهر على تطبيق النظام الاساسي للاتحاد وتجسيم توصيات المؤتمر الوطني والمجلس المركزي والدفاع عن مصالح الفلاحين في اطار المصلحة العليا للوطن.

2- المساهمة في الحياة العامة للبلاد باسم الفلاحين بما من شأنه ان يدعم مكانتهم ومكانة المنظمة على الساحة الوطنية.

3- المشاركة في التظاهرات الوطنية والمغاربية والاقليمية والدولية

4- البت في تقارير لجنة النظام واتخاذ كل ما يراه صالحا ضد اي شخص او هيكل ينال من مصلحة الاتحاد

- الفصل الخامس والخمسون : اجتماعاته

1- يجتمع المكتب التنفيذي للاتحاد مرة كل شهر وكلما اقتضت الحاجة بطلب من رئيس الاتحاد وبدعوة منه. ولا يجتمع في الشهر الذي يصادف انعقاد الاجتماع الدوري للمكتب التنفيذي الموسع.

- وحرصا على حسن متابعة الانشطة القطاعية للاتحاد يمكن للمكتب ا لتنفيذي ان يقرر - متى رأى فائدة في ذلك- دعوة مجالس قطاعية تضم المعنيين بكل قطاع.

2- يمسك دفتر حضور يوقعه كل عضو ويتم التنصيص فيه على الاعضاء المتغيبين من اجل القيام بمهام كلفهم بها رئيس الاتحاد ولا يعتبر هؤلاء الاعضاء متغيبين.

3- يمسك دفترا مرقما لمحاضر جلسات المكتب التنفيذي. ويمضي كل محضر مقرر الجلسة وعضوان من المكتب

4- كل عضو تخلف عن اجتماعات المكتب التنفيذي ثلاث دورات متتالية بدون عذر شرعي ينظر المكتب التنفيذي في شأن غيابه.

البـــاب الثالث عشر : المكتب التنفيذي الموسع

- الفصل السادس والخمسون : تركيبته

يتركب المكتب التنفيذي الموسع من:

1- اعضاء المكتب التنفيذي الوطني

2- رؤساء الاتحادات الجهوية

3- الكتاب العامين للجامعات الوطنية

- الفصل السابع والخمسون : مشمولاته

1- متابعة نشاط كل هياكل الاتحاد وتنسيق اعمالها ومراقبتها

2- المصادقة على الميزانية السنوية للاتحاد وهياكله

- الفصل الثامن والخمسون : اجتماعاته

1- يعقد المكتب التنفيذي الموسع اجتماعاته الدورية برئاسة رئيس الاتحاد او مساعده وذلك مرة كل اربعة ا شهر وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او بطلب من اغلبية اعضائه.

2- يمسك دفتر حضور مرقما يوقعه كل عضو يقع التنصيص فيه على الاعضاء الذين يكلفهم رئيس الاتحاد للقيام بمهام ولا يعتبر هؤلاء الاعضاء متغيبين

3- كل عضو تكرر غيابه ثلاث مرات متتالية ولو بعذر يتم استدعاؤه من طرف المكتب التنفيذي للنظر في وضعيته.

4- يمسك دفترا مرقما لمحاضر جلسات المكتب التنفيذي الموسع. ويمضى كل محضر من طرف رئيس الاتحاد وكاتب الجلسة واحد الاعضاء الحاضرين.

5- ويمكن للمكتب التنفيذي الموسع ان يعقد اجتماعاته في اي مدينة من مدن الجمهورية

البـــاب الرابع عشـــر : رئيـــس الاتحـــاد

- الفصل التاسع والخمسون : انتخابه

يقع انتخاب رئيس الاتحاد من طرف المجلس المركزي وفي حالة حدوث شغور في

خطة رئاسة المنظمة بين مؤتمرين يتولى عضو من المكتب التنفيذي شؤون المنظمة في الفترة الانتقالية حتى ينعقد المجلس المركزي في اجل اقصاه شهران لانتخاب رئيس جديد

- الفصل الستون : مهامه

- يمثل الاتحاد لدى الغير

2- يوقع باسمه

3- يرأس اجتماعات المكتب التنفيذي والمكتب التنفيذي الموسع والمجلس المركزي

4- يسهرعلى حسن تطبيق مقررات المؤتمر وعلى تحقيق اهداف المنظمة واحترام نظم الاتحاد

5- ينسق الاعمال بين الهيئات التابعة للاتحاد وهو المسؤول الاول عن تسيير ادارة الاتحاد

6- بمكن له ان يفوض بعض صلاحياته لأعضاده بالمكتب التنفيذي في نطاق الالتزام بقاعدة العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة.

- الفصل الواحد والستون : العضو المكلف بالمالية

1- يسهر على حفظ اموال الاتحاد ومكاسبه ويعمل على توفيرها وتنميتها وتنويع مصادرها طبقا لما تنص عليه اللائحة المالية للمؤتمر في الغرض والنظام المالي للاتحاد

2- يعمل على احكام مسك حساباته في نطاق الشفافية المطلقة ووفقا لما ينص عليه النظام المالي للاتحاد من ضوابط وتراتيب

3- يعد مشروع للنظام المالي ويعرضه على المكتب التنفيذي للمصادقة

4- يتولى محاسبة الاتحادات الجهوية سنويا والمحلية عند الاقتضاء وكلما دعت الحاجة وتقديم تقرير في الغرض للمكتب التنفيذي

5- يسلم سنويا وبعد المحاسبة المالية البراءة المالية للاتحادات الجهوية

6- يمضي الوثائق المالية للاتحاد المركزي بالاشتراك مع رئيس الاتحاد الوطني

7- يمضي وثائق الصرف المتعلقة بالجامعات الوطنية بالاشتراك مع كتابها العامين وذلك في حدود مواردها

8- يمسك حسابات الجامعات الوطنية بصفة مستقلة عن حسابات الاتحاد الوطني.

9- يعد مشروع ميزانية سنوية للاتحاد الوطني ويعرضها على المكتب التنفيذي للمصادقة.

10- ينظر في مشاريع ميزانيات الاتحادات الجهوية ويعرضها على المكتب التنفيذي للمصادقة وفقا لما ينص عليه النظام المالي للاتحاد.

البـــاب الخامس عشر : المجلس الاستشاري

- الفصل الثاني والستون :

1- يشكل الاتحاد هيئة شرفية استشارية تضم العاملين بقطاعي الفلاحة والصيد البحري من ذوي الكفاءة والخبرة والالمام الجيد بالقطاع وممن ناضلوا صلب الاتحاد وقدموا خدمات جليلة للمنظمة او قاموا بأعمال هامة لفائدة الفلاحة والفلاحين والبحارة.

2- تمنح العضوية الشرفية المخولة للانضمام لهذه الهيئة وفق مقاييس يقع ضبطها من طرف المكتب التنفيذي. وتعرض اقتراحات العضوية بعد الاستعانة برأي الاتحادات الجهوية على المجلس المركزي للمصادقة

3- تتركب الهيئة الشرفية من عشرين عضوا

41- تعقد اجتماعاتها الدورية مرة كل سنة وكلما دعت الحاجة برئاسة رئيسها الذي يتم اختياره بالتراضي في ما بينهم تحت اشراف رئيس الاتحاد الوطني.

5- يمكن للهيئة الاستشارية ان ترفع توصيات للمكتب التنفيذي في نطاق دعم مكانة المنظمة.

البـــاب السادس عشر :

ندوة رؤساء الاتحادات المحلية وندوة

سنوية جهوية لرؤساء النقابات القطاعية

- الفصل الثالث والستون: ندوة رؤساء الإتحادات المحلية

تنعقد ندوة رؤساء الاتحادات المحلية بصفة دورية مرة في السنة وتنظر في الجوانب المتعلقة بسير هذه الاتحادات، كما توظف هذه الندوة لتدعيم الجانب التكويني لرؤساء الاتحادات المحلية في بعديه النقابي والتنموي عبر محاور تكوينية يضبطها المكتب التنفيذي للغرض.

- الفصل الرابع والستون : ندوة رؤساء النقابات القطاعية

تعقد ندوة سنوية جهوية لفائدة رؤساء النقابات القطاعية بإشراف الاتحاد الوطني

البـــاب السابع عشر : لجنة النظام

- الفصل الخامس والستون :

1- يكون الاتحاد لجنة وطنية للنظام تتركب من سبعة اعضاء من بين اعضاء المجلس المركزي المنتخبين

2- يتم انتخاب اعضاء هذه اللجنة من طرف المجلس المركزي بنفس الطريقة المعتمدة لانتخاب المكتب التنفيذي

- مهامهـــا:

1- التحقيق والبحث والتحري في المخالفات التي يحيلها عليها المكتب التنفيذي للاتحاد سواء كانت صادرة عن الاعضاء او الهيئات او المنخرطين

2- تقديم تقرير يتضمن نتائج اعمالها واقتراحاتها للمكتب التنفيذي الوطني حول المهمة التي انيطت بعهدتها.

3- البت في ملفات المخالفات التي يحيلها عليها المكتب التنفيذي الوطني.

4- البت في المخالفات الصادرة عن الاعضاء في مختلف هياكل الاتحاد بعد دعوة المخالفين للمثول امامها.

- **الفصل السادس والستون : العقوبات**

اهم المخالفات التي تستوجب الاحالة على لجنة النظام هي:

1- الاخلال بمبادئ الاتحاد والاساءة الى سمعته

2- مخالفة نظم الاتحاد وقراراته بما فيها الامتناع عن المحاسبة المالية

3- سوء التصرف في اموال الاتحاد

4- تجاوز النظام الاساسي للاتحاد

وتبوب العقوبات كما يلي:

أ- اللوم

ب- التوبيخ

ج- الايقاف عن النشاط لمدة معينة اقصاها خمس سنوات حسب نوعية المخالفة

د- الطرد من صفوف المنظمة

- **الفصل السابع والستون : التعقيب**

1- كل من استهدف لعقوبة له حق التعقيب امام المؤتمر المقبل بواسطة رسالة مضمونة الوصول او بتقديم ملفه مباشرة الى مكتب المؤتمر.

2- لا يوقف التعقيب تطبيق القرار في المدة المتبقية لموعد انعقاد المؤتمر

البـــاب الثامن عشر : الموارد المالية

- **الفصل الثامن والستون :**

يمول الاتحاد بالموارد التالية:

1- بطاقات الانخراط

2- بطاقات المساندة

3- نسبة مئوية عن مبيعات المنتوجات الفلاحية تمنح عن طريق صندوق التدخل الاقتصادي والاجتماعي

5- مساهمة مالية من الهياكل المهنية

6- عائدات الدراسات والخدمات القانونية الجبائية وغيرها المقدمة للفلاحين

والبحارة بمقابل معقول.

7- عائدات مشاريع استثمارية وعقارية وممتلكات الاتحاد

8- مداخيل التظاهرات الاقتصادية التي ينظمها الاتحاد

9- كل المنح والهبات والتبرعات التي تحصل عليها المنظمة

البـــاب التاسع عشر : التنظيم الاداري والمالي

- الفصل التاسع والستون :

يضع المكتب التنفيذي نظاما ماليا موحدا للاتحاد وهياكله يتم تحيينه كلما اقتضت الضرورة ذلك بعد مصادقة المجلس المركزي، كما يعد نظاما اداريا يضبط تركيبة ومشمولات وسير ادارة الاتحاد على مختلف الاصعدة ويعرضها على المجلس المركزي للمصادقة.

البـــاب العشرون : احكـــام عامـــة

- الفصل السبعون :

1- المنخرط بالاتحاد ملتزم بكل نظمه وقرارته ويضمن ذلك وجوبا بكل مطلب ترشح لعضوية هيكل ما من هياكل الاتحاد.

2- لا يمكن ان يترشح لعضوية هيكل ما من هياكل الاتحاد من هو عضو به بصفة الية بحكم المسؤوليات التي يتولاها الا اذا قدم استقالته من الهيكل الذي يتحمل فيه المسؤولية قبل انعقاد المؤتمر.

3- لا يمكن ان يترشح لعضوية هيكل ما من هياكل الاتحاد من هو موظف بإدارته الا اذا قدم استقالته من ادارة الاتحاد.

4- العضوية بهياكل الاتحاد وتشكيلاته تطوعية، غير انه يمكن ان تصرف منح للذين يطلب منهم التفرغ كليا او جزئيا والمجسم بقرار صادر عن رئيس الاتحاد الوطني. كما يمكن ان تصرف تعويضات لتكاليف التنقل والقيام بمهمات في الداخل والخارج طبقا لما يضبطه النظام المالي والتراتيب والاجراءات المرخصة له.

5- لا يتحمل العضو المسؤولية في اكثر من هيكلين منصوص عليهما بالنظام الاساسي ضمن باب الهيكلة

6- لا يمكن ان يترشح للعضوية في المنظمة من هو عضو مسؤول ومباشر بمنظمة وطنية مهنية اخرى.

7- لا يخول لأي عضو استقال من مهامه استئناف صفته الاصلية بالهيكل المعني بين مؤتمرين.

8- تعتبر اجتماعات كل هياكل الاتحاد وتشكيلاته قانونية اذا حضرها اكثر من نصف عدد اعضائها المنصوص عليهم بالنظام الاساسي. وفي حالة عدم حصول النصاب يعقد الاجتماع مرة ثانية في بحر اسبوع. ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الحاضرين.

9- تعقد كافة الهيئات المنتخبة اجتماعاتها الدورية في الاجال المقررة بطلب من رؤسائها وبدعوة منهم، كما يمكن ان تعقد اجتماعات بطلب كتابي يوجه لرئيس الهيئة المنتخبة من قبل نصف اعضائها.

10- كافة اعضاء الهيئات المنتخبة مطالبون بحضور الاجتماعات الدورية وهم متضامنون في المسؤولية في نطاق الالتزام بمقررات الاتحاد.

11- تؤخذ القرارات في كل تشكيلات الاتحاد بأغلبية اصوات الحاضرين وهي تلزم الجميع في نطاق التضامن في المسؤولية . وفي حالة تساوي الاصوات يرجح رأي الجهة التي صوت معها الرئيس.

12- لا يمكن لعضو ان ينيب عنه في الاجتماعات ذات الصبغة الهيكلية.

13- تدون اشغال كل الاجتماعات لمختلف الهياكل في دفتر مرقم خاص.

14- كل تغيب يستوجب تبريره قبل انطلاق اشغال الجلسة

15- كل تغيب بدون عذر شرعي لثلاث مرات متتالية يستوجب النظر فيه من قبل المكتب التنفيذي

16- كل شغور في هيئات النقابات القطاعية او الاتحادات المحلية يسدد مباشرة وفق نتائج المؤتمر. واذا تساوى عدد المترشحين مع عدد المقاعد يقرر المكتب التنفيذي الجهوي ما يراه صالحا سواء باللجوء للاستقطاب او بالابقاء على الشغور.

17- كل شغور في هيئات الاتحادات الجهوية يسدد مباشرة وفقا لنتائج المؤتمر.

واذا تساوى عدد المترشحين مع عدد المقاعد يقرر المكتب التنفيذي الوطني ما يراه صالحا سواء باللجوء الى الاستقطاب او بالابقاء على الشغور.

18- اذا حدث شغور في مستوى رئاسة الاتحاد المحلي او الجهوي فإن المكتب التنفيذي للهيكل المعني يجتمع لانتخاب الرئيس الجديد تحت اشراف المكتب التنفيذي الوطني

19- كل شغور او تغيير في خطة امانة المال سواء تعلق الامر بالنقابة القطاعية او الاتحاد المحلي او الاتحاد الجهوي لا يصبح نافذ المفعول الا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الاتحاد الوطني بناء على مقترح الجهة.

20- اذا حدث شغور في مستوى المجلس المركزي للاتحاد او في المكتب التنفيذي الوطني فإنه يقع تسديده مباشرة وفقا لنتائج المؤتمر الوطني على ان يقع ايقاف العمل بهذا الاجراء اذا حدث شغور في السنة السابقة لسنة انعقاد المؤتمر الوطني الموالي،

21- تحمل المسؤولية وتوزيعها يتم على قاعدة الانتخاب ويمكن اعتماد التراضي.

22- للمكتب التنفيذي الوطني امكانية النظر عند الاقتضاء في اعفاء اي مسؤول من اي تشكيلة من تشكيلات الاتحاد من مهامه اذا ما ر أى ان بقاءه في المسؤولية التي يتحملها يضر بمصلحة المنظمة وبمنخرطيها.

23- لا يمكن تحوير هذا النظام الاساسي الا من طرف المؤتمر الوطني. ويمكن للمجلس المركزي باقتراح من رئيس المنظمة تعديل فصل او اكثر في الحالات القصوى اذا ما ر أى ان مصلحة المنظمة تدعو الى ذلك.

24- ينبغي تقديم كل اقتراح يرمي الى تحوير هذا النظام شهرين على الاقل قبل انعقاد المؤتمر الى رئيس الاتحاد الذي يتولى عرض التحويرات المقترحة على المجلس المركزي حتى يتم ادراجها ضمن جدول اعمال المؤتمر.

25- لا يمكن حل الاتحاد او تجميد نشاطه الا بقرار صادر عن مؤتمر وطني عادي او استثنائي. ويتخذ القرار بأغلبية ثلثي الحاضرين . واذا صدر قرار يقضي بحل الاتحاد فإن املاكه وارصدته ترجع لمنظمة شبيهة يعينها المؤتمر.

اللائحة الاقتصادية والاجتماعية

إن المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المنعقد أيام 16 و71 و18 أفريل 2005 بالحمامات تحت شعار: «**نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح**»، بعد استماعه الى البيان المنهجي الهام لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي:

أكد فيه مجددا عنايته بقطاع الفلاحة والصيد البحري وعبر فيه مرة أخرى عن بالغ رعايته للعاملين في القطاع وتقديره لجهود الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري مجددا حرصه الكبير على توفير كل الظروف الملائمة للارتقاء بفلاحتنا وتسريع تنميتها بما يؤهلها لمواجهة مقتضيات العولمة وما تتطلبها من قدرة تنافسية،

وعبر فيه عن ثقته في قدرة الفلاحين والبحارة على كسب الرهانات ورفع التحديات مؤكدا من جديد حرص سيادته على تحسين دخل المنتجين الفلاحيين في البر والبحر وفقا لبرنامجه الانتخابي الطموح الذي يعد بلادنا لمرحلة جديدة قوامها تعزيز دولة القانون والمؤسسات ودفع مشاركة كافة التونسيين للمضي قدما في تحقيق المكاسب.

وأعلن فيه عن مجموعة من القرارات الهامة والاجراءات الجديدة لتحسين مردودية المناطق السقوية وإعداد دراسة حول أسعار مياه الري ووضع منهجية ملائمة للارتقاء بالفلاحة الصغرى واعتماد التكوين بالتداول وارساء شبكة للجودة ووضع برنامج تنفيذي لاعتماد التصنيف وهو ما سيمكننا حتما من ضبط علامات مميزة لمنتوجاتنا الفلاحية واكسابها قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق الخارجية في اطار الشراكة بين المنتجين والمصدرين.

قرر اعتماد بيان سيادة **الرئيس زين العابدين بن علي** الذي أعطى به إشارة انطلاق المؤتمر الثالث عشر وثيقة رئيسية من وثائق المؤتمر.

إن المؤتمر،

بعد استعراضه لنشاط الاتحاد في الفترة النيابية الأخيرة 2000 ـ 2005 من خلال ما جاء بالتقرير الأدبي الذي تعرض بإطناب الى مختلف الانجازات والأنشطة على مختلف الأصعدة السياسية والنقابية والهيكلية والقطاعية.

يعبر عن فائق الاعتزاز بما حققه الاتحاد من مكاسب جمة لفائدة منظوريه وحرصه الموصول على رفع كفاءة هياكله وتحسين أداء إطاراته وتفعيل مساهمتهم في دفع قطاع الفلاحة والصيد البحري.

يبدي ارتياحه البالغ لما حققه القطاع الفلاحي من تطور هام ولما سجله من نقلة نوعية في ظل سياسة التغيير المبارك ويعرب عن ارتياحه لانخراط الفلاحين والبحارة في مسار التغيير بوعي ومسؤولية وتجاوبهم مع سياسة الدولة وبرامجها وخططها والتي مكنت بلادنا من تحقيق أرقام قياسية في عديد القطاعات وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عديد المنتوجات بالرغم من الانعكاسات السلبية لسنوات الجفاف.

يسجل للمرة الثالثة منذ سنة 1994 تحقيق فائض في الميزان التجاري الغذائي ويشيد بمساهمة القطاع الفلاحي المتزايدة في توفير العملة الصعبة للبلاد بفضل تنمية صادراته.

والمؤتمر إذ يحيي مسيرة بلادنا الفلاحية الموفقة التي أصبحت مثالا يحتذى يجدد لسيادة **الرئيس زين العابدين بن علي** أصدق آيات العرفان لسياسته الرائدة التي تنطلق من قناعته بدور الفلاحة وحسه الاستشرافي لتأمين تنمية مستديمة تضمن العيش الكريم للأجيال الحاضرة والمقبلة والتي برزت في إفراده قطاع الفلاحة والصيد البحري بمحور خاص في برنامج سيادته الانتخابي تحت عنوان «**نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح**».

يعبر عن انخراط الفلاحين في تنفيذ هذا البرنامج الرائد والمتكامل لتحقيق الأهداف المرسومة ولا سيما تطوير الانتاج في المناطق السقوية بما يسمح لها

بتوفير نسبة 50٪ من مجموع قيمة الانتاج الوطني.

والمؤتمر إ ذ يعرب عن اعتزازه بالقدرات الجديدة التي أصبحت تتوفر للقطاع بفضل الخطط التي تم وضعها والمتعلقة بتعبئة الموارد المائية وحماية أديم الأرض والنهوض بالمراعي وغيرها الى جانب الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بمختلف المواد الأساسية.

يقدر الدعم الموصول الذي ما فتئ يخص به سيادة الرئيس القطاع وأهله من خلال الاجراءات والقرارات الرائدة التي شملت جل الأنشطة الفلاحية والتي بلغ عددها ما بين المؤتمرين 250 اجراءا وقرارا اضافة الى عدد من القرارات الأخرى التي تهم مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية عامة.

والمؤتمر وعيا منه بأهمية الرهانات المستقبلية التي يتعين على القطاع الفلاحي كسبها، يؤكد عزم الفلاحين على مزيد بذل الجهد لتحقيق القفزة النوعية المنشودة.

ووعيا منه بأهمية التحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة العالمية في السنوات الأخيرة و المتجهة أساسا نحو تحرير المبادلات التجارية وهي من العوامل التي سيكون لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي عموما وعلى النشاط الفلاحي بصفة خاصة،

يحيي حرص سيادة رئيس الجمهورية على أن تكون تونس مواكبة لهذه التحولات ومتهيئة لخوض غمارها وذلك بإ برام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة وابرام اتفاقيات ثنائية تفاضلية مع عدد من البلدان العربية.

يعبر عن قناعته بأن تأمين مستقبل تونس وضمان انصهارها ضمن دواليب الاقتصاد العالمي يتوقف بدرجة كبيرة على مدى نجاحنا في تحسين القدرة التنافسية لمنتوجاتنا وضمان استمرارية نشاط الفلاحين وتحسين مداخيلهم.

يبارك ما بذله الاتحاد من جهود لتوطيد علاقات الأخوة والصداقة مع

المنظمات في مختلف البلدان الشقيقة والصديقة وعلى مختلف الأصعدة دوليا وعربيا ومغاربيا وافريقيا ومتوسطيا وكذلك تعزيز تواجده على الساحة الدولية وخاصة منها العربية والأورومتوسطية.

وحرصا على ضمان التأقلم الايجابي لفلاحتنا مع التغيرات التي تشهدها الساحة العالمية، تولت لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استعراض التوصيات الواردة في مشروع اللائحة التي أعدتها اللجنة التحضيرية. وبعد مناقشتها تتقدم اللجنة الى الجلسة العامة بالوثيقة الموالية والمتضمنة لـ 177 توصية منها 82 توصية تتعلق بالمواضيع الاقتصادية الأفقية و هياكل المساندة المهنية و86 توصية تتعلق بمختلف القطاعات الانتاجية و9 توصيات تتعلق بالجانب الاجتماعي للنشاط الفلاحي. وتعتبر الوثيقة المذكورة جزءا لا يتجزأ من اللائحة.

* التوصيـــات

عملا على مواكبة كل ما يحدث من تغيرات في الساحة العالمية وحتى يمكن الاسهام في بلورة المواقف التي من شأنها أن تضمن مصالح الفلاحين والاقتصاد التونسي، فإن المؤتمر يوصي بـ:

. توصية رقم 1: المحافظة على مكانة الاتحاد كطرف فاعل في اللجان التي تعد للمفاوضات حول العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتنسيق العمل مع الدوائر المسؤولة لتفعيل الاتفاقيات وإيجاد الحلول معها لتلافي النتائج السلبية التي قد تنجر عن تطبيق هذه الاتفاقيات.

وإيمانا منه بأن تأهيل القطاع الفلاحي يستوجب تأهيل المنظومات بأكملها وأن يشمل التأهيل كل حلقة من حلقاتها:

وحيث يتأكد توجيه مجهود التأهيل بصفة انتقائية للضيعات ذات الجدوى الاقتصادية والمرشحة للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية خاصة منها التصدير والانصهار في الاقتصاد المعولم الى جانب تأهيل المحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسة.

فإن المؤتمر يوصي بـ:

. توصية رقم 2: ضرورة مواصلة انتهاج خط التأهيل الأفقي كتأهيل مسالك التوزيع ومنظومات تصدير المنتوجات الفلاحية والتكوين وغيرها مع ضمان تزامن وتناسق برامج تأهيل مختلف حلقات المنظومات الفلاحية.

. توصية رقم 3: وضع برنامج لتأهيل الضيعات الفلاحية بوصفها مؤسسات اقتصادية موكول لها رفع التحديات والرهانات المقبلة تحدد فيه عناصر التأهيل والتشجيعات المسندة والجهاز المشرف على المتابعة مستأنسين في ذلك بالتجربة التأهيلية في قطاعي الصناعة والصيد البحري.

واقتناعا بأهمية الدور المناط بعهدة الفلاحين والبحارة لكسب الرهانات والتحديات المستقبلية من خلال الرفع في انتاجيتهم وتحسين مردودية نشاطهم

وذلك باستيعاب التقنيات الجديدة والأخذ بأسباب العلم وحسن التصرف في الموارد الطبيعية والتحكم في الكلفة والاستجابة لمتطلبات السوق، فإن المؤتمر ينوه بالعناية التي ما فتئ يوليها سيادة الرئيس لقطاع البحث والإجراءات المتعددة التي اتخذها لفائدته.

يبارك التمشي الذي وقع تخطيه في إ برام اتفاقيات شراكة مع مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي ومؤسسات البحث والمراكز الفنية.

والاتحاد إذ يعتبر أن لا تقدم بالفلاحة بدون بحث متقدم مواكب لتطور القطاع وللتحديات العالمية فإنه يوصي بـ:

- **توصية رقم 4:** إيلاء جانب البحث العلمي عناية كافية لاستنباط الأصناف الجديدة التي تتماشى والمعطيات الطبيعية للبلاد والإسهام في انتاج بذور ومشاتل وسلالات حيوانية قابلة للتصدير.
- **توصية رقم 5:** تطوير برامج التجارب الميدانية خاصة من قبل المراكز الفنية قصد تطوير الأصناف المحلية والمحافظة على الرصيد الجيني المتوفر لدينا وتطويع المستنبطات وتطبيقها لدى الفلاحين في المستغلات.
- **توصية رقم 6:** بعث برامج شراكة في مجال تنمية انتاج البذور والمشاتل لاسيما وان بلادنا توفر مزايا من حيث المهارات ونمط الاستغلال (استعمال اليد العاملة في التلقيح والجني).
- **توصية رقم 7:** ضبط مخطط مديري لانتاج البذور والمشاتل والسلالات الحيوانية يتوافق مع الخارطة الفلاحية ومع برامجنا يقع على ضوئه تشجيع بعث المنابت وفق مواصفات محددة.

أما على مستوى الاحاطة والإرشاد فإن المؤتمر يسجل بكل اعتزاز الأشواط التي قطعها الاتحاد في تحسيس الفلاحين بعديد المواضيع حول التنمية وتحسين ظروف عملهم وغيرها وما وفره من وسائل ودعائم سمعية بصرية يتم استغلالها من قبل الفلاحين والبحارة والفنيين.

والمؤتمر إذ يوصي بمواصلة هذا العمل يؤكد على:

. توصية رقم 8: مزيد حث الجامعات الوطنية التابعة للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري على بلورة مشاغلها الفنية قصد رسم برامج إرشاد تتماشى والحاجات الحقيقية للمهنة.

. توصية رقم 9: التركيز على مواضيع الجودة والتصنيف من حيث الأمور التطبيقية في ميادين التحويل والتكييف واللف والاتجار.

. توصية رقم 10: إعداد برنامج احاطة معاضد لبرنامج التأهيل العمودي وتأهيل المحيط الذي يندرج في نطاق تنفيذ البرنامج الانتخابي لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي.

. توصية رقم 11: انتهاج اللامركزية بالشروع في تجهيز بعض الاتحادات الجهوية باستديوهات متنقلة تكون بمثابة مراكز اقليمية في مرحلة أولى.

واعتبارا للمكانة الهامة التي يحتلها التكوين في تأهيل العنصر البشري وخاصة المنتجين وأبنائهم.

وإذ يعبر المؤتمر عن ارتياحه للمشاركة الفاعلة للاتحاد في ضبط تصورات التكوين وضبط الحاجات المطلوبة للمهنيين.

ينوه بالاتفاقية التي أمضاها الاتحاد مع عديد الأطراف قصد توفير مزيد فرص التكوين.

وسعيا منه الى مزيد الاهتمام بقطاع التكوين يوصي المؤتمر بـ:

. توصية رقم 12: بعث خطة ملائمة للتكوين تتيح كسب المزيد من الحذق والحرفية والمهارة ذات الطابع الميداني تقوم أساسا على مبدأ تعزيز التكوين بالتداول بين مؤسسات التكوين والمستغلات الفلاحية.

. توصية رقم 13: إيجاد صيغ تشجع هذه الضيعات على إقامة دور إيواء تتماشى وطاقة التكوين لديها وذلك بنفس العزيمة والروح التي شجعت بها الدولة إقامة المبيتات الجامعية الخاصة، على أن تؤطر هذه التجربة في سياق عقد

ملزم بين صاحب الضيعة والمؤسسات التكوينية لمدة يتفق عليها.

وشعورا بالحاجة لتوفير خدمات جديدة متولدة عن تطور القطاع الفلاحي وتطور التقنيات ولما كان لتأهيل الموارد البشرية أهمية بالغة في تحديث فلاحتنا فإن المؤتمر يوصي بـ:

. توصية رقم 14: إ جراء دراسة موضوعية معمقة تستهدف الوقوف على واقع القطاع و استشراف تطوراته القادمة بغاية ضبط خطة محكمة الجو انب في مجال بعث المزيد من فرص التشغيل وتشخيص المهن التي يمكن استحداثها في المجالات المتصلة بالقطاع على أن تعتمد هذه الدراسة على تشريك المهنيين بالقدر الكافي الى جانب الخبراء.

. توصية رقم 15: مراجعة دقيقة لتشريعات الشغل لضمان مرونته.

ونظرا لموسمية العمل الفلاحي وحتى يتم تجنيب الفلاحين التعقيدات الادارية من ناحية وضمانا لاستقرار العمل ولحقوقهم فإنه يقترح:

. توصية رقم 16: تشخيص جملة المهن المرتبطة بالنشاط الفلاحي ومهن الجوار وجرد الاحتياجات منها منطقة بمنطقة وتشجيع انتصاب أصحاب هذه المشاريع والحرص على تكوينهم بصفة ملائمة ومدهم بالتمويلات الكافية عن طريق الجمعيات التنموية لاسناد القروض الصغرى أو البنك التونسي للتضامن وذلك حسب طبيعة المشروع.

. توصية رقم 17: فض مشكل نقل العملة من قبل الفلاحين خاصة في المناطق السقوية وخلال مواسم الجني حيث لا يمكنهم التنقل عبر وسائل النقل العمومي الريفي أو غيرها لتعدد واختلاف الوجهات وحيث أن التشريع الحالي يفرض تهيئة العربة إما لنقل البضائع دون الأشخاص أو الأشخاص دون البضائع، في حين يتوفر الحل الفني لتجهيز وسائل النقل بكراسي يتم تثبيتها أو رفعها حسب الحاجة.

وفي ما يتعلق باحكام استغلال الموارد الطبيعية، فإن المؤتمر،

وعيا منه بمحدودية الموارد المائية وبضرورة حسن التصرف فيها وعدم تبذيرها واقتناعا منه بحتمية المحافظة على خصوبة أراضينا الفلاحية وصيانتها من الانجراف لما تمثله هذه الظاهرة من خطورة على التنمية الفلاحية الى جانب حمايتها من التصحر.

يشيد بما أولاه سيادة الرئيس من عناية بالموارد المائية والمحافظة على أديم الأرض من خلال الخطط العشرية التي أقرها سيادته.

وهو إذ يبارك ما جاء بالبرنامج المستقبلي لسيادة رئيس الجمهورية لمزيد دعم تعبئة مواردنا المائية وحسن التصرف فيها لا سيما بربط السدود ببعضها فإن المؤتمر يعبر عن انخراط الفلاحين في برنامج سيادة الرئيس في تكثيف استغلال المناطق السقوية بهدف تحقيق 50٪ من القيمة الاجمالية للانتاج من هذه المناطق.

وتيسيرا لبلوغ هذه الأهداف فإن المؤتمر يوصي بـ:

. توصية رقم 18: الإذن باجراء جرد مستفيض يشمل كافة المناطق السقوية وتباشره لجان مختلطة فنية ومهنية من شأنه تشخيص أوضاع كل منطقة ويحدد طاقاتها الانتاجية الموضوعية ويسهل بلورة المقترحات العملية حول ادخال التحسينات والتطويرات المستوجبة لكل منطقة في مستوى شبكة مياه الري أو تصريف المياه أو معالجة التملح أو احتياجات الردم أو المسالك الفلاحية.

. توصية رقم 19: الانكباب على مسألة أسعار مياه الري بشكل موضوعي وبصفة جريئة توفق بين مقتضيات مردودية المشاريع المائية ومقتضيات مردودية الضيعات الفلاحية.

. توصية رقم 20: إزالة المعوقات العقارية التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمناطق السقوية كتشتت الملكية وتجزئة المناطق من خلال تفعيل توصيات الاستشارة الوطنية حول مردودية القطاع الفلاحي وتشجيع الاستغلال صلب شركات عائلية.

- **توصية رقم** 21: مواصلة دعم الدولة لتجهيز المستغلات بتقنيات الاقتصاد في مياه الري خاصة منه الموضعي، وعدم التفرقة من حيث توجيه الدعم بين المشاريع الجديدة ومشاريع تجديد التجهيزات وذلك عبر تخصيص نفس المنحة المسندة ونفس التشجيعات المقررة وإلغاء العمل بالسقف المعمول به حاليا والاستناد الى الكلفة الحقيقية مع رصد الاعتمادات اللازمة والسهر على صرف المنح في إبانها.

- **توصية رقم** 22: إقحام خزانات المياه اللازمة للري الموضعي ضمن التجهيزات المنتفعة بامتيازات الاقتصاد في الماء.

واعتبارا للأهمية التي تمثلها الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وحفاظا على ثرواتنا الطبيعية من مفعول الانجراد والتصحر والتملح والتغدق.

فإن المؤتمر يكبر الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال وينوه بما يقوم به الفلاح للحفاظ على أراضيه وحمايتها ويوصي بمزيد العناية بثرواتنا وبصفة أخص بـ:

- **توصية رقم** 23: سحب التشجيعات على الفلاحين المالكين الخواص لانجاز غابات خاصة بأراضيهم وفق ما تتيحه الخارطة الفلاحية.

- **توصية رقم** 24: تمكين الخواص الذين أنجزت على أراضيهم مساحات غابية، في نطاق مشاريع الحفاظ على أديم الأرض ومقاومة زحف الرمال، من إعادة التصرف في أراضيهم وفقا لكراس شروط يوفق بين مصلحتهم والمصلحة الوطنية أو من خلال ايجاد صيغ ملائمة للشراكة بينهم وبين الدولة عن طريق جهاز حكومي على غرار وكالة الاستغلال الغابي.

- **توصية رقم** 25: ايجاد برنامج خصوصي وتلقائي يهدف الى تثبيت منشآت مقاومة الانجراف بغراسة الأشجار ذات الجدوى الاقتصادية طبقا لرغبات الفلاحين كالزياتين والنخيل والشجيرات العلفية بما يدفعهم الى

المساهمة في الحفاظ عليها وتعهدها.

. توصية رقم 26: ايلاء المزيد من العناية لمعالجة ظواهر التغدق والتملح ببعض المساحات المروية والنظر في امكانية معالجة مياه الصرف الصالحة بتحليتها قصد إعادة استعمالها للري.

. توصية 27: تفعيل آليات مقاومة الزحف العمراني العشوائي.

. توصية رقم 28: مراجعة سلم المنح حتى تتلاءم والمجهود المطلوب في هذه الأشغال ذات المردود المؤجل (عشرات السنين) والتي تعتبر من قبيل مشاريع المصلحة العامة.

. توصية رقم 29: دراسة امكانية تسوية وضعية مساحات النخيل المسماة بالفوضوية.

ولقد مكنت السياسة المتبعة في القطاع الفلاحي والمرتكزة على انجاز استراتيجيات قطاعية من تحقيق الأهداف المرسومة لهذا القطاع والمتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عديد المنتوجات مثل الخضر والغلال والألبان ومنتوجات الدواجن.

والمؤتمرون إذ يعبرون عن ارتياحهم للتطور الكبير الذي يعيشه القطاع بفضل الدعم المتواصل والاجراءات والقرارات الرئاسية الرائدة التي ما انفك يشمل بها سيادة الرئيس هذا القطاع الحيوي يسجلون بكل اعتزاز الدور الكبير الذي لعبه الفلاحون من خلال تجاوبهم مع هذه العناية الرئاسية، ويعتبرون أن بروز ظاهرة فوائض الانتاج في بعض المواد من المؤشرات الايجابية التي تعكس سلامة اختياراتنا التنموية.

يشيدون باهتمام سيادة الرئيس بهذه الظاهرة وبالاجراءات العديدة التي أقرها بتأمين احداث مخزونات تعديلية.

وإن المؤتمر إذ يشيد بحرص سيادة **الرئيس زين العابدين بن علي** على أن تكون الأسعار عند الانتاج مجزية للفلاح وأن ينال هذا الأخير ثمرة مجهوده فهو يؤكد

على أن ضمان حرية الأسعار على جميع مستويات ترويج منتوجات الفلاحة والصيد البحري يستدعي اتباع طريقة ترويج واضحة وشفافة سواء على مستوى البيع بالجملة أو بالتفصيل وهو يوصي بـ:

- **توصية رقم 30**: الاسراع بمعالجة أوضاع مسالك التوزيع باضفاء الشفافية على المعاملات وتأهيل الأسواق ومراجعة صيغ اللزمات بما يسمح بترويج المنتوج الفلاحي في أحسن الظروف مع الحفاظ على الجودة وتقاسم المنافع بين الفلاح والتاجر والمستهلك.

- **توصية رقم 31**: حسن برمجة الانتاج لتجنب النقص في العرض وتجنبا في الآن نفسه للوفرة التي لا يمكن التحكم فيها وتفعيل آليات التدخل حتى تلعب أدوارها بصفة آلية.

- **توصية رقم 32**: تفعيل آليات التعديل حتى تتدخل المجامع بصفة أوتوماتيكية عند تدني الأسعار مما يوجد مناخا من الثقة والطمأنينة لدى المنتجين ويضمن تواصل الانتاج واستقرار الأسعار في مستويات عادية.

- **توصية رقم 33**: توسيع مجالات التدخل للمنتوجات الأخرى التي يتعين تنميتها نظرا لكونها توفر فرصا للتصدير أو أنها أصبحت تشغل بال المستهلك وتمكين المجامع من الأموال العائدة اليها من صندوق القدرة التنافسية واعطائها الصلاحيات الكاملة للتصرف فيها وفي مواردها الذاتية.

- **توصية رقم 34**: دعوة المجامع الى الادراج، ضمن أولوياتها، تطوير الجودة بالمنظومات التي تشرف عليها باعتبارها عنصرا من عناصر القدرة التنافسية واضفاء القيمة المضافة على منتوجات هذه المنظومات باعتماد التسميات المثبتة للمنشأ أو التسميات الجغرافية واعتماد الاسترسال.

إن تطور القطاع الفلاحي يبقى مرتبطا شديد الارتباط بمدى القدرة على تصريف الانتاج سواء في الخارج أو في الداخل. وتمثل الصناعات الغذائية أحد المحركات الضرورية لجر قطاع الانتاج. ولئن تم الانكباب على هذا الموضوع

خاصة من خلال الندوة الوطنية المنعقدة في جوان 1999 والتي أذن بتنظيمها سيادة **الرئيس زين العابدين بن علي** غير أن القطاع لم يوفر متنفسا لترويج المنتوجات بالقدر الكافي.

والمؤتمر إيمانا منه بأن تنمية الصناعات الغذائية ضرورية لتنمية الانتاج الفلاحي فهو يوصي بـ:

- **توصية** 35: ضبط خطة موازية لتطوير شبكة الصناعات التحويلية بما يتماشى مع تطور الانتاج الفلاحي.
- **توصية رقم** 36: إقرار مخطط مديري للمخازن المبردة التي يتطلبها النشاط الفلاحي تبعث على ضوئه هذه المشاريع.
- **توصية رقم** 37: تشجيع مبادرات الفلاحين في إدماج المخازن المبردة ضمن مكونات مشاريعهم الفلاحية وذلك عبر تمتيع مشاريع هذه المخازن بامتيازات تضاهي تلك المسندة للاقتصاد في مياه الري بوصفها عنصرا من البنية الأساسية للبلاد.

واعتبارا لأهمية مستلزمات الانتاج في تحسين الانتاجية فإن المؤتمر انطلاقا من مبدإ الغاء الدعم واعتماد حقيقة الأسعار يلح على ضرورة تكثيف الرقابة لضمان جودة المدخلات ويوصي بـ:

- **توصية رقم** 38: ايجاد آليات تمكن وتشجع هياكل المساندة (تعاضديات، مجامع التنمية..) من التزود بحاجاتها بصفة جماعية.
- **توصية رقم** 39: ضرورة اخضاع هذا القطاع التجاري الى المراقبة الصارمة في مستوى الجودة والأسعار والعمل على ضمان حقوق المنتجين لدى مؤسسات ترويج هذه المواد في حال حصول غش مقصود أو غير مقصود.

أما في ما يتعلق بتطوير صادراتنا فإن المؤتمر يبارك ما حققه القطاع الفلاحي من نتائج حسنة على صعيد الميزان التجاري الغذائي خلال الخماسية الفارطة بالرغم من تأثيرات التقلبات المناخية بتسجيله نسبة تغطية فاقت 100٪ في

مناسبتين.

يشيد بالعناية الفائقة التي ما فتئ سيادة **الرئيس زين العابدين بن علي** يوليها الى تطوير الصادرات التونسية والتي تجلت في عديد القرارات التي أعطت دفعا للتصدير.

واقتناعا منه بأن التصدير خيار ضروري لضمان تصريف جزء من الانتاج والاسهام في المسيرة الاقتصادية الوطنية ووعيا منه بأن التعامل مع التصدير يجب أن ينبني على أسس جديدة قائمة على تواصل العرض وانتظام الحضور في الأسواق المستهدفة وضمان جودة المنتوج مع احترام القواعد الجديدة لهذه الأسواق فإن المؤتمر يوصي بـ:

- توصية رقم 40: توجيه العمل الجاد من أجل توفير منتوجات ذات جودة عالية ترتكز في ما ترتكز على مميزات المنتوج التونسي كالنكهة والمذاق وسلامة المنتوج من الناحية الصحية وخلوه من الترسبات الكيمياوية واعتماد مواصفات التعليب والجودة المعمول بها بالأسواق الخارجية والتوجه أكثر فأكثر نحو ضمان الاسترسال بالنسبة الى المنتوجات.

- توصية رقم41: الضغط على تكاليف الانتاج التي ما فتئت ترتفع وذلك بالحرص على أن تكون جودة المستلزمات وكلفتها تتماشى مع ما هو معمول به في الأسواق والبلدان المنافسة لنا.

- توصية رقم 42: تركيز فلاحة موجهة للتصدير ضمانا لاستمرارية تزويد الحرفاء ولاستقرار مواصفات المنتوج والاقلاع عن المفهوم التصديري السائد القائم على تصدير ما زاد عن احتياجات سوقنا المحلية وخاصة بارساء شراكة نشيطة بين المنتج والمصدر تقوم على الثقة المتبادلة التي تضمن توازنا مقبولا بين مصلحة كليهما وبين مصلحتيهما و مصلحة الحريف الأجنبي.

- توصية رقم 43: وضع برامج خاصة تكون واضحة المعالم ومدققة الأهداف تشجع على تعاطي الأنشطة الواعدة التي لنا فيها ميزات تفاضلية بهدف تنويع صادراتنا وتكثيفها مثل الانتاج البيولوجي والنباتات الطبية والعطرية.

. توصية رقم 44: إرساء شبكة من محطات التكييف والتصنيف والتعليب والخزن المبرد تساير هي الأخرى المواصفات المطلوبة من الأسواق الخارجية وتكون قريبة من مناطق الانتاج ينجزها مصدرون أو تشجع الهياكل المهنية أو مجموعات من الفلاحين على بعثها.

. توصية رقم 45: اعتماد طرق عصرية لعرض وتسويق المنتوجات بأسواقنا الداخلية حتى نضمن التناسق بينها وبين الأسواق الخارجية وييسّر الاستجابة للطلبات الخارجية عند الاقتضاء.

. توصية رقم 46: اعطاء دور أكثر فاعلية الى المجامع المهنية المشتركة في تنشيط عملية التصدير واكتشاف الأسواق وإشهار منتوجاتنا والتعريف بها وبمميزاتها باعتبار ذلك عملا وطنيا لا يقدر المصدرون فرادى على الاضطلاع به.

. توصية رقم 47: برمجة الأرصدة لتشجيع الصادرات الفلاحية وفق برنامج متفق حوله مسبقا لضمان صرف التشجيعات في الإبان ودونما تأخير بخلاف ما يسجل حاليا من بطء شديد في صرف المنح التشجيعية المبرمجة والذي قد يصل الى أكثر من 6 أشهر وهو ما من شأنه أن يحفز همم المصدرين ويضاعف من جهودهم.

. توصية رقم 48: الترتيب لعمليات تحسيسية مكثفة وواسعة النطاق في مستوى المنظمات (الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) وهياكل المجتمع المدني تستهدف تعريف الفئات المعنية بالتحديات المطروحة في مجال تسويق المنتوجات الفلاحية والتأكيد على مفهوم الجودة الشاملة في مختلف المراحل وحول أهداف متفق عليها حتى تصبح خيارا اراديا وسلوكا تلقائيا.

. توصية رقم 49: ادخال موضوعي الجودة والتصدير كمادتين أساسيتين ضمن برامج مختلف النظم التكوينية.

. توصية رقم 50: اعتماد التسميات بمختلف انواعها سواء المثبتة للاصل او

التسميات الجغرافية أو غيرها لعدد من المنتوجات ووضع برامج للتعريف بها في الداخل لدى المنتجين والمتدخلين في القطاع وفي الخارج لدى الحرفاء.

أما بخصوص الهياكل المهنية فإن المؤتمر ينوه بالعناية الموصولة التي ما فتئ يوليها اياها سيادة الرئيس والتشجيعات المختلفة التي خصها بها والتي نذكر منها الاجراء الذي اتخذه سيادته والقاضي باعداد خطة شاملة للنهوض بالهياكل المهنية.

واقتناعا من المؤتمر بأهمية دور هذه التنظيمات المهنية في تأمين مراحل ما قبل الانتاج وما بعده وتنظيم المنتجين عامة وصغارهم ومتوسطيهم على وجه الخصوص داخل هذه التجمعات المهنية.

وحرصا منه على ضمان مزيد تأطير الفلاحين ضمن هياكل مهنية تتسم بالنجاعة وتستجيب لمتطلبات ورغبات المهنيين.

ووعيا من المؤتمر بمكانة ودور كل الهياكل المهنية (تعاضديات، جمعيات، مجامع تنمية...) بما يمكن أن توفره من حماية ودعم لفائدة الفلاحين في ظل التحولات الاقتصادية و إزاء الممارسات الاحتكارية وحتى تدعم مكانتها ضمن بقية المتدخلين الاقتصاديين فهو يوصي بـ:

- **توصية رقم 51**: إعطاء الهياكل المهنية أكثر صلاحيات واستقلالية لتلعب دورها الحقيقي وهو ما لا ينفي حسن تعاملها مع الإدارة ولا مراقبتها وتقييم نشاطها من قبلها.

- **توصية رقم 52**: إعادة النظر في مجال تدخل تعاضديات الخدمات واصلاح أوضاعها مع الأخذ بآراء المهنة عند القيام بذلك والاحتياط عند اصدار القانون الأساسي الجديد لتعاضديات الخدمات لتوضيح العلاقات بين التعاضدية والادارات ومختلف الهياكل الأخرى بما في ذلك الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

- **توصية رقم 53**: تكليف التعاضديات بإنجاز برامج لتأطير بعض المنظومات

واقتحام بعض الخدمات على غرار البرنامج الذي وضعته الدولة عن طريق ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى في مجال تجميع الحليب والذي وفرت بمقتضاه التجهيزات الضرورية وأوكلت بعض مهام تأطير الفلاحين الى التعاضديات بهدف تحسين الجودة والترفيع من المردودية لدى الفلاحين.

- **توصية رقم** 54: الإسراع بالبت في ملف تطهير التعاضديات المركزية واعادة هيكلتها قاعديا وخاصة تعاضديات الحبوب.
- **توصية رقم** 55: إحداث مركز فني يعنى بالنباتات الطبية والعطرية وآخر يهتم بالقوارص.
- **توصية رقم** 56: مراجعة قرار تجميع بعض المجامع المهنية المشتركة قصد اعتماد الاختصاص باعتباره يخدم أكثر أهداف تحديث المنظومات ويسمح بمزيد تأطير المتدخلين صلبها.
- **توصية رقم** 57: تفعيل دور مجالس إدارات المجامع المهنية المشتركة وتشريك المهنة في اختيار المديرين العامين.

وبخصوص الأوضاع العقارية فإن المؤتمر وعيا منه بخطورة ظاهرة تجزئة الأراضي الفلاحية خاصة في مستوى المستغلات الصغرى والمتوسطة.

واعتبارا لأن تفاقم هذه الظاهرة من شأنه أن يهدد الثروة العقارية الوطنية وحسن توظيفها، بالاضافة الى ما سينجر عن تشتت القطع من ارتفاع في تكاليف الاستغلال.

وهو إذ يشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة في مجال تصفية الأراضي الاشتراكية وتحيين الرسوم العقارية المجمدة، يوصي بـ:

- **توصية رقم** 58: برمجة دراسة حول أسباب سوء استغلال الأراضي الفلاحية أو اهمالها واقتراح الحلول المثلى لتخطيها اضافة الى سن التشريعات الملائمة لحسن استغلال تلك الأراضي وتوظيفها.
- **توصية رقم** 59: تكثيف عمليات مقاومة تشتت الملكية بانجاز برامج

للاصلاح الزراعي. وحري التذكير في هذا الصدد بأن التجربة التي قام بها الاتحاد بالتعاون مع الوكالة المذكورة للغرض مكنت من انجاز البرنامج في آجال معقولة وبمساهمة مالية من الفلاحين الشيء الذي من شأنه ان يخفف العبء عن الدولة.

- **توصية رقم 60:** الترتيب لتنظيم ندوة وطنية ترمي الى تقييم أوضاع الأراضي الدولية المسوغة والاستئناس بآراء الأجهزة والوزارات ذات العلاقة والمتسوغين.

وفي هذا الصدد فإن المؤتمرين يباركون ويدعمون التوجه الذي انتهجته الدولة بخصوص اعادة هيكلة الأراضي الدولية وذلك بتخصيص قسط منها لفائدة الفنيين وقسط آخر لفائدة شركات الاحياء وقسط ثالث لأبناء الفلاحين.

وهم يسجلون بارتياح مساهمة شركات الاحياء بنسبة كبيرة في تحقيق النقلة النوعية التي شهدها القطاع الفلاحي، من خلال تسخير الموارد المالية لدفع الاستثمار والاستغلال الأنجع لطاقات الانتاج بها والاعتماد على كفاءات فنية لتطوير طرق الاستغلال.

والمؤتمر إذ يؤكد على ضرورة المحافظة على نسق الاستثمار بهذه الهياكل حتى تساهم بقسطها في كسب الرهانات المستقبلية يوصي بـ:

- **توصية رقم 61:** مراجعة نسب الفوائض وتعديلها لتمكين هذه المؤسسات من تجاوز مشاكلها المالية واعتماد فائض خصوصي لفترات الامهال أي فترات عدم الانتاج وهو ما كان معمولا به في ما مضى حيث يكون الفائض في تلك الفترة نصف الفائض الاعتيادي وفي أقصى الحالات ثلثيه.
- **توصية رقم 62:** التخفيض من اعتماد معينات الكراء الى المستوى الذي وقع التعامل به مع الشركات الأولى التي وقع بعثها وإن تعذر اعتماد معينات الكراء المعمول بها خلال الخمس سنوات الأولى وذلك لكامل مدة الكراء.
- **توصية رقم 63:** احتساب سريان مدة العقد انطلاقا من نهاية مدة الإمهال

لضمان جدوى المشاريع وإن تعذر التمديد في مدة الكراء لهذا الصنف من المستثمرين.

. توصية رقم 64: إعفاء الأراضي الحاملة للزراعات المطرية والمتضررة من الجفاف من معاليم الكراء كما هو الشأن بالنسبة للحبوب واعتبار المناطق السقوية الموجودة في المناطق المتضررة مناطق مجاحة ابتداء من مستوى معين من الضرر.

واعتبارا لكون الاستثمار في القطاع الفلاحي يمثل احدى وسائل تطوير هذا القطاع وتعصيره إذ لا تنمية لفلاحتنا بدون استثمار محكم.

وحيث أن الاستثمار من العوامل التي تمكن من تحسين وسائل الانتاج وضمان الاستغلال الأمثل للطاقات والامكانيات المتوفرة لدى فلاحينا.

فإن المؤتمر يشيد بالمجهودات التي تبذلها الدولة و الامكانيات التي تسخرها عبر الاستثمارات العمومية وسن مجلة للاستثمارات تخص القطاع الفلاحي بمكانة متميزة.

يعبر عن ارتياحه لتطور حجم الاستثمارات في القطاع الخاص وللمجهود الكبير الذي يبذله الفلاحون على مستوى توفير التمويل الذاتي لأنشطتهم، ونظرا الى كون القرض الفلاحي لا يشمل حاليا الا نسبة ضعيفة من الفلاحين بينما يبقى عدد كبير منهم يواجهون مشاكل تعوق تمويل مشاريعهم وأنشطتهم الفلاحية.

وإيمانا منه بأن القرض الفلاحي يعتبر أحد العناصر الميسرة للاستثمار وذا تأثير مباشر عليه وإحدى الركائز الهامة لهذا النشاط الفلاحي إذ يلعب دورا هاما في تمويل هذا القطاع في مختلف مراحل الانتاج.

فإن المؤتمر اذ يسجل ما شهده القر ض الفلاحي من تطور سواء على مستوى عدد المنتفعين أو على مستوى تخفيف الاجراءات باعتماد اللامركزية أو في تحسين العلاقة القائمة بين الفلاح والبنك، ينوه بعناية سيادة رئيس الدولة

بصغار الفلاحين وتمتيعهم بالاعانات والمساعدات العينية.

وحتى يمكن القيام بالاستثمارات الضرورية وتمويل المواسم بصفة أفضل فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم 65**: الرجوع الى الضمانات المعهودة (ضمانات على الصابة والقطيع والآلات) والاكتفاء بها.
- **توصية رقم 66**: مراجعة نسبة الفائض المعتمدة بما يراعي التوازن المعقول بين مختلف الأطر اف ومتطلبات القطاع ومردوديته.
- **توصية رقم 67**: مراجعة سقف القروض العقارية المسندة للفلاحين الشبان والفنيين خاصة، بهدف تيسير تحويل الملكية من جهة وبعث وحدات انتاج ذات جدوى اقتصادية من جهة أخرى.
- **توصية رقم 68**: ايلاء المزيد من الأهمية في تقييم صاحب المشروع الاستثماري مع اشتراط حد أدنى من التكوين والدراية بمتطلبات انجاز المشروع وانجاحه، وعدم الاقتصار على الضمانات المادية بمفردها.
- **توصية رقم 69**: اعادة النظر بصفة جرئية في مردودية القطاع الفلاحي والتي يقر جميع العاملين به بضعفها وتدنيها. ولنا في ما تعيشه ضيعات ديوان الأراضي الدولية وشركات الاحياء والتنمية الفلاحية دلائل واضحة يمكن الاستئناس بها. ولنا أيضا في ما تمثله مساهمة القيمة المضافة للقطاع من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع ما يمثله عدد العاملين بالقطاع مؤشرات قادرة على الانارة في الغرض.
- **توصية رقم 70**: مراجعة التشجيعات المسندة للقطاع الفلاحي بهدف ملاءمتها مع مقتضيات تحسين مردوديته وملاءمته مع بعض الأنشطة الواعدة على غرار الفلاحة البيولوجية، ويمكن في الغرض الاستئناس بتجارب البلدان المنافسة لنا.
- **توصية رقم 71**: طرح الفوائض المتراكمة كليا أو في جزئها الأكبر بالنسبة

الى الفلاحين الذين قاموا بخلاص مبالغ فاقت أصول ديونهم بصرف النظر عن الوجهة التي آلت اليها هذه الخلاصات، دون سحب هذا الامتياز على أولئك الذين لم يبادروا بالخلاص أو كانت استخلاصاتهم متدنية جدا خلال السنوات الخصبة.

. توصية رقم 72: تشجيع شركات الاستثمار والمخاطرة على الاسهام في اعطاء الدفع للقطاع الفلاحي.

. توصية رقم 73: توجيه الاستخلاصات نحو أصول الديون أولا ونحو الفائض ثانيا، علما أن العكس هو المعمول به حاليا مما يجعل أصل الدين دوما مرتفعا.

. توصية رقم74: اعداد دراسة حول القرض الفلاحي وآلياته بهدف إرساء نظام قرض تعاوني.

. توصية رقم 75: معالجة النقائص المسجلة في البرنامج النموذجي لتمويل الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي والاجتماعي (والذي يشمل عديد الجوانب من إرشاد وتكوين وتمويل وتسوية عقارية) قبل تعميمه حتى يحقق هذا البرنامج الهدف الأساسي ألا وهو الرفع من المردودية وتحسين دخل الفلاحين.

. توصية رقم 76: الاسراع بادخال الاجراءات المتعلقة بالمساعدات لصغار الفلاحين من البرنامج المذكور حيز التطبيق باعتبار هذا الصنف من الفلاحين ضعاف الحال في أمس الحاجة لمساعدة أكثر من حاجتهم للقروض التي لا يمكنهم تسديدها وتبقى مكبلة لكافة النشاط الفلاحي.

ونظرا الى شدة تأثر القطاع الفلاحي بالعوامل الطبيعية وتعرضه الى عديد المخاطر، مما يجعل التأمين يكتسي بالنسبة للقطاع أهمية بالغة لشد أزر الفلاحين عند حصول مثل هذه الأخطار.

واقتناعا من المؤتمر بأن نسبة تغطية التأمين للفلاحين لازالت ضعيفة نتيجة غلو تكاليفه وعدم الاقبال التلقائي من طرف الفلاحين على التأمين من المخاطر

التي يتعرضون اليها.

وحرصا منه على مزيد تحسيس الفلاحين بفوائد التأمين وما يوفره من ضمانات ضد المخاطر الفلاحية من شأنها أن تساعد على جبر الأضرار والتخفيف من حدة الخسائر.

فان المؤتمر إذ يشيد بقرارات سيادة الرئيس بمعالجة موضوع التأمين واعتبارا للحاجة الملحة في توفير عناصر الطمأنينة للمؤسسات المقرضة وفي توفير الأرضية السانحة للفلاحين بمواصلة نشاطهم الاستثماري والموسمي يوصي بـ:

- **توصية رقم** 77: الاسراع بادخال الاصلاحات الضرورية على نظام التأمين بما يسمح بتوفير التغطية الكافية للمخاطر القابلة للتأمين وأيضا توفير ظروف تضمن اقبال الفلاحين عليها.
- **توصية رقم** 78: إدراج مبالغ التأمين ضمن تكاليف الانتاج عند دراسة ملفات القرض.
- **توصية رقم** 79: إحداث صندوق لجبر الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية يتم تمويله بمجهود وطني تكريسا للتضامن الوطني وتدعيما لاقتصادنا.

وفي ما يتعلق بالجباية على مستوى القطاع الفلاحي فإنها بقدر ما تعتبر واجبا وطنيا بقدر ما تمثل عبئا يدخل في تكلفة الانتاج.

والمؤتمرون إذ يحيون تعاون وزارة المالية لمتابعة المسائل المرتبطة بالجباية كالضرائب والمعاليم والأداءات والاعفاءات وغيرها، يعبرون عن ارتياحهم للإرادة السياسية المتمثلة في عدم اخضاع بعض مدخلات الانتاج وبعض مكونات المشاريع الفلاحية للأداء على القيمة المضافة كلما أمكن ذلك، مؤكدين ضرورة مواصلة الجهد في هذا المجال وذلك بـ:

- **توصية رقم** 80: مواصلة دراسة وضع مقاييس للدخل الصافي في بقية القطاعات حتى يتم اعتمادها عند التصريح بالدخل.
- **توصية رقم** 81: توسيع قائمة المدخلات المعفاة من الأداءات القمرقية

والأداء على القيمة المضافة الى بقية المستلزمات مثل تلك المستعملة في الفلاحة البيولوجية بغاية الضغط على التكاليف.

واعتبارا لخصوصيات بعض المشاكل التي تطرأ أحيانا بين الفلاحين وأطراف أخرى فان المؤتمر يوصي بـ:

. توصية رقم 82: احداث دائرة مختصة في المواضيع ذات العلاقة بالفلاحة لدى المحاكم.

أما على مستوى القطاعات ونظرا لأهمية قطاع الزراعات الكبرى في النشاط الفلاحي، فإن المؤتمر يعبر عن ارتياحه للتحسن المسجل على مستوى المعدل العام لانتاج الحبوب رغم شدة تأثر هذا القطاع بالعوامل المناخية.

ينوه بالجهود التي يبذلها الفلاحون للنهوض بهذا القطاع وتحقيقهم أرقاما قياسية في الانتاج.

يبارك التعاون الحاصل بين مختلف المؤسسات المعنية بالزراعات الكبرى والاتحاد ويوصي بـ:

. توصية رقم 83: توفير أصناف جديدة من الحبوب تكون مقاومة للأمراض الفطرية وذات مردودية مرتفعة وتوفير أصناف تتلاءم مع خصوصيات الزراعات السقوية.

. توصية رقم 84: وضع برنامج لتطوير منظومة البقول الجافة ولا سيما تكليف أو إحداث مؤسسة تعنى بقبول البقول الجافة من الفلاحين.

. توصية رقم 85: الإسراع بإصدار كراس الشروط المنظم لجمع وخزن الحبوب.

. توصية رقم 86: مراجعة أسعار الحبوب بصفة آلية مواكبة لتطور أسعار مستلزمات الانتاج.

واقتناعا من المؤتمر بأهمية الأعلاف في المحافظة على قطيعنا وصيانته.

وايمانا منه بدورها الهام في التداول الزراعي فان المؤتمر إذ يشيد بالاجراءات

المتخذة بخصوص دعم نقل الأعلاف الى مناطق الوسط والجنوب يوصي بـ:

- **توصية رقم 87**: تفعيل استراتيجية الأعلاف ضمانا لتحقيق أمننا من بذور الأعلاف وتنظيم توريد حاجاتنا من البذور من حيث الجودة والأسعار.
- **توصية رقم 88**: مواصلة العمل التحسيسي لدى الفلاحين لتوفير الاندماج بين الماشية والمنتوجات العلفية.
- **توصية رقم 89**: تطوير الموارد العلفية خاصة بالمناطق السقوية لضمان المتوفرات العلفية وانتظام الانتاج ووضع الآليات الضرورية لخزن الأعلاف في السنوات الخصبة.
- **توصية رقم 90**: الإسراع في إنجاز خطة تطوير المراعي للأغنام والماعز.
- **توصية رقم 91**: ايجاد مخبر مرجعي في مراقبة نوعية الأعلاف المركبة.
- **توصية رقم 92**: إرجاع توزيع مادة السداري لديوان الحبوب.
- **توصية رقم 93**: تحيين خط تمويل اقتناء الأعلاف وبناء المخازن الذي أذن به سيادة الرئيس ولم يتم تجسيمه على أرض الواقع نتيجة عدم تجاوب البنوك.

وإن المؤتمر يكبر الجهود التي بذلتها الدولة من أجل النهوض بمنظومتي اللحوم الحمراء والألبان.

ويشيد بعناية سيادة الرئيس بالمربين، معبرا عن اعتزازه بالقرارات والاجراءات التي مكنت من الأخذ بيد المربين ومساعدتهم على التخفيف من وطأة الجفاف والحفاظ على ثروتنا الوطنية.

وإن المؤتمر إذ يؤكد من جديد عزم الفلاحين على مواصلة العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الحيوانية يوصي بـ:

- **توصية رقم 94**: مو اصلة توريد الأراخي وبصفة تدريجية مع مراعاة تطور القطيع المحلي والعمل على توريد سلالات مزدوجة الانتاج وبصفة أقل الأراخي المختصة.
- **توصية رقم 95**: مراجعة سعر الحليب الذي لا يتماشى وتكلفة انتاجه

واقرار خلاصه حسب الجودة.

- **توصية رقم** 96: الحرص على تمكين المربين من مستحقاتهم من المركزيات.
- **توصية رقم** 97: العمل على مزيد التحكم في مختلف العناصر الفنية والاقتصادية مثل التحكم في الكلفة وفي التغذية وتحسين نسب التغطية الصحية.
- **توصية رقم** 98: تدعيم برامج تنمية انتاج اللحوم وخاصة بمواصلة توريد العجول الضعيفة المعدة للتسمين وتبسيط الاجراءات المتعلقة بالحصول على منحة التشجيع على الرفع من وزن الذبائح.
- **توصية رقم** 99: وضع آليات خاصة للمحافظة على القطيع خلال سنو ات الجفاف لا سيما باحداث مخزون من الأعلاف في السنوات الخصبة.
- **توصية رقم** 100: ادخال الدراسات حول تأهيل المسالخ وأسواق الدواب حيز التنفيذ.
- **توصية رقم** 101: الشروع في خطة الاسترسال والتعريف باللحوم والترفيع في نسق ترقيم الماشية.
- **توصية رقم** 102: تعديل النظام الأساسي للجمعيات بما يخول للمربين تنظيم صفوفهم.
- **توصية رقم** 103: تدعيم برامج التحسين الوراثي والمحافظة على السلالات المحلية ومراقبة الانتاجية.
- **توصية رقم** 104: إعادة تنشيط خط التمويل الموسمي لتسمين الخرفان وتحيينه.

وفي ما يتعلق بصفة خاصة بتربية الإبل فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم** 105: إقرار منحة لتربية الأبكار.
- **توصية رقم** 106: العناية بالمسالك الفلاحية المتواجدة بالمناطق الصحراوية قصد تقريب الخدمات من مربي الإبل.

- **توصية رقم 107**: تكثيف الحملات التلقيحية وتدعيم البحث العلمي البيطري في بعض الأمراض المستعصية كـ «الكتاف» و«الطراح» و«الدم».

- **توصية رقم 108**: تشديد المراقبة على الحدود بغية التوقي من الأمراض المتأتية من القطعان المتواجدة بالبلدان المجاورة وتقريب خدمات الصحة الحيوانية من المربين باحداث مراكز للغرض في المناطق النائية.

- **توصية رقم 109**: ملاءمة مقاييس القروض لطبيعة تربية الإبل.

واعتبارا لما لتربية الخيول من تجذر ببلادنا ولما يمكن لهذا القطاع أن يساهم به في مجهود التصدير، وما يمكن أن يوفره من فرص الاستثمار والانتاج.

وحرصا على أن يكون هذا القطاع من خلال تواجده في المناطق السياحية مرآة حقيقية لخيولنا التي عرفت عبر القرون، فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم 110**: رسكلة وتكوين فنيين جهويين في ميدان تسفيد الخيول للرفع من مؤشرات الانتاج ومزيد تأطير المربين مع صيانة وتهيئة مراكز التجويد الجهوية.

- **توصية رقم 111**: وضع برنامج انتقاء السلالات يضبط حسب القدرات الطبيعية لكل فصيلة وحسب مجالات الاستغلال.

- **توصية رقم 112**: إحكام تنظيم قطيع الخيول البربرية على مستوى الانتاج وتفادي مشكل غياب دفتر أنساب للخيول البربرية مما يحول دون استغلالها والتعريف بها في الخارج وذلك بتشجيع المربين على تسجيل ولادات أفراسهم البربرية بمراكز التجويد البربرية بصرف الاعتمادات المرصودة للغرض.

- **توصية رقم 113**: رسم برامج للمحافظة على الفروسية التقليدية وتدعيم الصناعات التقليدية والمهن الصغرى المتعلقة بالجواد والفارس وتطوير برامج رياضة الفروسية كسباقات المداومة والقفز على الحواجز في المناطق الداخلية التي لها عراقة في تربية واستغلال الخيول.

ونظرا الى مكانة قطاع الدواجن في النشاط الفلاحي باعتباره يوفر نسبة هامة

من اللحوم ومن البيض الذي يعتبر من المواد الحساسة بالنسبة للمستهلك، فإن المؤتمر يعبر عن ارتياحه لما حققه هذا القطاع من نتائج وينوه بمستوى التنظيم الذي بلغه والذي جعل هذا القطاع يتسم بالاستقرار، وهو إذ يشيد بالتنسيق في العمل القائم بين المهنة والإدارة يوصي بـ:

. توصية رقم 114: مزيد إحكام عمل اللجنة الاستشارية لبرمجة منتوجات الدواجن حتى يتلاءم حجم الانتاج المبرمج أكثر مع الحاجات الحقيقية للاستهلاك.

. توصية رقم 115: تحديد حصص أمهات دجاج اللحم وبيض الاستهلاك حسب مقاييس واضحة يقع الاتفاق عليها مع المهنة.

. توصية رقم 116: إحكام آليات التدخل عند انهيار الأسعار ومزيد إحكام التدخل لتكوين مخزونات تعديلية ومخزونات استراتيجية بما يسمح بالحفاظ على الطاقة الانتاجية للمربي.

. توصية رقم 117: تحيين تكلفة الانتاج ومصاريف الخزن آليا عند ارتفاع احد مكونات التكلفة بـ 3٪ فأكثر، وذلك لتحديد سعر التدخل عند التعديل.

. توصية رقم 118: القيام بحملات للتشجيع على استهلاك اللحم المجمد مع تنظيم وضبط مسالك ترويجه وايجاد الآليات الكفيلة بالتشجيع على استهلاك هذا النوع من الدجاج.

. توصية رقم 119: تطبيق كراس الشروط المنظم للاتجار في منتوجات الدواجن وترويج الدجاج عبر المسالخ مع ابرام عقود بين المربي والمسلخ لحسن تسويق المنتوج وضمان حقوق الطرفين.

وفي ما يتعلق بتربية الأرانب فإن المؤتمر يحيي اللفتة الكريمة لسيادة **الرئيس زين العابدين بن علي** الذي كان خلال زيارته لمعرض الفلاحة أذن للجيش الوطني باقتناء كمية من لحوم الأرانب مما سمح باعطاء انتعاشة للقطاع وساهم في خلق عديد مواطن الرزق في المستغلات الصغيرة.

كما يسجل بكل اعتزاز الاجراء المتعلق باقحام الاحاطة بقطاع الأرانب ضمن مشمولات المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدواجن.

واعتبارا للاهتمام الذي يحظى به قطاع تربية الأرانب لا سيما في المستغلات العائلية ولقدرة هذا القطاع على توفير دخل اضافي لهذه الشريحة من صغار الفلاحين فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم 120**: مواصلة تنفيذ توصيات ورشة العمل لتطوير قطاع تربية الأرانب في نطاق منظومة متكاملة.
- **توصية رقم 121**: الاسراع باصدار كراس شروط انتاج فحول وأمهات الأرانب والاتجار فيها والذي من شأنه أن ينظم القطاع ويقصي المتطفلين عليه.
- **توصية رقم 122**: العمل على إعداد كراس شروط لمعدات تربية الأرانب وأخرى للأعلاف.
- **توصية رقم 123**: مزيد تنظيم صغار المربين ضمن هياكل مهنية تضمن جمع وتسويق المنتوج الذي يوجد حاليا بصفة مشتتة.

وإن المؤتمر يقينا منه بأن قطاع تربية النحل لا يزال في حاجة الى مزيد الاحاطة واحكام التنظيم وتطويره على أسس علمية.

وإيمانا منه بأن زيارة النحل لمختلف الزراعات من خضر وغراسات وغيرها فيها منافع مشتركة وأنه لا غنى لأحد عن الآخر فإنه يوصي بـ:

- **توصية رقم 124**: وضع قاعدة معلومات حول مربي النحل وأهم جهات الرعي وخاصيات كل جهة.
- **توصية رقم 125**: تشديد المراقبة على توريد العسل وخاصة ذاك المورد بطرق غير شرعية عبر مسالك التجارة الموازية والذي يزاحم المنتوج التونسي مزاحمة غير شريفة.
- **توصية رقم 126**: تنمية المراعي والغراسات الغابية للأشجار الصالحة لانتاج العسل.

والمؤتمر إذ يكبر الاجراءات التي ما فتئ يتخذها سيادة الرئيس لفائدة قطاع البطاطا الذي أصبح يحتل مكانة هامة ضمن اهتمامات المنتجين والمسؤولين في مختلف المستويات.

واعتبارا للتحولات على الساحة العالمية خاصة في ما يتعلق بأصناف البطاطا ومختلف استعمالاتها فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم** 127: تنويع منتوج البطاطا وفق متطلبات السوق الداخلية ورهانات التصدير.
- **توصية رقم** 128: مواصلة تحديث القطاع في مستوى الفلاح بتطوير تقنيات الانتاج واعتماد الميكنة.
- **توصية رقم** 129: وضع برنامج لتنمية التعامل بعقود الانتاج بهدف توفير منتوج قابل للتصدير.
- **توصية رقم** 130: برمجة المواسم وفق متطلبات السوق مع إقرار آليات التدخل عند الوفرة.
- **توصية رقم** 131: تدعيم برنامج إكثار البطاطا للبذور.
- **توصية رقم** 132: تدعيم المناطق غير التقليدية لانتاج البطاطا.

ونظرا لما حققه قطاع الطماطم من تقدم تقني وما وفره من انتاج سمح بتغطية حاجات السوق الداخلية وتوفير قسط للتصدير فإن المؤتمر يبارك جهود الفلاحين وخاصة حرصهم على تطوير تقنيات الانتاج بما يسمح باستغلال مواردنا المائية وتثمينها عبر التقنيات المتطورة للري الموضعي واستعمال الاصناف الملائمة.

وإذ يشيد المؤتمر بجهود الفلاحين في المساهمة في العمل التصديري بالتخلي عن 5 مليمات عن كل كلغ من الطماطم الطازجة لغاية تدعيم صادراتنا فهو يوصي بـ:

- **توصية رقم** 133: النظر في إمكانية احداث نظام مراقبة جبائية للمبالغ

التي تخصم من فلاحي الطماطم والمصنعين حتى لا يضيع المجهود المبذول لفائدة التصدير وتنتفع به كامل المنظومة.

- **توصية رقم** 134: الحرص على خلاص منتجي الطماطم في الآجال المعقولة وعلى أقصى تقدير في أجل لا يتعدى نهاية ديسمبر.
- **توصية رقم** 135: ايجاد آليات تلزم المصنعين والمنتجين على حد السواء بالتعامل بعقود الانتاج.

واعتبارا لما أصبح لقطاع الخضروات من أهمية، اذ تكاد تكون كل المنتوجات حساسة واعتبارا كذلك لما يمكن أن توفره هذه المنتوجات من فرص وموارد رزق وامكانيات متاحة لتطوير صادراتنا وتجاوبا مع برنامج سيادة الرئيس الهادف الى تطوير انتاج المناطق السقوية ليبلغ 50٪ من القيمة الجملية للانتاج.

فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم** 136: تكثيف زراعات الخضروات اعتمادا على برمجة يتم وضعها مع الدوائر المسؤولة.
- **توصية رقم** 137: الحرص على ايجاد برنامج لتطوير منظومة البذور والمشاتل الممتازة مع احداث شبكة متطورة من مخابر التحاليل المعترف بها دوليا.

ويكبر المؤتمر النظرة الاستشرافية لسيادة الرئيس الذي اتخذ العديد من الاجراءات لاعطاء الدفع اللازم للفلاحة البيولوجية.

وايمانا من المؤتمر بأن هذه الزراعة واعدة ويمكنها أن تثمن انتاجنا وتضمن تواجدنا في الأسواق الخارجية.

وحرصا على تطوير هذا القطاع لبلوغ تلك الأهداف فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم** 138: احداث موضع على الأنترنات للتعريف بالمنتوجات البيولوجية التونسية.
- **توصية رقم** 139: الرفع في سقف المنحة الخاصة بالمراقبة والتصديق

بالنسبة للمتدخلين المنضوين في إطار مجموعات على أساس خمسة آلاف دينار لكل متعاقد.

- **توصية رقم** 140: تمديد العمل للمدة الخاصة بمنحة المراقبة والتصديق من 5 سنوات الى 10 سنوات.
- **توصية رقم** 141: دراسة امكانية اسناد منحة انتاج خلال السنوات الأولى من الانتقال للنمط البيولوجي.
- **توصية رقم** 142: سحب التسعيرة التفاضلية في مياه الري بالمناطق السقوية للفلاحة البيولوجية على غرار ما هو معمول به في قطاعات الحبوب والأعلاف والمشاتل.
- **توصية رقم** 143: سحب المنحة الخاصة بالتجهيز والآلات والوسائل الخاصة الضرورية للانتاج وفق الطريقة البيولوجية على كامل مكونات مشروع بيولوجي والرفع فيها من 30٪ الى 60٪.
- **توصية رقم** 144: بعث علامة تجارية خاصة بالمنتوجات البيولوجية التونسية.
- **توصية رقم** 145: بعث هيكل مهني يهتم بترويج المنتوجات البيولوجية.
- **توصية رقم** 146: بعث هيكل مراقبة وتصديق تونسي.
- **توصية رقم** 147: ضبط خارطة تحدد فيها المناطق الأكثر ملاءمة للفلاحة البيولوجية.

ونظرا لأهمية قطاع الزياتين على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمته الهامة في الميزان التجاري الغذائي فإن المؤتمر يشيد بالاجراءات التي اتخذها سيادة الرئيس لمزيد دفع هذا القطاع خاصة في ما يتعلق بتجديد غابات الزياتين ويعبر عن ارتياحه لما حققه الفلاحون من نتائج مشجعة.

وحرصا على الحد من مفعول المعاومة ومالها من تأثير على دخل الفلاح وعلى الميزان التجاري الغذائي ومسايرة للتطور الذي تشهده الساحة العالمية

وخاصة البلدان المزاحمة لنا فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم** 148: الحرص على تجديد الغراسات وفقا للبرنامج الرئاسي وخاصة تطوير الغراسات المكثفة في المناطق السقوية بهدف العمل على الحد من تأثير المعاومة وتأكيد مركزنا عالميا كبلد منتج ومصدر لزيت الزيتون.
- **توصية رقم** 149: تنمية البحث عن أصناف جديدة تتلاءم مع الزراعات السقوية ومتطلبات السهولة في الجني.
- **توصية رقم** 150: تنمية الشراكة المتوسطية وطويلة المدى بين منتجي زيتون الطاولة والمحولين بما يضمن ترويج الزيتون للتحويل في ظروف طيبة.
- **توصية رقم** 151: تثمين منتوجنا من الزيت بانتهاج التعليب سواء من قبل المصنعين التونسيين او باللجوء الى الشراكة مع اصحاب المسالك التجارية ان اقتضى الأمر.

ونظرا لأهمية قطاع التمور على الصعيد الوطني إذ يساهم بقسط كبير في قيمة صادراتنا، واعتبارا لأهمية هذا القطاع الاستراتيجي في الحياة الاقتصادية ومساهمته في الحفاظ على البيئة ودوره في تثبيت المواطن في أراضيه رغم قساوة الظروف الطبيعية، وادراكا منه بأن القطاع في حاجة الى اصلاحات جذرية وضرورية لضمان ديمومته فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم** 152: مواصلة الجهد للعناية بالواحات من حيث التنظيف وتعهد المنشآت.
- **توصية رقم** 153: تنفيذ برنامج للتعريف بالتقنيات السانحة لتحسين الجودة.
- **توصية رقم** 154: احداث علامة مميزة تكون حافزا على احترام قواعد التعامل وتوفر قيمة اضافية للفلاح.
- **توصية رقم** 155: تنظيم المسالك التجارية للتمور بوضع ميثاق تعامل يتعهد باحترامه كل مهني وينجر عن عدم احترامه عقوبات.

- **توصية رقم 156**: تنظيم ندوة وطنية خاصة بالتمور للوقوف على مشاغل كامل المنظومة واقتراح الحلول التي من شأنها أن تضمن تطويرها.

وفي ما يتعلق بقطاع القوارص فإن المؤتمر يشيد بمختلف الاجراءات التي تم اتخاذها لحماية غابة القوارص من الآفات وتطويرها.

واعتبارا لمساهمة هذا القطاع في النشاط التصديري ومساهمته أيضا في تزويد السوق الداخلية بالغلال على امتداد جزء كبير من السنة، فضلا عن دوره الاجتماعي في توفير الدخل لعدد هام من صغار الفلاحين، ودعما لما تحقق لهذا القطاع من مكاسب وقصد تمكينه من بلوغ المستوى المنشود في كسب معركة الجودة والمنافسة والتصدير فإن المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم 157**: تحيين الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقوارص.
- **توصية رقم 158**: تدعيم المشروع الرئاسي لمقاومة حافرة أوراق القوارص وضبط خطة وطنية للتدخل ضد القرديات.
- **توصية رقم 159**: وضع برنامج لتأهيل منابت القوارص.

واعتبارا لما لقطاع الكروم من أهمية في توفير موارد الرزق وفي التشغيل المباشر وغير المباشر.

واعتبارا كذلك لما سجل من تأخير في انجاز برامج تجديد الغراسات.

فإن المؤتمر وعيا منه بضرورة استغلال الأراضي الصالحة للكروم حتى تساهم في التنمية الفلاحية وتوفير منتوج ذي جودة عالية قابل للتصدير، يوصي بـ:

- **توصية رقم 160**: تسريع نسق تجديد الغراسات المسنة وتنمية الغراسات المحسنة.
- **توصية رقم 161**: تنمية التسميات المثبتة للأصل والتسميات الجغرافية.
- **توصية رقم 162**: تنظيم العلاقات بين منتجي الكروم والمحولين من جهة وبين المحولين ذاتهم من جهة أخرى بوضع ميثاق تعامل يتعهد باحترامه كل مهني وينجر عن عدم احترامه عقوبات.

- **توصية رقم** 163: العمل على تحسين جودة النبيذ واضفاء قيمة مضافة على المنتوج التونسي خاصة منه ذاك الموجه للتصدير.
- **توصية رقم** 164: تنظيم ندوة وطنية لتدارس مشاغل قطاع الكروم وتنميته.

والمؤتمر إذ يكبر عناية سيادة الرئيس بقطاع الأشجار المثمرة التي تمثلت في عديد القرارات وخاصة منها تلك المتعلقة بتجديد الغراسات المتضررة من الجفاف واقرار منح لتمكين الفلاحين من الشباك الواقية من البرد.

كما يعبر المؤتمر عن اعتزازه بمجهودات الفلاحين والمصدرين في تصدير الخوخ لأول مرة ، فاتحين بذلك آفاقا جديدة أمام تصدير المنتوجات التونسية، واذ لازال قطاع الأشجار المثمرة قابلا للتطوير وتوفير مزيد من الانتاج للسوق الداخلية وللتصدير فان المؤتمر يوصي بـ:

- **توصية رقم** 165: مزيد ايلاء عناية بالنواحي الفنية في غراسات الاشجار المثمرة بما فيها الهندي الأملس قصد كسب معركة المنافسة والجودة.
- **توصية رقم** 166: اعداد دراسة حول ترويج منتوجات الغلال بهدف وضع خطة لتنمية الانتاج الذي تتوفر فيه امكانيات تصديرية.
- **توصية رقم** 167: توفير طاقة خزن وطاقة تحويل تستجيبان للحاجة.
- **توصية رقم** 168: تنمية التسميات المثبتة للاصل والتسميات الجغرافية والتي شرع في احداثها في سبيبة بالنسبة للتفاح.

والمؤتمر إذ يسجل الخطوات الهامة التي تم قطعها من قبل المنظمة في سبيل انخراط الفلاحين في نظم التغطية الاجتماعية يثمن التعاون المثمر القائم بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمنظمة ويعتبر انه يتعين مواصلة الجهد لتحقيق مزيد من الانجازات وهو في هذا الصدد يوصي بـ:

- **توصية رقم** 169: السعي قصد إيجاد نظام خاص يكفل العملة الموسميين.

- **توصية رقم** 170: العمل على تحسين منافع التغطية في القطاع الفلاحي بتمتيع الخاضعين لنظام الأجراء والمستقلين بالمنافع العائلية.
- **توصية رقم** 171: السعي لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قصد تركيز مكاتب محلية أو وحدات متنقلة لتقريب خدمات الصندوق من الفلاحين.
- **توصية رقم** 172: السعي الى اعداد وسائط سمعية بصرية قصد تكثيف الحملات التحسيسية في ميدان الضمان الاجتماعي.
- **توصية رقم** 173: التعريف بمزايا قانون التأمين على المرض من خلال ندوات وطنية في كامل الولايات عند دخوله حيز التنفيذ.
- **توصية رقم** 174: وضع خطة وطنية للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية في قطاع الفلاحة والصيد البحري تشارك في صياغتها مختلف الأطراف.
- **توصية رقم** 175: السعي قصد فصل المنحة عن القرض بالنسبة للمؤسسات الفلاحية التي تمول مشاريع الوقاية بامكانياتها الذاتية.
- **توصية رقم** 176: العمل على إدراج عنصر التغطية الاجتماعية والوقاية من الأخطار المهنية ضمن برامج تعليم المدارس والمعاهد العليا للعلوم الفلاحية.
- **توصية رقم** 177: العمل على ايجاد صيغة قانونية لتشغيل العملة الوقتيين لفض النزاعات الشغلية.

لائحة الصيد البحري وتربية الأسماك

إن المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المنعقد بتونس أيام 16 و17 و17 أفريل 2005 تحت شعار:

«نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح».

بعد استعراض سير قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك واستشراف آفاقه المستقبلية في ضوء التحولات الهيكلية التي تشهدها الفلاحة التونسية والعناية الموصولة التي ما انفك سيادة رئيس الجمهورية يشمل بها هذا القطاع وأهل المهنة من خلال ما أذن به من اجراءات رائدة لضمان تنمية مستديمة لهذا القطاع، يشيد بما جاء بخطاب سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح اشغال المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وخاصة القرارات المتعلقة بـ:

- ارساء شراكة جديدة بين المنتجين والمصدرين تقوم على الثقة المتبادلة وتضمن توازنا مقبولا وتؤمن مصلحتهما من جهة ومصلحة الحريف الأجنبي من جهة أخرى مع اعطاء دور كبير للمجامع المهنية المشتركة في تنشيط عملية التصدير والبحث عن اسواق جديدة والتعريف بمنتوجاتنا وبميزاتها وبادراج موضوعي الجودة والتصدير كمادتين أساسيتين ضمن برامج مختلف النظم التكوينية.

- الإسراع في تنفيذ ما قرره سيادته في المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار بوضع برنامج تنفيذي لاعتماد تصنيف منتوجات الفلاحة والصيد البحري بأسواقنا الداخلية وفق المقاييس المعتمدة في الأسواق الخارجية.

وإذ يعبر المؤتمر عن التزام مهنيي الصيد البحري بالعمل على ترشيد استغلال ثرواتنا البحرية وديمومة استغلالها، فهو يثمن القرارات الحكيمة التي

أذن بها سيادة رئيس الجمهورية والمتعلقة باحكام تنظيم مواسم الصيد البحري وتنظيم فترات للراحة البيولوجية وحماية ثرواتنا البحرية من الصيد الجائر بتركيز حواجز اصطناية واقرار برنامج لاعادة التوازن البيئي لخليج قابس الى جانب متابعة نشاط وحدات الصيد بواسطة الأقمار الصناعية.

كما يرفع نواب الصيد البحري أسمى آيات الولاء والعرفان بالجميل لسيادة رئيس الجمهورية لما شمل به هذا القطاع من اجراءات مست الجوانب المتصلة بتطوير استغلال مخزوننا من السمك الأزرق والنهوض بنشاط تربية الأحياء المائية وكذلك إعادة جدولة ديون المجهزين ومراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في قطاع الصيد البحري.

واعتبارا لأهمية قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك ودوره الفعال في التصدير وقصد تمكين هذا القطاع من بلوغ المستوى المنشود كما أكد على ذلك سيادة رئيس الجمهورية ضمن برنامجه الانتخابي فإن المؤتمر يوصي بـ:

1 ـ على مستوى العناية بالعنصر البشري:

نظرا لأهمية توفر الاختصاص الكافي من اليد العاملة في القطاع فان المؤتمر يوصي بالعمل على:

1) تأهيل مراكز التكوين بما يضمن ملاءمة برامج التكوين واختصاصاته مع الحاجات الحقيقية للمهنة حسب المناطق وأهم أ نشطة الصيد بها مع اعتماد التكوين بالتداول والعمل على برمجة تربصات بالخارج لخريجي مؤسسات التكوين.

واعتبارا للكلفة الباهظة لعمليات صيانة وتعهد وحدات الصيد التابعة حاليا لمراكز التكوين وعدم نجاعة أغلبها فان المؤتمر يوصي بـ:

2) تخلي الدولة عن التكوين التطبيقي الميداني على أن يوكل ذلك للمهنة وفق برناج وآليات مناسبة تضمن نجاح هذا التكوين مع إقرار الحوافز والتشجيعات المناسبة للغرض.

ونظرا لحاجات القطاع في مجالات خدمات متصلة بنشاطه (ميكنة، اصلاح الآلات الإلكترونية، تعهد وصيانة تجهيزات التبريد، التحويل، تكييف المنتوج) فان المؤتمر يوصي بـ:

3) ضبط الحاجات في هذه المجالات بكل ميناء بالتعاون بين نقابات الصيد البحري والإدارة ومراكز التكوين وإقرار برامج لتكوين أهل الاختصاص في هذه المجالات وتشجيعهم على الانتصاب بها.

4) كما يوصي المؤتمر بضرورة تمكين البحارة الجدد طالبي الشغل بالقطاع من حد أدنى من التكوين التطبيقي بما يمكنهم من المعرفة الأساسية لمتطلبات العمل على متن وحدات الصيد.

*** على مستوى العناية بالبنية الأساسية والخدمات الميناءية:**

نظرا لما تمثله البنية الأساسية من أهمية في تطوير وتنمية نشاط الصيد البحري والرفع من صادراته فان المؤتمر يوصي بـ:

5) مزيد العناية بالبنية الأساسية (مداخل الموانئ، جهر الأحواض) وتوسعة الموانئ المكتظة وتجهيزها بالرافعات الملائمة لنشاط المراكب بها مع توفير معدات النجدة والانقاذ اللازمة للتدخل عند الضرورة.

6) العناية بالمحيط والنظافة داخل الموانئ ورفع المراكب المهملة وتنظيم عملية الرسو وتوفير نقاط التزود بالماء والكهرباء

7) تعميم اسناد مقرات الى نقابات الصيد البحري بالموانئ عملا بالإتفاقية المبرمة بين المنظمة الفلاحية ووكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري.

8) ايجاد صيغ للمشاركة الفعالة للمهنيين في التصرف وإدارة الموانئ من خلال احداث مجامع تنمية بالموانئ تخصص لها نسبة 70 أو 80٪ من العائدات المتأتية من الميناء والتخلي عن اللجان الاستشارية.

*** على مستوى تطوير وتعصير وسائل الإنتاج واستغلالها الأمثل:**

باعتبار ما يتسم به أسطول الصيد البحري من تقدم سن وحداته وحاجته

الكبير ة للصيانة والتعهد بصفته عنصرا من عناصر ارتفاع تكاليف الانتاج الذي يضاف الى التطور الملحوظ لأسعار المحروقات ومعدات الصيد البحري وقطع الغيار ويضعف من مردودية هذا النشاط خاصة ان المواد البحرية اصبحت محدودة بالنسبة لبعض الأصناف.

ولتمكين المجهزين من تحسين وحداتهم فان المؤتمر يوصي بـ:

9) تمكين المهنيين من فرص لتحسين المردودية وذلك بالسماح لهم بازدواجية أنشطة مراكبهم في بعض فترات من السنة كتمكين وحدات الصيد بالجر القاعي او صيد التن من تعاطي صيد السمك الأزرق (بالشبكة الدائرة او بالجر العائم) وإقار حوافز للغرض بالنسبة للاستثمارات التي تستوجبها هذه العملية.

10) ضرورة المتابعة الدقيقة لعمليات شطب وتغيير نشاط المراكب التي يتم تعويضها حفاظا على ثرواتنا البحرية وفي نطاق التخفيف من استنزاف الثروة السمكية.

وفي إطار الحفاظ على المستوى الطيب لصادراتنا من القشريات والرخويات وحرصا على مزيد تثمين منتوجاتنا البحرية ودعم عمليات تأهيل مراكب الصيد بالجر باقتناء معدات التجميد على المتن، فان المؤتمر يوصي بـ:

11) مراجعة سقف المنح المسندة للاستثمارات لهذا الصنف من المعدات وذلك بالترفيع فيها واعتبارها من نفس طبيعة الاستثمار في الاقتصاد في مياه الري.

*** بالنسبة للخطة الرئاسية لتنمية نشاط صيد السمك الأزرق:**

نظرا لما يلاحظ من تفاوت في تجسيم عناصر الخطة الوطنية لتنمية نشاط صيد السمك الأزرق اذ لم تواكب الجوانب المتصلة بالنهوض بالتحويل والترويج ما تم احداثه من وحدات صيد عصرية فان المؤتمر يوصي بـ:

12) العمل على إحداث مؤسسات وهياكل لترويج السمك الأزرق

ودعما لعناصر هذه الخطة الرئاسية فان المؤتمر يوصي بـ:

13) الغاء التقسيم الحالي لمناطق الصيد بالنسبة للسمك الأزرق

14) السعي لإيجاد صيغ لدفع المنتجين لاستعمال تقنيات حفظ المنتوج وخاصة التثليج والتبريد للمحافظة على جودة انتاجهم.

15) السماح بتوريد مراكب مستعملة وفي حالة حسنة للصيد بالجر العائم مع تمكينها من منحة خصوصية على غرار المنحة المسندة لوحدات الصيد بالجر العاملة في نطاق شركات مختلطة بالمنطقة الشمالية وذلك نظرا للتكلفة الباهظة للوحدات الجديدة والعصرية المستعملة للجر العائم وهو ما من شأنه أن يدعم استغلال ما يتوفر من مخزون من السمك الأزرق.

16) ملاءمة رخص صيد السمك الأزرق مع مقتضيات الإستغلال الأمثل لهذه الثروات.

*** على مستوى ترشيد استغلال ثرواتنا البحرية والحد من استنزافها:**

*** على مستوى حماية ثرواتنا البحرية:**

نظرا لأهمية اقرار فترات للراحة البيولوجية خاصة في مجال الصيد القاعي لتمكين الثروة من التجدد والتكاثر وعملا على تجسيم ما أذن به سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في 22 جانفي 2003 حيث قرر «العمل على تنظيم الراحة البيولوجية بمشاركة أهل المهنة وذلك بهدف المحافظة على الثروة السمكية وتنميتها».

وباعتبار ان نجاح برنامج الراحة البيولوجية يتطلب تمكين البحارة من الحصول على حد أدنى من الدخل خلال فترات الراحة الإجبارية فان المؤتمر يوصي بـ:

17) احداث صندوق الراحة البيولوجية يمول هذه العملية ويمول من جهة أخرى عمليات شطب المراكب المتقادمة والتي يمكن اغراقها لتستعمل كحواجز اصطناعية.

وتتأتي موارد الصندوق من المهنة عن طريق خصم 2٪ من قيمة المنتوج ويقع تسييره وضبط اختياراته من قبل المهنيين أنفسهم باشراف منظمتهم الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وبالتعاون مع المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري.

18) تجسيم الاجراءات الرئاسية المتعلقة بمزيد الحزم في حماية الثروة السمكية وفي متابعة تطبيق القوانين المتعلقة بتحجير الصيد بالكيس مع ايجاد آليات لحث المخالفين على الإقلاع عن هذا النشاط.

19) السعي لتسريع نسق اعتماد المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية وتطوير وسائل الحماية والنجدة ومواصلة تركيز الحواجز الاصطناعية بخليج قابس والحدّ من التلوث البيئي بواسطة الفوسفوجيبس وإحد اث محميات طبيعية.

ونظرا لما يلاحظ من تقلص لثرواتنا البحرية من جراد البحر (الشوفرات) بالمناطق الشمالية فان المؤتمر يوصي بـ:

20) اجراء بحث ميداني يفضي لاتخاذ الاجراءات اللازمة على ضوء نتائجه لتنظيم موسم صيد الشوفرات بالمياه الإقليمية.

ونظرا لما تتعرض له وحدات الصيد بالجر القاعي العاملة بالمنطقة الشمالية من ضغوطات تخص منعها من دخول موانئ منطقتي الوسط والجنوب والتزود بحاجاتها منها خاصة في مجال الخدمات المينائية وهو ما لم يشجع هذه المراكب على التوجه الى المناطق المذكورة والتي يؤمها الصيادون الأجانب فان المؤتمر يوصي بـ:

21) السماح للمراكب التي موانئ ارتفاعها بالشمال والراغبة في العمل بأعالي البحار بالوسط والجنوب من دخول موانئ هذه الجهات ومن الانتفاع بالخدمات اللازمة لها مع إحاطة هذه العملية بالضوابط اللازمة بما فيها المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية حتى لا تصبح ذريعة للصيد بمياهنا الإقليمية بالوسط والجنوب.

22) تمكين وحدات الصيد بمنطقتي الوسط والجنوب القادرة على العمل بالمياه العالمية من الانتفاع بمنحة الوقود المسندة للمراكب العاملة بالمنطقة الشمالية، عند تواجد هذه المراكب للعمل بمناطق أعالي البحار وتجهيزها بوسائل المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية إن وجدت ذلك للتمكن من مراقبتها.

ونظرا لأهمية الشراكة وربط الصلة بين مجهزي بلدان المغرب العربي (الجزائر وليبيا خاصة) في توفير موارد اضافية وتخفيض مجهود الصيد المسلط على ثرواتنا القاعية بما يساهم في تحسين مردودية وحدات الصيد فان المؤتمر يوصي بـ:

23) السعي لإبرام اتفاقيات مع دول الجوار توفر ارضية لمثل هذه الشراكة

وعلى صعيد آخر ونظرا لما يشهده اسطول مراكب الصيد الترفيهي من تطور اصبح يمثل مضايقات على قطاع الصيد الساحلي فان المؤتمر يوصي بـ:

24) تشديد الرقابة والتحري حتى نحافظ على موارد رزق عائلات البحارة.

واعتبارا لتأثير التلوث البيئي على ثرواتنا البحرية فان المؤتمر يوصي بـ:

25) التعجيل بتفعيل الإجراء الرئاسي المتعلق بالحد من التلوث البيئي بواسطة الفوسفوجيبس بخليج قابس.

*** على مستوى البحث العلمي:**

نظرا لما لنتائج البحث العلمي من أهمية في ضمان استغلال رشيد ومستديم لثرواتنا البحرية فان المؤتمر يوصي بـ:

26) توجيه برامج البحث العلمي نحو البحث الميداني الملتصق بمشاغل المهنة.

27) العمل على التحيين الدوري لنتائج البحث وجعله يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنشاط الصيد البحري وتربية الأسماك.

28) العمل على التعريف بنتائج البحث وتبسيطها خاصة منها المتعلقة بتواجد وتطور المخزون الممكن استغلاله.

*** على مستوى النصوص النظمة للصيد البحري:**

نظرا لما تمثله مراجعة النصوص الحالية المنظمة للصيد البحري من أهمية فان المؤتمر يوصي بـ:

29) السعي لتنقيح قانون ممارسة الصيد البحري ونصوصه التطبيقية بما يتماشى ومتطلبات الاستغلال الرشيد والمستديم لثرواتنا البحرية وكذلك القرار المتعلق بتنظيم نشاط الغوص والقرار المتعلق بتنظيم تقسيم محاصيل الانتاج.

كما يوصي بـ:

30) التعجيل بمراجعة القرار المتعلق برخص صنع وتوريد وحدات الصيد البحري

31) العمل على توضيح طريقة رفع مخالفات الصيد واجراءات الإعلام بمرور أو ربوض وحدات الصيد البحري بخليج قابس.

*** بالنسبة لنشاط تربية الأسماك والقوقعيات والصيد بالسدود:**

نظرا لما يمثله نشاط تربية الأحياء المائية من أهمية لتلبية الحاجات المتزايدة من الطلب على منتوجات البحر وبعد أن أذن سيادة رئيس الجمهورية خلال مجلس وزاري ليوم 6 ماي 2002 باعداد خطة وطنية لتنمية نشاط تربية الأسماك بالمياه المالحة والعذبة فان المؤتمر يوصي بـ:

32) التعجيل بتركيز الآليات الملائمة لتجسيمها حتى يساهم هذا النشاط من موقعه في تنمية وتطوير القطاع وصادراته.

33) العمل على تعاطي هذا النشاط في وحدات صغيرة وبتقنيات مبسطة على غرار ما هو معمول به في مصر وبعض بلدان آسيا.

ونظرا لأهمية معلوم حيازة الملك العمومي البحري ضمن تكاليف استغلال مشاريع تربية الأسماك والقوقعيات وخاصة بالنسبة للمشاريع الصغرى فان المؤتمر يوصي بـ:

34) مراجعة معلوم حيازة الملك العمومي البحري بما يتوافق مع مردودية هذه الأنشطة.

وفي ما يتعلق بالقوقعيات واعتبارا للإمكانيات المتاحة لتنمية استغلالها وتطوير صادراتنا في هذا المجال فان المؤتمر يوصي بـ:

35) التعجيل باتخاذ الاجراءات المناسبة تجاه السوق الأوروبية للسماح بترويج أصناف أخرى من الرخويات الحية ذات الصدفتين خاصة بعد تقييم المخزون القابل للاستغلال من هذه الأصناف.

36) مواصلة الأبحاث العلمية على الصعيد الوطني وبشراكة مع الأطراف العالمية المختصة ذات الخبرة في المجال قصد تطويق الانعكاسات السلبية لظاهرة البيوتكسين.

37) دعوة هياكل المنظمة لمزيد تأطير متعاطي نشاط جمع القفالة وإحداث مجامع تنمية لهم.

وبخصوص نشاط الصيد بالسدود فان المؤتمر يوصي بـ:

38) السعي لتكثيف استزراع السدود والبحيرات وايجاد آليات لضمان استمرارية عملية الاستزراع.

39) مزيد تأطير متعاطي هذا النشاط.

. بالنسبة لتنمية وتطوير نشاط التصدير:

اعتبارا لأهمية مساهمة قطاع الصيد البحري في نشاط التصدير ودعما للمجهودات المبذولة لتأهيل وحدات الصيد والموانئ وأسواق الإنتاج وكذلك وحدات النقل وتكييف المنتوج فإن المؤتمر يوصي بـ:

40) التعجيل بتأهيل فضاء منتجات البحر بسوق الجملة ببئر القصعة.

41) العمل قصد توخي الصرامة لاحترام الشروط الصحية المطبقة على منتوجات الصيد البحري بكافة الحلقات التي يمر بها الانتاج، من خلال ارساء لجان للمراقبة والتفقد بصفة مستمرة.

42) السعي لإحكام تنظيم مسالك ترويج منتوجات البحر من خلال العمل بالبطاقات المهنية التي لم يشرع بعد في تطبيقها رغم صدور النصوص

التطبيقية المنظمة لذلك.

43) العمل على إحداث علامة مميزة Label Tunisien بالنسبة للمنتوجات التونسية.

كما يوصي المؤتمر بـ:

44) عقد ندوة حول الفحوصات والتحاليل المستوجبة لتصدير منتوجات الصيد البحري وخاصة السمك الأزرق ووثائق نقل هذا المنتوج وعلاقة المهنة مع البياطرة.

*** على مستوى الصحة والسلامة المهنية:**

نظرا لما تمثله العناية بالجوانب المتصلة بالصحة والسلامة المهنية في قطاع الصيد البحري من أهمية للحفاظ على مواردنا البشرية فان المؤتمر يوصي بـ:

45) السعي لانجاز دراسات علمية تحدد الأمراض والأخطار المهنية في القطاع وسبل معالجتها وتضبط تجهيزات ومعدات السلامة للوقاية اللازمة منها مع ايجاد صيغ عملية لتشجيع المهنيين على اقتنائها.

46) تدعيم البرامج التحسيسية للوقاية من الأخطار المهنية في قطاع الصيد البحري وايجاد صيغ عملية لتكوين البحارة في مجال الإسعافات الأولية وتكثيف عمليات التدريب على الإنقاذ والنجدة.

47) السعي لفض الإشكاليات المتعلقة بالتزود بمعدات النجدة والإنقاذ ومعدات نشاط الغوص المحترف (عدم توظيف أداءات ومعاليم ديوانية والحدّ من العراقيل الإدارية) بما يشجع المهنيين على استعمال معدات ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة بما يساهم في الحد من الحوادث.

48) السعي لتركيز مجامع لطب الشغل بأهم الموانئ.

*** بالنسبة لتأمين مراكب الصيد البحري:**

يوصي المؤتمر بـ:

49) السعي لتحديد وضبط التجهيزات الضرورية والمعقولة الواجب توفرها

على متن مراكب الصيد للحصول على رخص الملاحة المناسبة، على أن لا تكون هذه التجهيزات هي نفسها المعتمدة على متن السفن التجارية حتى يتمكن المهنيون من توفيرها.

50) إنجاز برامج رسكلة وتكوين لفائدة الربابنة قصد تمكينهم من رخص الملاحة التي تخول لهم العمل بالمناطق المذكورة.

*** على مستوى التغطية الاجتماعية في قطاع الصيد البحري:**

يوصي المؤتمر بـ:

51) التعجيل بتفعيل الإجراء الرئاسي المعلن عنه يوم غرة ماي 2004 والمتعلق بمراجعة أنظمة التغطية الإجتماعية للعاملين بقطاع الصيد البحري وتشريك المهنة في ضبط تصورات تجسيمه.

*** على مستوى العلاقات الخارجية:**

يوصي المؤتمر بـ:

52) العمل على تطوير علاقات التعاون والشراكة مع البلدان الشقيقة والصديقة وخاصة مع المنظمات المهنية بحوض البحر الأبيض المتوسط وتفعيل دور اتحاد مهنيي الصيد البحري بضفتي المتوسط «ميديسمك».

53) السعي لتطوير علاقات التعاون الدولي بين المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية لما فيه خير القطاع.

*** على مستوى هيكلة القطاع:**

واعتبارا لما للهيكلة الإدارية لقطاع الصيد البحري من أهمية في فض مشاغل المهنة والتصرف الرشيد في الثروات البحرية، وازاء محدودية نجاعة تجربة إلحاق الدوائر الجهوية المكلفة بالصيد البحري بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وما يسجل من تشعب في أخذ القرار حتى في المسائل البسيطة فان المؤتمر يوصي بـ:

54) فصل الدوائر الجهوية للصيد البحري عن مندوبيات التنمية الفلاحية

وربطها بالإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك أو بمندوبية عامة للصيد البحري وذلك على غرار ما كان معمولا به قبل 1994 .

وباعتبار أن طبيعة نشاط الصيد البحري تستدعي خاصة ـ نظرا لدخول وخروج السفن في كل الأوقات ـ أن لا تصبح الخدمات الإدارية الضرورية عائقا دون ذلك فان المؤتمر يوصي بـ:

55) السعي لتوفير استمرارية العمل الإداري كامل اليوم (24/24) وكامل الأسبوع لمختلف المصالح او اعتماد التراسل الافتراضي للمعلومات.

ونظرا الى كون الإضرار بالموارد البحرية ينتج عن تصرفات فردية أنانية وأن أفضل طريقة لحماية هذه الموارد وضمان استغلالها الرشيد يمر عبر تنظيم صفوف المهنيين صلب هياكل مهنية مقتدرة فان المؤتمر يوصي بـ:

56) العمل على تشجيع مثل هذا التنظيم بربط الانتفاع ببعض الخدمات الإدارية بالاستظهار بما يفيد الانتماء للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

واعتبارا لما لهيكلة القطاع صلب المنظمة الفلاحية من أهمية لضمان فاعلية وحيوية مختلف هياكلها المكلفة بالقطاع في الإلمام بمشاغل المهنيين والتفاعل الإيجابي مع مختلف الإجراءات التي تتخذها الدولة لفائدة القطاع والتعريف بها فان المؤتمر يوصي بـ:

57) السعي لايجاد أعوان قارين بمقرات النقابات القطاعية بأهم الموانئ لتصريف الأمور الإدارية بها.

58) تنظيم دورات تكوينية لفائدة رؤساء النقابات القطاعية وأعضاء الجامعات الوطنية للصيد البحري في المجالات المتصلة بالقطاع.

59) تعزيز وحدة الصيد البحري صلب الإدارة المركزية للاتحاد الوطني بمزيد من الإمكانيات البشرية ووسائل العمل الضرورية لانجاز مهامها.

لائحـــة الماليـــة والمـــوارد

إن المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المنعقد أيام 16 و17 و18 أفريل 2005 بالحمامات تحت شعار:

«نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح»

بعد متابعة ما جاء بالوثيقة التي أعدتها اللجنة التحضيرية التي شارك في أشغالها ثلة من إطارات المنظمة وما جاء بمشروع اللائحة المالية التي أعدتها اللجنة المنبثقة عن هذا المؤتمر.

وبعد التثبت من الحسابات المالية التي عرضها أمين مال الاتحاد الوطني ومتابعة ما ورد فيها من موازنات وبيانات مالية للفترة الممتدة بين المؤتمر الثاني عشر وهذا المؤتمر.

وبعد استعراض تقرير مراقب الحسابات المنتدب بصفة اختيارية والمتعلق بسنوات 2000 و2001 و2002 و2003 و2004 والذي أقرّ صحة الأرقام المذكورة بالتقرير المالي للاتحاد ومطابقتها لدفاتر حساباته وكشوفاته.

فإن المؤتمر:

يشيد بالمجهود المبذول على صعيد الاتحاد لتدعيم موارده المالية وإحكام التصرف فيها مما ساهم في مضاعفة رصيده المالي لتيسير انجاز نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتفرعة والمتزايدة ويشكر الهيئة المتخلية على حسن تصريفها للشؤون المالية للاتحاد ويوصي برفع نسق المساعي الى مزيد تعبئة الموارد الذاتية للمنظمة.

ويقرر المؤتمر المصادقة على صحة الحسابات المقدمة وإبراء ذمة الهيئة المتخلية ويغتنم هذه المناسبة لتوجيه أخلص معاني الشكر والإمتنان لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي مافتئ يعاضد المنظمة بدعمه المادي والأدبي وذلك

بتمكينه من منحة سنوية قارة لدعم ميزانيته.

ويضبط المؤتمر الموارد المالية للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري على النحو التالي:

1 ـ بطاقات الانخراط

2 ـ بطاقات المساندة

3 ـ مساهمات مالية من الهياكل المهنية

4 ـ عائدات مشاريع استثمارية وعقارية وممتلكات الاتحاد

5 ـ مداخيل التظاهرات الاقتصادية التي ينظمها الاتحاد

6 ـ كل المنح والهبات والتبرعات التي تحصل عليها المنظمة

وإذ يثمن المؤتمر عاليا تجسيم توصية المؤتمر الثاني عشر للاتحاد والمتعلقة بمواصلة مجهود بناء عدد من دور الفلاحين وتسوية الأوضاع العقارية للدور المنجزة أو التي هي بصدد الإنجاز والأراضي المخصصة لذلك قصد تدعيم الرصيد العقاري للمنظمة وتمكين فروع المنظمة جهويا ومحليا من مقرات تيسر نشاطها وتعزز إشعاعها.

واعتبارا للتحولات التي تعيشها تونس والعالم بأسره على مختلف الأصعدة اليوم واستشرافا للمرحلة القادمة والنقلة المرتقبة في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما للموارد المالية من دور فيها للرقي بسبل العمل وتطوير أداء هياكل الاتحاد.

ومواصلة للسياسة الرشيدة في التصرف المالي لخلايا الاتحاد قاعديا ومحليا وجهويا ووطنيا وتوظيف الموارد المالية للمنظمة لخدمة مصالح الفلاحين والبحارة.

وتأكيدا على ضرورة إحكام مسك الحسابات في كنف الشفافية المطلقة والنجاعة المنشودة ووفقا لما ينص عليه النظام المالي من ضوابط وحدود.

فإن المؤتمر يقرر:

1 ـ الإبقاء على قيمة بطاقة الانخراط السنوي للمنظمة للذوات الطبيعية بـ7 دنانير.

2 ـ تحديد قيمة بطاقة انخراط الذوات المعنوية بجميع اصنافها والمنصوص عليها بالنظام الأساسي بـ100 دينار.

وحرصا على تيسير عمل هياكل الاتحاد جهويا ومحليا ومسايرة نسق التحولات في المرحلة القادمة فان المؤتمر يقرّ:

3 ـ مواصلة مجهود دعم الاتحادات في إقامة دور الفلاحين مع العمل على تحسين مستوى الدعم من قبل الاتحاد الوطني والجهوي وفق الامكانيات المتاحة

4 ـ رصد منحة توازن لانجاز الأنشطة المتنوعة من الاتحاد الوطني لصالح الاتحادات الجهوية والمحلية شرط الالتزام بتقديم تقرير سنوي يحدد طبيعة الأنشطة وتكلفتها الإجمالية

5 ـ مضاعفة منحة رؤساء الاتحادات الجهوية لمواكبة المتغيرات الراهنة والمستقبلية في مهامهم وتغطية الكلفة المتنامية لتسيير المنظمة على المستوى الجهوي.

6 ـ تفعيل الآليات المقررة بالقوانين الأساسية للهياكل المهنية والقاضية بدعم المنظمة بمساهمات مالية توظف لتطوير أ نشطة الجامعات القطاعية وتنفيذ برامجها في مجال اختصاصها.

7 ـ اشتراط بطاقة انتساب لكل منخرط منتم الى جامعة قطاعية جهوية أو وطنية مقدارها ديناران

8 ـ التأكيد على وجوب اعتماد شهادة المنظمة ضمن الوثائق المعتمدة لاسداء الخدمات واسناد الامتيازات الخاصة بالقطاع من طرف كل الادارات والمؤسسات والهياكل المتعاملة مع الفلاحين والبحارة.

9 ـ ضرورة تبني المنظمة كل التظاهرات الجهوية التي تهم القطاع لما لها من دعم لنشاطها ولمواردها المالية.

10 ـ المحافظة على الحوافز المالية المسندة للاتحادات المحلية التي تتجاوز نسبة تغطية منظوريها 50 بالمئة.

11 ـ الالتزام الكلي بالضوابط المنصوص عليها بالنظام المالي للمنظمة من طرف هياكلها خاصة في ما يخص التصرف المالي واحترام آجال المحاسبة.

12 ـ عرض الموازنة المالية للاتحاد سنويا على المجلس المركزي.

13 ـ وضع مشروع ميزانية سنوية لهياكل المنظمة انطلاقا من الاتحاد المحلي فالاتحاد الجهوي مع التأكيد على إصدار الاتحاد الوطني لوثيقة ادارية تعتمد كنموذج لمشروع موازنة من الأطراف المعنية.

14 ـ تتم محاسبة الاتحادات المحلية من طرف الاتحاد الجهوي واذا أخل الاتحاد المحلي بذلك يقوم الاتحاد الجهوي بإعلام الاتحاد المركزي لتطبيق الاجراءات المنصوص عليها بالنظام المالي وتقدم كشوفات المحاسبة مرة كل 6 أشهر للوقوف على مدى نجاعة الاتحادات المحلية من حيث توزيع الاشتراكات وأخذ الاجراءات المناسبة لذلك.

ـ 15 التعجيل بسن قانون إطاري لكل موظفي وعملة الاتحاد والعمل بصفة فورية على تسوية أوضاعهم من قبل الاتحاد المركزي وبعث خلية تعنى بشؤونهم بما يدعم روح البذل لديهم مع تبني أجور أعوان الاتحادات الجهوية والمحلية تدريجيا.

16 ـ اضطلاع رئيس الاتحاد الجهوي وأمين المال الجهوي من جهة ورئيس الاتحاد المحلي وأمين المال المحلي من جهة ثانية بمهمة تسيير العمليات المالية مع إجبارية فتح حساب جار بنكي او بريدي لكل اتحاد محلي وإصدار الاتحاد المركزي لوثيقة مالية مرقمة ومختومة تتضمن جداول لضبط المداخيل والمصاريف بشكل دقيق لترسيخ حسن التصرف المالي في الاتحادات المحلية

ـ 17 تدعيم الموارد المالية للمنظمة بإقرار تخصيص نسبة مائوية من مبيعات المنتوجات الفلاحية المروجة داخليا والمصدرة تمنح عن طريق صندوق التدخل

الاقتصادي والاجتماعي.

18 ـ اقتراح انشاء لجنة مالية قارة لتدارس الأوضاع المالية للاتحادات الجهوية

19 ـ اقرار برنامج نفقات تنقل أعضاء الجامعات الوطنية لتمثيل المنظمة في كل التظاهرات الوطنية.

20 ـ العمل على ضبط خطة لتوفير مقرات للاتحادات المحلية

اللائحة العامة

افتتح الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري على بركة الله مؤتمره الثالث عشر الذي انعقد بالحمامات أيام 16 ـ 17 ـ 18 أفريل 2005 تحت شعار:

«نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح»

بلقاء سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بأبنائه فلاحي وفلاحات تونس، ذلك اللقاء التاريخي الذي كان فاتحة أشغال مؤتمرهم وكان مناسبة متجددة عبروا فيها لسيادته عن ولائهم الدائم ووفائهم الموصول له قائدا لمسيرة الإنقاذ والتحديث والتطوير ورمز ا للاعتزاز بما تضمنه بيان الافتتاح المرجعي لسيادته، يحفظ لابن تونس البار سيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** أسمى مشاعر العرفان والإمتنان لما قدمه لتونس من جليل الخدمات مكنت التونسيين من المحافظة على ارثهم السياسي المجيد مع التفتح على الطاقات الجديدة في إطار التواصل البناء، كما يعبر عن تعلقه بسيادته قائدا لمسيرة الإصلاح التاريخية الرائدة في بناء الدولة الحديثة.

والمؤتمر اذ يحيي من جديد ما انجزه بطل التغيير منذ التحول المجيد للسابع من نوفمبر لفائدة قطاع الفلاحة والصيد البحري مما مكن هذا القطاع من تحقيق الكثير من التزاماته نحو الوطن والمجموعة الوطنية كبلوغ الاكتفاء في العديد من المنتوجات الاستراتيجية، رغم تذبذب المناخ في مختلف المواسم الفلاحية والضغط على الكلفة بالرفع في الانتاجية واعطاء القطاع درجة من المناعة ستمكنه باذن الله من الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية بكفاءة واقتدار، ليثني على تواصل دعم سيادته للفلاحين والبحارة لاكساب قطاعهم مزيدا من المناعة والحصانة والقدرة على المنافسة.

وإن المؤتمر، إذ يستحضر باعتزاز مواقف الفلاحين والبحارة ومنظمتهم الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في مختلف المراحل السياسية التي مرت بها البلاد بين مؤتمرين وخاصة مساهمتهم الفاعلة في انجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي توّجت بنجاح باهر واجماع شعبي منقطع النظير، إنما يعتبرون ذلك مكسبا لهم ولكل أبناء تونس سيتعزز به من خلال برنامجه الرائد أمن البلاد واستقلالها ومكانتها بين الأمم، كما ستتواصل مسيرتها من أجل فتح أرحب الآفاق أمام ابنائها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإن المؤتمر اذ يثمن مختلف النجاحات التي تحققت لتونس في كل الميادين، يستنكر ما يعمد اليه بعض المشككين للانتقاص منها والإساءة الى وطنهم والحال أن سيادة الرئيس زين العابدين بن علي معززا بشعبه يبني جمهورية الغد على أسس قوامها برنامج انتخابي طموح ودولة ديمقراطية حديثة ومجتمع مدني متضامن ومتفتح على القيم الكونية.

والمؤتمر يجدد التزام الفلاحين والفلاحات الثابت بالذود عن الوطن ومكتسباته حفاظا على الأمن الذي تنعم به البلاد منذ فجر التحول. ويذكر في هذا الصدد أن احتضان تونس للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي هي تتويج لمبادرة تونسية تبنتها الأمم المتحدة إنما هو تأكيد متجدد لتقدير المجموعة الدولية لجهود تونس وخيارات رئيسها.

وإن المؤتمرين الذين استمعوا بتفاعل عميق الى بيان الافتتاح لسيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** يقرون بالإجماع اعتماده وثيقة مرجعية من وثائق المؤتمر ويشكرون سيادته على ما قدمه للقطاع من دعم بفضل الحوافز والإجراءات الجديدة لمزيد النهوض بالقطاع الفلاحي الذي حقق على امتداد سنوات التغيير نجاحات باهرة في مختلف مجالات النشاط برا وبحرا.

والمؤتمر بعد استماعه الى التقرير الأدبي الذي قدّمه ا لسيد عبد الباقي باشا

رئيس الاتحاد والذي أبرز الحصيلة الثرية من المكاسب التي تحققت لفائدة القطاع تجسيما لتوصيات المؤتمر الثاني عشر يتوجه بالشكر الى سيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي لولا عطفه الخاص على القطاع الفلاحي والعاملين فيه ما كانت لتتحقق له كل هذه المكاسب.

كما يتوجه بالشكر الى أعضاء المكتب التنفيذي الوطني وهياكل وإطارات الاتحاد القاعدية والمحلية والجهوية والوطنية على نضالهم من أجل تحقيق تلك النتائج وعلى انقطاعهم لخدمة منظوريهم والرفع من أداء هياكل الاتحاد وتعزيز مكانته، كما يتوجه بالتحية الى المرابطين من فلاحي وفلاحات تونس والعاملين من أجل استدرار خيرات الأرض واستخراج مكنونات البحر توفيرا لقوت الشعب وتنمية لمكاسب البلاد، مثمنا تفاعلهم مع هياكل منظمتهم وتجاوبهم التام مع خيارات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي من أجل تونس وفلاحتها.

ففي الميدان الاقتصادي والاجتماعي فان المؤتمر يسجل باعتزاز ما أصبح عليه القطاع الفلاحي من قدرة على تحقيق فائض في الميزان التجاري الغذائي بفضل تنامي صادراته ومساهمته المتزايدة في توفير العملة الصعبة للبلاد.

وحرصا على مواصلة هذا النسق والتقليل من أثر العولمة فان المؤتمر يوصي ببذل قصارى الجهد من أجل كسب كل أسباب القدرة التنافسية لتطوير صادراتنا كما يوصي بتكثيف الانتاج في الأنشطة التي مازلنا في حالة تبعيّة بشأنها كالحبوب.

والمؤتمر وعيا منه بأهمية التأهيل سواء في مستوى الضيعات الفلاحية في حد ذاتها أو المحيط الذي يحف بها باعتباره شرطا من شروط القدرة على التصدير، يوصي بضرورة مواصلة انتهاج خط التأهيل الأفقي كتأهيل مسالك التوزيع ومنظومات تصدير المنتوجات الفلاحية مع ضمان تزامن وتناسق برامج تأهيل مختلف حلقات المنظومة الفلاحية.

واعتبارا للأهمية التي تمثلها الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وحفاظا على ثرواتنا الطبيعية فان المؤتمر يكبر ما تبذله الدولة من مجهودات في هذا المجال وينوّه بما يقوم به الفلاح للمحافظة على أراضيه وحمايتها ويوصي بمواصلة هذا المجهود في حماية مختلف ثرواتنا الطبيعية وحسن ادارتها بما يضمن استدامة التنمية وحق الأجيال المقبلة في هذا المجال.

والمؤتمر إذ يسجل الخطوات الهامة التي تم قطعها من قبل المنظمة في مجال انخراط الفلاحين في نظم التغطية الاجتماعية فانه يدعو الى مواصلة الجهد لتحقيق مزيد من النجاحات في هذا المجال وهو يوصي بالإسراع في إنجاز الدراسة المتعلقة بتطوير هذا النظام بما يكفل حقوق الفلاحين والعملة ويمكنهم من التغطية الاجتماعية في الصيد البحري والتي هي محل توافق كل الأطراف موضع التنفيذ.

والمؤتمر إدراكا منه لأهمية الاستثمار في دفع القطاع الفلاحي وتطوير قدراته وعلى أهمية الترابط بين الاستثمار والتمويل فانه يوصي بـ:

ـ مراجعة منظومة القرض الفلاحي بما يؤمن للفلاحين سهولة الحصول عليها بنسبة فائدة معقولة تتماشى ومردودية القطاع وتجنّب الفلاحين معضلة تراكم الديون الفلاحية.

وهو يدعو الى معالجة معضلة مديونية الفلاحين والبحارة حتى يتحرروا من قيودهم وينطلقوا في الاستثمارات التي يتطلبها تعصير القطاع.

ونظرا لما للتأمين من أهمية باعتباره جزءا من حل هذه الإشكالية فهو يدعو الى:

ـ تأهيل منظومة التأمين القائمة بتحسين مستوى خدماته وايجاد نظام لتأمين الكوارث الطبيعية يقوم على مبدأ التضامن بين مختلف فئات المجتمع.

والمؤتمر الذي يبارك العلاقات الطيبة مع المنظمات الشقيقة والصديقة وحضوره بعدد من المنظمات الاقليمية والدولية يوصي:

- بمزيد تقوية هذه العلاقات لما فيها من دعم لاشعاع تونس في المحافل الدولية ويعزز مكانتها لدى الأشقاء والأصدقاء كما يوصي بتفعيل هذه العلاقات من أجل ارساء تعاون وشراكة فعلية تعود بالنفع على أهل القطاع وتعزز تموقع منتوجاتنا في الأسواق العالمية.

وختاما فان المؤتمر يجدد ثقة الفلاحين في المستقبل الواعد للقطاع الفلاحي والتزامهم بمواصلة البذل والعطاء من أجل تحديث قطاعهم وضمان انصهاره في الاقتصاد المعولم وفقا للتوجهات الرائدة لقائد مسيرة التحديث والتطوير سيادة الرئيس زين العابدين بن علي.

عاش الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

عاشت تونس حرة عزيزة منيعة أبد الدهر

انتخاب أعضاء المجلس المركزي الجديد
للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

قائمة الفائزين :

ع/ر	الإسم والقب	عدد الاصوات المتحصل عليها	
1	علي بالحاج امبارك	525	
2	المنجي قديش	525	
3	الفاضل الدهيسي	518	
4	نجيب الفطناسي	518	
5	هشام عبد الكافي	518	
6	المهدي السبري	518	
7	منصور الجملي	518	
8	محمد الغضباني	514	
9	علي عرفة	509	
10	مبروك البحري	505	
11	المنجي الشريف	505	
12	الحبيب العبيدي	505	
13	محمد الحبيب بن فقيه	502	
14	مسعود مسعود	501	
15	أحمد حمدي	501	
16	المنجي بن صغير	501	
17	عبد الحافظ الوحيشي	498	
18	الحاج مصطفى القرقني	498	
19	عبد اللطيف بكاثرية	497	
20	الهاشمي الجلاصي	495	
21	عبد الباقي الدشراوي	494	
22	عادل المبروكي	494	

ع/ر	الإسم والقب	عدد الاصوات المتحصل عليها	
23	عبد الله الحمروني	493	
24	نورالدين النفطي	493	
25	كريم داود	488	
26	يوسف المعلاوي	488	
27	محمد الحبيب الضاوي	485	
28	محمد بلطيف	483	
29	الجيلاني الرزقي	481	
30	جمال التومي	479	
31	محمد الصالح بن سالم	473	
32	احمد حنيدر جار الله	471	
33	التهامي الغزواني	469	
34	الحبيب العريبي	469	
35	محمد علي قرقورة	469	
36	محمد جمال الدين الشتوي	463	
37	صالح العياري	462	
38	عبد العزيز بن غازي	457	
39	احمد اللزاز	457	
40	محمد منتصر بن دية	456	
41	حمودة الميساوي	455	
42	عثمان الشابي	454	
43	محمد العباسي	454	
44	كمال مسرعا	452	
45	أحمد غلالة	451	
46	لطفي الزكراوي	447	
47	محمد المنصف بن مصباح	446	

ع/ر	الإسم والقب	عدد الاصوات المتحصل عليها	
	عبد الرزاق الفقيه حسن	446	
	بالقاسم العامري	443	
	مصطفى الأسود	439	
	فرج بن عمر	437	
	عبد السلام السوقي	436	
	المنصف بن سالم	434	
	صالح التومي	432	
	محمد المحرصي شلوف	429	
	عبد اللطيف بوفايد	428	
	يوسف الكشوطي	427	
	أحمد الخلفلي	419	
	سالم بن العابد بن فرج	416	
	الناجي الحناشي	415	
	عامر الدقداقي	408	
	لطفي الوسلاتي	408	
	شكري البوزيري	407	
	عبد الحفيظ المحمدي	393	
	حمادي الحنزولي	358	

المؤتمر الوطني الثالث عشر للإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
انتخاب أعضاء المجلس المركزي
(الصيد البحري)

قائمة الفائزين :

ع/ر	الإسم والقب	عدد الاصوات المتحصل عليها	
1	عادل القايد	525	
2	عبد السلام الصويعي	489	
3	عزيز بوستة	470	
4	عثمان الغول	462	
5	فرج بن عامر شرف الدين	434	
6	علي الحليوي	430	
7	عبد المجيد العبيدي	411	

المؤتمر الوطني الثالث عشر للإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
انتخاب أعضاء المجلس المركزي
(المـــرأة الفـــلاحـــة)

قائمة الفائزين :

ع/ر	الإسم والقب	عدد الاصوات المتحصل عليها	
1	سعيدة الحكيري	477	
2	سميرة عون	468	
3	ايساد داود	467	
4	خديجة صالح	466	
5	سعيدة الشايبي	456	
6	فوزية القرمازي	446	
7	خديجة الشيخ	411	
8	منية بن عمر	382	

قائمة أعضاء المكتب التنفيذي الجديد
للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

الإسم واللقب	
مبروك البحري	رئيس
عبد المجيد العبيدي	عضو
علي بالحاج امبارك	عضو
عبد اللطيف بوفايد	عضو
احمد الخلفلي	عضو
حمودة الميساوي	عضو
جمال التومي	عضو
كريم داود	عضو
لطفي الوسلاتي	عضو
لطفي الزكراوي	عضو
المنجي الشريف	عضو
محمد منصف بن مصباح	عضو
مصطفى الأسود	عضو
محمد جمال الشتوي	عضو
منية بن عمر	عضو
ناجي الخناشي	عضو
نجيب الفطناسي	عضو
سعيدة الحكيري	عضو
يوسف المعلاوي	عضو
يوسف الكشوطي	عضو

أعضاء المكتب التنفيذي الجديد للإتحاد

مبروك البحري (رئيس)

سعيدة الحكيري

عبد المجيد العبيدي

يوسف الكشوطي

مصطفى الأسود

جمال الدين الشتوي

علي بالحاج امبارك

المنصف بن مصباح

المنجي الشريف

جمال التومي

منية بن عمر

أعضاء المكتب التنفيذي الجديد للإتحاد

لطفي الوسلاتي

لطفي الزكراوي

يوسف المعلاوي

نابي الحناشي

عبد اللطيف بوفايد

كريم داود

احمد الخلفلي

نجيب الفطناسي

حمودة الميساوي

برقية الى عناية سيادة رئيس الجمهورية
﴿زيـــن العـــابدين بن علـــي ﴾

إنّ أعضاء المجلس المركزي الجديد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المجتمعين صباح اليوم الثلاثاء 19 أفريل 2005 بالحمامات عقب انتخابهم من قبل المؤتمر الوطني الثالث عشر للمنظمة الفلاحية، وبعد استماعهم الى كلمة السيد مبروك البحري الذي انتخب بالإجماع رئيسا للمنظمة.

يعربون لسيادتكم عن عميق شكرهم لما نال الفلاحين والبحارة من شرف إحاطتكم السامية لتوفير ممهدات النجاح والتوفيق لمؤتمرهم الوطني الثالث عشر.

يعبرون لسيادتكم عن اعتزازهم بما أذنتم به من إجراءات هامة وبما رسمتموه من خيارات رائدة في خطابكم المرجعي بمناسبة افتتاح أشغال مؤتمرهم الذي اختار شعاره عنوان المحور العاشر لبرنامجكم الانتخابي:

« نحـو فلاحـــة حديـــثة ودخـــل أفضـل للفـلاح»

يجددون التزامهم المطلق بالعمل الدؤوب والإسهام الفاعل من موقعهم من أجل انجاح برنامجكم الانتخابي وتجسيم أهداف محوره العاشر ويعاهدونكم على مضاعفة الجهد والبذل من أجل دفع الإحاطة بالفلاحين وتأكيد انخراطهم في مسار تأهيل القطاع الفلاحي ورفع قدراته الانتاجية والتصديرية.

يؤكدون التزامهم بمبادئ التغيير ويكبرون سياستكم الحكيمة وتوجهاتكم الثابتة وحرصكم الراسخ على نصرة قضايا الفلاحين في البرّ والبحر. ويثمنون عاليا ما حبوتم به القطاع الفلاحي وأهله من رعاية موصولة منذ فجر التحول المبارك أسست لنموذج فذّ في الإصرار على إعمار الوطن وزرع رحابه المباركة بالخير والعطاء النماء.

يؤكدون حرصهم على أن يكونوا دوما في مستوى أمانة تمثيل الفلاحين

والبحارة ومعاضدة جهودهم الخيرة امتدادا لحرصكم الشخصي على إفراد هذه الشريحة الواسعة من أبناء الوطن الحبيب بما تستحقه من متابعة ورعاية.

دمتم يا سيادة الرئيس خير سند للفلاحين والبحارة
وعشتم قائدا مظفرا لمجد تونس وعزتها

والسلام

كلمة السيد مبروك البحري رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في الاختتام

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات الأخوات، حضرات الإخوة إطارات المنظمة الفلاحية

اسمحوا لي أن أعرب عن مشاعر الاعتزاز والنخوة لما حباني بـه **سـيادة الرئيس زين العابدين بن علي** من عطف بترشيحي لتحمل المسؤولية الأولى بمنظمتنا الفلاحية ا لعتيدة، وأن أعرب عن التزامي المطلق بالعمل الدؤوب م أجل انجاح البرنامج الانتخابي لسيادته الهادف الى تحقيق فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح.

وباسمكم جميعا أريد أن أعرب عن عظيم شكرنا وتقديرنا لسيادة الرئيس على تفضله بالإشراف على افتتاح المؤتمر الثالث عشر لمنظمتنا ، وأن نتوجه لسيادته بآيات التقدير والإكبار على خطابه المرجعي في مؤتمرنا واعدين سيادته بالعمل بكل ما أوتينا من جهد على تجسيم كل ما جاء في هذا الخطاب المرجع.

كما نتوجه لسيادته بالشكر والإمتنان لدعمه اللامحدود للفلاحة والفلاحين.

كما أريد أن أتوجه الى كل الإخوة والأخوات الذين ساهموا في هذا المؤتمر بالشكر والتقدير على ما قدموه من عطاء فياض في مختلف مراحل المؤتمر والذي برهن عن النضج الكبير الذي بلغته إطاراتنا الفلاحية.

أيها الأخوات والإخوة، إن اتحادنا الواعي بمسؤولياته والملتزم بواجباته عازم على وضع تصورات ومقترحات محددة لتنفيذ الخطط المرسومة واستنباط أفضل الطرق للإحاطة بالفلاحين والبحارة وتأطيرهم ووضع الآليات الملائمة

لإحكام عملنا.

وإني سأبذل قصارى جهدي معكم في المجلس المركزي والمكتب التنفيذي ومختلف القواعد الجهوية والمحلية والجامعات وكل الهياكل لرفع التحديات وتجسيم البرنامج الانتخابي لسيادة الرئيس وخاصة البند العاشر (10) منه.

إن الفلاحة قطاع استراتيجي يحقق الأمن الغذائي ويعزز مقومات السيادة ويحظى بمكانة متميزة لدى سيادة الرئيس ضمن منظومة القطاعات الاستراتيجية.

ونحن في المنظمة نعتز بالنتائج التي حققتها الفلاحة منذ التحول المبارك حيث تساهم حاليا بنسبة 12.6٪ من الناتج المحلي وتشغل حوالي 22٪ من الناشطين ببلادنا، كما تساهم بحوالي 14٪ من جملة صادراتنا.

وبالإضافة الى كل لوائح المؤتمر على اختلاف اختصاصاتها والتي سنعمل على تجسيمها مع مختلف الأطراف التي لها ارتباطات بالفلاحة، أتقدم اليكم ببعض الاقتراحات لمزيد تفعيل عمل المنظمة حتى تواكب بفاعلية الإجراءات والقرارات الرئاسية المتعددة.

1 ـ على الصعيد السياسي:

ستواصل منظمتنا القيام بدورها الفاعل في المجتمع المدني عن طريق مشاركتها في كل المحطات السياسية بتنسيق وتكامل مع الهياكل التجمعية والمساندة المطلقة لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي والتفاعل مع مبادئ التغيير والتمسك الكامل بالقيم التي رسمها سيادته منذ التغيير المبارك لتحقيق جمهورية الغد.

2ـ على الصعيد الهيكلي:

أتعهد للمؤتمرين بأن أكون في مستوى الثقة التي وضعها سيادة الرئيس في شخصي وذلك بالتعاون معكم وتحسيس كل الدوائر الرسمية المختصة بقضاياكم وشواغلكم والدفاع عنها من أجل تذليل مختلف الصعوبات وكسب الرهانات

المستقبلية.

إعطاء قواعدنا الدور الرئيسي في معالجة مشاكل الفلاحين وتوجيههم التوجيه الصحيح للنهوض بالفلاحة وتحقيق الأهداف المرسومة بالتعاون مع مختلف الوزارات المعنية والبنوك والمجامع المهنية وكل المؤسسات التي لها ارتباط من قريب أو بعيد بالفلاحة لتجسيم أهدافنا.

إن نجاحنا في هذه التوجهات المطروحة يستدعي إعادة النظر في هياكلنا المهنية لتلافي الازدواجية وتحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها في مختلف المجالات ويستدعي أيضا استقطاب أكبر عدد ممكن من الفلاحين داخل المنظمة لأن النسبة الحالية والتي لا تتجاوز 20٪غير كافية ودون طموحاتنا، في حين نلاحظ أن هذه النسبة تصل الى 90٪ في الدول المتقدمة.

وسنعمل في المكتب التنفيذي بالتعاون مع الاتحادات الجهوية والمحلية والجامعات والنقابات على تحسين هذه النسبة حتى يكون للتأطير جدوى ملموسة على مستوى الانتاج والانتاجية مع العمل على مواصلة تطوير القطاع وتحديثه وتقوية هياكله ومزيد استقطاب المرأ ة الفلاحة وتعزيز حضورها وتثبيت مكانتها لاسيما بالنسبة لحاملات الشهادات العليا.

3 . على مستوى الانتاج:

لابد من خلق التوازن بين الكلفة والمردودية حتى نحقق دخلا أفضل للفلاح وسنعمل مع المصالح المختصة في وزارة الفلاحة والموارد المائية على تحسين استراتيجيات الإنتاج لبلوغ الأهداف الوطنية.

وهذا التوجه يستدعي من الفلاحين احترام الخارطة الفلاحية لتحسين الانتاجية عبر التحكم في تقنيات الانتاج واستعمال المستلزمات ذات المردودية العالية، فضلا عن تأكيد انخراطنا في منظومة التحكم في الطاقة لما لها من انعكاسات على الكلفة والمردودية.

ولتحقيق هذه التوجهات يجب علينا التركيز على مجموعة من المستلزمات

منها على وجه الخصوص:

*** في مجال البحث العلمي والتكوين المهني:**

- تثمين نتائج البحوث العلمية وايصالها للفلاحين مع تنويع مجالات البحث لملاءمتها مع متطلبات ا لقطاع.

- العمل أكثر على الاستفادة من قطاع التكوين من أجل استغلال أفضل للتكنولوجيا

- مواصلة دعم الفلاحين بهياكل الإرشاد في مختلف الجهات والتركيز خاصة على المناطق السقوية

*** في مجال تأهيل الفلاحة:**

لقد أذن سيادة الرئيس منذ سنة 1998 بالشروع في تأهيل الفلاحة خاصة في قطاع الإرشاد والبحث العلمي والحاجة اليوم تدعو الى ضرورة مواصلة برامج التأهيل في مختلف حلقات المنظومات الفلاحية والمنظمة ستعمل مع المصالح المختصة على تأهيل عدد من الضيعات الفلاحية.

*** في مجال هياكل المساندة:**

لا شك أن تعاضديات الخدمات والشركات الفلاحية تلعب دورا هاما في تأطير الفلاحين وتزويدهم بمستلزمات الإنتاج.

ومنظمتنا وهياكلنا المهنية ومختلف الأطراف المعنية مدعوة الى التشجيع بقوة على بعث شركات وتعاضديات خدمات جديدة لا يقتصر عملها على التزويد بمستلزمات الإنتاج وإنما تضيف الى ذلك ترويج الإنتاج والتطوير الفني (التكنولوجي) لمنخرطيها بالتعاون مع الهياكل الإدارية والفنية بالمنظمة.

*** في مجال التصنيع الفلاحي:**

من القضايا الهامة المطروحة قضية الاندماج بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الفلاحي حيث ان مستوى تحويل المنتوجات الفلاحية وتصنيعها مازال ضعيفا لفقدان الترابط المهني بين الفلاحين والمصنعين ومنظمتنا بالتعاون مع

اتحاد الصناعة والتجارة ووزارة الصناعة ستعمل على وضع خطة تعاقدية بين المنتجين والمحولين من أجل التكامل بين الطرفين وارساء شفافية في التعاملات والإبتعاد عن مختلف الاشكاليات.

* في مجال التصدير:

يظل قطاع الفلاحة ضمن أهم كوكبة القطاعات المعنية بتحقيق رهانات التصدير، وقد أولى سيادة الرئيس عناية خاصة بهذا المجال منذ التحول المبارك وقد قطعت صادراتنا في إطار توجيهات سيادته أشواطا هامة ولكن طموحاتنا مازالت كبيرة ولذلك فنحن مدعوون خلال المرحلة المقبلة الى:

- العمل على استغلال أفضل للمميزات التفاضلية للسوق الأوروبية على مستوى مواسم الانتاج مع التركيز على تطوير الفلاحة البيولوجية.
- تشجيع عدد من المنتجين والهياكل المختصة على القيام بشراكة تشمل الإنتاج والترويج في الأسواق الخارجية مع التأكيد على تحقيق الجودة التي تتماشى ومتطلبات السوق العالمية.
- وسنعمل في منظمتنا على دعم الوحدة الخاصة بالتسويق وترويج المنتوجات الفلاحية.

* في مجال الصيد البحري:

يحتل الصيد البحري مكانة اقتصادية واجتماعية هامة وقد شهد تطورا كبيرا منذ التحول بفضل ما أذن به سيادة الرئيس من اجراءات مثالية واستثمارات كبيرة في مجال إحداث الموانئ وتأهيل القطاع، وقد فاقت هذه الانجازات 600 مليون دينار ويساهم حاليا في إحداث أكثر من 100 الف موطن شغل.

وسنعمل في مختلف هياكلنا بالتعاون مع الجهات المختصة على مواصلة هذه المجهودات للإرتقاء بالصيد البحري وتربية الأسماك الى الأهداف التي رسمها سيادة الرئيس في برنامجه الانتخابي.

وسنحرص أيضا على التكوين الميداني للعاملين مع مواصلة التوعية لترشيد

استغلال الثروة السمكية وحمايتها من الاستنزاف.

*** في مجال التشغيل:**

القطاع الفلاحي يستوعب حاليا عددا هاما من العمال الفلاحيين وهو قادر نتيجة التطورات الايجابية التي يشهدها على خلق فرص تشغيل جديدة.

وسنعمل بالتعاون مع مختلف الهياكل المختصة على خلق مزيد من فرص التشغيل وتشخيص المهن في مختلف القطاعات والتشجيع على بعث شركات جديدة من الفلاحين الشبان أصحاب الاختصاصات.

وانطلاقا من البرنامج الانتخابي لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي واعتمادا على خطابه المرجع في افتتاح أشغال المؤتمر الثالث عشر لمنظمتنا على الاتحاد مضاعفة مجهوداته من أ جل معالجة القضايا التي تساهم بصورة كبيرة في إعاقة بلوغ فلاحتنا أهدافنا الوطنية الكبرى وإيجاد الحلول الملائمة لها مع مختلف الجهات المختصة ومنها بالتحديد:

- موضوع المديونية خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين
- وأيضا تشتت الملكية
- شعارنا في ذلك مزيد التآزر والتضامن مع أهل المهنة.

وفي الختام أتقدم بالشكر والإمتنان لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي على الثقة الغالية التي وضعها في شخصي بترشيحي لتحمل المسؤولية الأولى في الاتحاد.

كما أتقدم بشكري وتقديري لكم جميعا على تجاوبكم مع توجهات سيادة الرئيس.

وأتقدم أيضا بالثناء والتقدير للتجمع الدستوري الديمقراطي ووزارة الفلاحة والموارد المائية وإطاراتها وكل الأجهزة والمؤسسات الوطنية التي تقدم لمنظمتنا الدعم والمعاضدة.

وعلى درب العمل والمثابرة والإخلاص لتونس الحاضر والمستقبل والوفاء

لرجل الوفاء سيادة الرئيس زين العابدين بن علي والالتزام بتنفيذ البرنامج الانتخابي لتونس الغد، نلتقي إن شاء الله وكل عام ومنظمتنا العتيدة بخير والعزة لتونس.

والله الموفق والمعين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من هو الرئيس الجديد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

السيد مبروك البحري الذي تم انتخابه رئيسا للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في أعقاب المؤتمر الوطني الثالث عشر لهذه المنظمة يجمع صفات أربع تجعل منه المؤهل بامتياز لشغل هذه الخطة فهو من عائلة فلاحية وينتمي الى منطقة فلاحية ومتحصل على شهادة عليا فلاحية وتحمّل مسؤولية وزير الفلاحة فضلا عن نضاله في صفوف التجمع الدستوري الديمقراطي الحزب الذي ائتمنه سيادة الرئيس **زين العابدين بن علي** على سياسة التغيير والإصلاح والذي تجمعه علاقات خاصة بالمنظمة الفلاحية التي تعد رافدا اساسيا لهذه السياسة.

وقد ولد السيد مبروك البحري يوم 4 مارس سنة 1943 بمدينة باجة وهو متحصل على شهادة مهندس تعليم فلاحي. وقد بدأ حياته النشيطة كمدرس بالمعهد الفلاحي بتيبار في ولاية باجة وذلك بين سنتي 1966 و1973 واستنادا الى نضاله في صفوف الحزب تولى من 1974 الى 1978 خطة كاتب عام للجنة التنسيق الحزبي بولاية باجة وبعد نجاحه في القيام بأعباء هذه المسؤولية انتقل الى العمل الجهوي في خطة معتمد أول بولايات القيروان (1978/1980) ومدنين (1980/1986) وجندوبة (1986/1987) ارتقى اثرها الى خطة وال، وقد تولى هذه المسؤولية السامية على التوالي في قبلي (1987/1991) والقصرين (1991/1993) وبن عروس (1993/1996) وأخيرا بسوسة (1996).

وفي جانفي 1997 عين وزيرا للفلاحة وفي سنة 1998 انتقل الى العمل الديبلوماسي حيث تم تعيينه مندوبا عاما أي سفيرا مفوضا وفوق العادة للجهورية التونسية بطرابلس بالجماهيرية الليبية الشقيقة وقد تحمل هذه

المسؤولية الهامة في الجهاز الديبلوماسي التونسي الى نهاية 2004 .

والسيد مبروك البحري متزوج وأب لثلاثة أبناء ويحمل الصنف الثاني من وسام الجمهورية.

صور تجسم أجواء الانتخابات في المؤتمر

رئيس المنظمة الفلاحية الجديد يلقي كلمة الاختتام في المؤتمر

الرؤساء الذين تداولوا على رئاسة المنظمة الفلاحية وهم على التوالي (من اليمين)
محمد غديرة وتوفيق الهيد وعبد الباقي باشا ومبروك البحري

البرنامج العام للمؤتمر

ياسمين الحمامات 16-17-18 افريل 2005

* السبت 16 افريل 2005

* الحصة الصباحية: الجلسة الممتازة بقصر الرياضة بالمنزه

- الساعة 13: فطور الغداء للمؤتمرين بإقامة ديار المدينة / ياسمين الحمامات

* الحصة المسائية: (المكان: قصر المؤتمرات بديار المدينة / ياسمين الحمامات)

- الساعة 16.00
- استقبال النواب و ضيوف المؤتمر
- تلاوة ما تيسر من القرآن الكريم
- كلمة ترحيبية يلقيها السيد عبد الباقي باشا
- تلاوة الفاتحة ترحما على روحي عضوي المجلس المركزي اللذين التحقا بجوار ربهما بين مؤتمرين
- جلسة تكوين مكتب المؤتمر برئاسة اكبر النواب سنا
- فترة استراحة
- الساعة : 17.00
- كلمات ضيوف المؤتمر
- عرض التقريرين الادبي والمالي
- الساعة 19 و 30 دق:

- تكوين اللجان:
- لجنة تحقيق النيابات
- لجنة الهياكل والنظام الاساسي
- لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- لجنة المالية
- لجنة الصيد البحري
- لجنة اللائحة العامة
- لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- الساعة 20.30 دق
- رفع الجلسة المسائية

* الاحد 17 افريل 2005 :

* الحصة الصباحية : (المكان : اقامة المدينة)

- الساعة: 8.30 دق انطلاق اشغال اللجان والنقاش العام
- الساعة : 12.45 دق:
- رفع الجلسة الصباحية
- الساعة : 13.00
- فطور الغداء

* الحصة المسائية:

- الساعة 15.00
- مواصلة اشغال اللجان والنقاش العام
- الساعة: 20.00
- رفع الجلسة المسائية

- الساعة 21.00
- العشاء

* الاثنين 18 افريل 2005

* الحصة الصباحية : (المكان: اقامة المدينة)

- الساعة : 8.30 د ق
- استعراض مشاريع لوائح لجان المؤتمر
- الساعة : 10.00
- الشروع في الردود
- الساعة : 12.00
- المصادقة على التقريرين الادبي والمالي
- الساعة : 13 و 30 دق
- فطور الغداء

الحصة السائية:

- الساعة : 16
- انتخاب المجلس المركزي

قائمة الوفود العربية المشاركة في المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

المنظمة	البلد	اسماء اعضاء الوفد وصفتهم
الاتحاد المغربي للفلاحة	المملكة المغربية	السيد الحاج المعطي بنقدور/ رئيس السيد ادريس بلفاضة / عضو
الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين	المملكة الهاشمية الاردنية	السيد جمال المقابلة / رئيس السيد فالح الفايز / عضو
المؤسسة التعاونية الاردنية	المملكة الهاشمية الاردنية	السيد فخري احمد محمد ياسين: رئيس جمعية الفوسفات التعاونية السيد محمود عقلة السيوف: رئيس الاتحاد التعاوني الاقليمي السيدة زينب احمد محمد المومني : عضو مجلس ادارة الاتحاد الأنسة ايناس شطناوي
النقـــابة العامة للفلاحين والمربين	الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى	السيد احمد بوحلالة: رئيس السيد احمد العموري
الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي	جمهورية مصر العربية	السيد قدري محمد عبد الحليم: سكرتير عام الاتحـــاد

		السيد السعيد احمد البيلي : امين صندوق الاتحاد السيد حماد مصطفى: عضو مجلس ادارة الاتحاد
الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب	الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى	السيد منصور حسين اطبيقة / الامين العام السيد عطا الله محسن كليب / الامين العام المساعد السيد عبد الفتاح الطرابلسي مستشار الاتحاد
الغرفة الوطنية الفلاحية	الجزائر	السيد محمد بوحجار / رئيس
الاتحاد الكويتي للمزارعين	الكويت	السيد محمد زين الشتلي / نائب رئيس مجلس ادارة الاتحاد السيد جاسم حسن الوزان / امين صندوق مجلس ادارة الاتحاد
الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني	الجمهورية اليمنية	السيد محمد محمد بشير/ رئيس السيد احمد عبد الله الملك: عضو السيد جواد نصر العريف / عضو

Liste des Invités Etrangers au 13éme Congrès National de l'Union Tunisienne de l'Agriculture et de la Pêche

Organisation/Pays	Nom et qualité des participants
Fédération Nationale des Syndicats d'Exploitants Agricoles (FNSEA) **FRANCE**	**M.Christian GELY** Administrateur à la FNSEA (représentant du Président LEMETAYER)
Assemblée Permanente des Chambres d'Agriculture (APCA) **FRANCE**	**M. Guy GIVA** Responsable des questions méditerranéennes à l'APCA et Président da la Chambre d'Agriculture de l'Aude
Confederazione Italiana Agricoltori (CIA) **ITALIE**	**M.Giuseppe POLITI** Président **M.Francesco Serra CARACCIOLO** Responsable Relations Internationales **M. Carmelo GUERRIERI**

المؤتمر في الصحافة الوطنية

المؤتمر الوطني 13 للإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

565 نائبا بحضور كتلة نسائية هامة

ـ نحو التوسيع في قاعدة أعضاء المجلس المركزي

الصحافة

انطلقت أشغال المؤتمر 13 للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري مساء امس السبت بالحمامات والذي يتواصل ثلاثة أيام.

وينعقد المؤتمر تحت شعار نحو «فلاحة حديثة ودخل افضل للفلاح» ويحضر المؤتمر عدة منظمات فلاحية قطرية عربية واجنبية مثل الجزائر وليبيا والمغرب والاردن والكويت وفرنسا وايطاليا الى جانب مشاركة بعض المنظمات الاقليمية والدولية على غرار المنظمة الدولية للمنتجين الفلاحين.

ويبلغ عدد المؤتمرين 565 نائبا ونجد اكثر من عشر المؤتمرين من النساء الفلاحات.

وافادنا مصدر مأذون بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ان المؤتمر سيتولى انتخاب المجلس المركزي والبالغ عدد اعضائه حاليا 60 نائبا وسبق للمجلس المنعقد آنفا ان رفع توصية للمؤتمر للتوسيع من قاعدة المجلس الى 80 نائبا وهو ما يتوقع المصادقة عليه اليوم، وقد ترشح لعضوية المجلس المركزي 124 عضوا يتولى المؤتمر انتخاب الحصة المعدلة... وفي هذا الصدد صرح لنا مصدر مسؤول بالاتحاد بأن التوسيع من قاعدة المجلس المركزي مرده الحرص على تمثيلية كل الجهات مع افراد تواجد المرأة في المجلس المركزي بنسبة 10٪ الى جانب تأمين مثل هذه النسبة للبحارة ايضا.

ويتولى المجلس المركزي المنتخب بمعية رؤساء الاتحادات الجهوية انتخاب رئيس المنظمة ثم تتم عملية انتخاب بقية اعضاء المكتب التنفيذي البالغ عددهم 19 عضوا، وتبلغ حصة تواجد المرأة في هذا الهيكل القيادي 10٪ وهو ما يساوي تواجد امرأتين في المكتب التنفيذي...

ومما يسترعي الانتباه هو تواجد المرأة الفلاحة بهذه الكيفية في هذا المؤتمر، وهي قفزة نوعية استطاعت المرأة الفلاحة تحقيقها، ذلك ان تواجد المرأة في الحقول وغابات الزيتون كعاملة فلاحية امرا عاديا ولكن تواجدها الفاعل في مؤتمرات وهياكل مهنية في منظمة فلاحية امرا جديدا ليس في بلادنا فحسب وانما في عديد المنظمات الفلاحية في مختلف بلدان العالم لطبيعة هذا القطاع التقليدي والمحافظ ولكن المرأة التونسية في مثل هذا المؤتمر تشكل كتلة من الاصوات تمثل على الاقل 10٪ من مجموع النواب علما وان جانبا كبيرا من المؤتمرات في سن الرشد دون بلوغ عتبة الكهولة بما يقيم الدليل على ان الفلاحة وهياكلها بدأت هي الاخرى تغري النساء لاحتلال مواقع قيادية بها.

وقال لنا مصدر مأذون بالمنظمة الفلاحية بان المكتب التنفيذي سيشهد هو الآخر نسبة من التجديد باعتبار ان رئيس المنظمة السيد عبد الباقي باشا لم يجدد ترشحه الى جانب عضوين آخرين في المكتب التنفيذي وهما السيدان البصيري العزيزي وحمادي التومي.

ومن المنتظر أن يواصل المؤتمر اشغاله بتلاوة التقريرين الادبي والمالي.

سارة عبد المقصود

(الصحافة): 17 أفريل 2005

الثروة الاستراتيجية والأمن الغذائي

أشرف الرئيس زين العابدين بن علي صباح أمس على افتتاح أشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وألقى بالمناسبة خطابا مرجعيا هاما أكد من خلاله مجددا أن القول في فلسفة الاصلاح والتغيير مقترن جدليا وعمليا بالفعل والانجاز وأن المشاريع المعلن عنها مهيأة يوما للانجاز السريع والمباشر

ومن هذا المنظور بالذات دخلت بلادنا مرحلة استكمال كافة مقومات تطورها التنموي طبقا للبرنامج الانتخابي لرئيس الدولة والرامي إلى تأسيس جمهورية العد اد أن بناء المجتمع المتمدن والمتحرر مرتبط بسلامة المسار التنموي المشبع والارتقاء الاجتماعي المحرر ومن حقنا القول اليوم أن بلادنا قد ثبتت استقرارها وأكدت قدرتها على رفع جميع التحديات الطارئة واختارت الطريق المثلى التي تيسر لأبنائها ادراك أهدافهم الحضارية

وفي صميم هذا التمشي الذي صاغه بحكمة ودراية وروح انسانية عالية الرئيس زين العابدين بن علي تتنزل الأرقام والشواهد والدلالات الموكدة لما حققته بلادنا من تقدم على جميع المستويات وتبشر بأن مرحلة جديدة من الظفر والارتقاء قد فتحت أمام التونسيين هي حتما مرحلة استكمال المنظومة الاصلاحية وتجسيم كل الأهداف الطموحة

وتبقى الفلاحة من أهم العناصر الاستراتيجية في مسيرتنا التنموية الشاملة اعتبارا لدورها الأساسي في تأمين ازدهار بلادنا ومناعتها وديمومتها كمصدر للخصوبة والعطاء والاضافة لذلك كانت بلادنا سباقة منذ تحول السابع من نوفمبر 1987 في اجراء اصلاحات كبرى على القطاع الفلاحي واتخذ رئيس الدولة اجراءات عديدة لتطوير الباته وتحديث أساليبه الانتاجية وادماجه في الدورة التكنولوجية والاحاطة بالعاملين فيه وتيسير الاستثمار في كافة مجالاته وياتي خطاب سيادته المحتفل بالاجراءات الاضافية الرائدة ليعطي دفعا جديدا لهذا القطاع الاستراتيجي الذي يعتبر اليوم من أكبر الرهانات المطروحة على كافة الدول والتي انطلق العديد منها بناء على دراسات الخبراء في وضع مخططات مستقبلية لتعبئة مواردها الفلاحية وايجاد موارد موازية لها واحكام توظيف هذه الثروة الطبيعية توظيفا يضمن لها كسب الرهان حاضرا ومستقبلا وحماية أمنها الغذائي

ان تاريخ بلادنا مرتبط في جانب منه بهذه الثروة الطبيعية وان ديمومة تونس الخضراء تكمن في الاستعداد كما ينبغي لطوارئ الزمن وهو ما تجلى عبر المكاسب التي تحققت في هذا المجال وان القرارات والمقاربات التي تضمنها خطاب رئيس الدولة من شانها أن تزيد في تدعيم خصوبة هذه الأرض المعطاء وتأمين احتياجاتنا الغذائية على المدى الطويل وتمكين بلادنا من احتلال موقعها كمصدر هام للانتاجات الفلاحية على الساحة الدولية

• الصريح

الشروق الزرع... والحصاد

حين تكون النظرة استراتيجية تأتي السياسات والتوجهات مستجيبة لمتطلبات هذه النظرة.. ويأتي التمشي منصهرا في اطار منظومة متكاملة توفر الوسائل والأدوات لتحقيق الهدف الكبير.. والنظرة التي بلورها الرئيس بن علي للقطاع الفلاحي منذ التغيير هي نظرة استراتيجية ترقى الى مستوى أهمية هذا القطاع الحيوي والمصيري في اقتصاد البلاد وفي حياة العباد..

ومنذ البدء أعلنها الرئيس بن علي صريحة مدوية «لا استقلال لشعب يستورد غذاءه من وراء البحر».. وحين يرفع هذا الشعار بما فيه من أبعاد ودلالات عميقة فإن الاجراءات والخطوات العملية تأتي في حجم الرهان وقادرة على رفع التحدي الكبير المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي.

والناظر الى واقع القطاع الفلاحي والى كل تفاصيله وتفرعاته وحتى الى مصاعبه ومشاكله والنقلة النوعية التي شهدها منذ التحول.. والناظر كذلك الى واقع أهل القطاع من فلاحين صغارا كانوا أو كبارا ومن عملة فلاحيين. وما شهدته ظروفهم وأحوالهم من تحول نحو الأفضل، يدرك بالعين المجردة أن ثورة هادئة وعميقة قد تمّ انجازها بالفعل على هذه الأرض الطيبة لتبقى خضراء على الدوام..

ذلك أن الحوافز والتشجيعات التي أقرّت والقوانين والاصلاحات التي اعتمدت، والمساعدات التي قدمت في سنوات الجفاف خاصة، قد خلقت قناعة لا تتزحزح عند أهل القطاع وتعدادهم بمئات الآلاف.. ومفادها أن القطاع الفلاحي في فكر بن علي وفي مشروعه المجتمعي وهو ركيزة أساسية وهو محور رئيسي تتآلف حوله جلّ القطاعات الأخرى من صناعة وخدمات وغيرها.. وهذا العنصر أساسي وجوهري في تحفيز الفلاحين وفي شدّهم الى أرضهم وفي دفعهم الى ريّها بالعرق والجهد وهم مطمئنون الى مستقبلهم كأفراد وأسر والى مستقبل شعبهم وبلادهم.. وليس سرا، وليس من قبيل التبجّح القول اليوم بأن بلادنا قد حققت الاكتفاء الذاتي في جلّ المواد والمنتوجات الفلاحية الأساسية.. وأكثر من هذا فإن خير هذه الأرض الطيبة فاض لتتحول المنتوجات الفلاحية الى عنصر هام في جدول المنتوجات التي تصدرها بلادنا.. هذا علاوة على نسيج الصناعات الغذائية التحويلية الذي قام حول هذا القطاع والذي يستقطب أعدادا هامة من اليد العاملة ويفتح المزيد من آفاق التصدير.. واليوم، وحين يصرّ رئيس الدولة على الاشراف بنفسه على افتتاح مؤتمر الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في دورته الثالثة عشرة فإن هذه الحركة تكتسي مدلولين على الأقل:

- الأول: هو حرص رئيس الدولة على مصافحة أهل هذا القطاع المكافح تثمينا لجهودهم الجبارة في مجال احلال الوفرة والنهوض بهذا القطاع.

- الثاني: هو حرصه على مزيد تحسيسهم واستنفار جهودهم الخيّرة لتحقيق القفزة النوعية الثانية والنهائية التي يحتاجها قطاع الفلاحة ليبلغ بنا شاطئ الأمان ويمكّن البلاد نهائيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجسيد الأمن الغذائي في كل أبعاده دعما لاستقلال البلاد ووقفا لمزيف العملة الصعبة الذي يسببه التوريد.

وهذان البعدان يلتقيان في واقع الأمر ليضعا أهل القطاع وكل المتدخلين أمام مسؤوليتهم المزدوجة في الارتقاء الى مستوى الحوافز والتشجيعات والثقة الغالية التي يضعها فيهم رئيس الدولة.. وفي مزيد الانكباب والبذل في الأرض والبحر لاستخراج المزيد من الخيرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي الشامل الذي يحقق الأمن الغذائي ويمكن من الضغط على الأسعار من خلال الوفرة..

وكسب هذا الرهان في المتناول بتوفر الارادة السياسية المصممة وبانصراف أهل القطاع الى مزيد البذل والعطاء.. والأكيد أن الحصاد لن يكون في الأخير إلا من قبيل الزرع..

* عبد الحميد الرياحي

(الشروق): 17 أفريل 2005

Paroles du *Quotidien*

Aux grands enjeux, les grands moyens

Pilier fondamental de l'économie nationale et un de ses secteurs les plus stratégiques, le secteur agricole se voit désormais assigné de nouvelles missions, voire de nouveaux défis à relever.

Par-delà la réalisation de l'auto-suffisance alimentaire, toujours hissée en priorité absolue par tout projet de développement national, le secteur agricole est aujourd'hui appelé, à la lumière des grandes mutations du marché international, à faire face à de grands défis inhérents à la mondialisation et à l'aggravation de la conjoncture extérieure.

La rude concurrence au niveau de l'exportation, les mutations profondes des standards internationaux de qualité, toujours revus à la hausse, pèsent désormais très lourd sur le secteur agricole dans le monde et notamment dans les pays où ce secteur reste largement tributaire de la conjoncture internationale.

Les enjeux sont également plus sérieux pour les pays émergents dont la majorité sont dépendants de la bonne santé du secteur agricole et de sa capacité à résister aux changements climatiques d'une part et de la conjoncture internationale d'autre part.

Ayant toujours su doter le secteur des mécanismes lui permettant sa bonne marche, la Tunisie a pu garder les grands équilibres du secteur agricole en dépit des années de sécheresse successives.

L'intérêt constant accordé par la direction politique à l'agriculture, et qui s'est toujours concrétisé par des mesures et incitations en faveur du secteur et de ses acteurs a permis jusque-là de doter le secteur agricole des principaux atouts nécessaires à sa dynamisation et à la promotion de sa compétitivité !

Conscient de l'apport considérable du secteur dans l'œuvre du développement national, le Chef de l'Etat n'a de cesse de rappeler la nécessité de lui conférer un surcroît d'efficience et de rentabilité. Et c'est là le message-clé qu'il a véhiculé, hier, en présidant le Congrès des professionnels du secteur.

Les mesures annoncées à l'occasion par le Chef de l'Etat sont à même de doper le monde des professionnels et de leur permettre de jouer leur rôle, avec plus d'efficience dans le circuit économique, car pour faire face aux grands enjeux, il faut disposer de grands moyens.

S.B.

Le quotidien: 17 avril 2005

في الصميم

بفضل الاستراتيجية الرئاسية الإستشرافية ...

فلاحة عصرية توفر الأمن الغذائي والمردودية العالية الاقتصادية

يمثل اشراف الرئيس زين العابدين بن علي على افتتاح اشغال المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري السبت الماضي دليلا ساطعا على ما يوليه سيادته من عناية موصولة ورعاية شخصية فائقة لقطاع الفلاحة بكافة مكوناته باعتباره «قطاعا استراتيجيا له دور حيوي في ضمان التنمية المستديمة وتحقيق الامن الغذائي» مثلما ورد في الخطاب المنهجي الذي القاه قائد التغيير بهذه المناسبة.

وتتبين الاهمية الكبرى للقطاع الفلاحي من خلال ما اسائر به من اهتمام خاص واحاطة مركزة ضمن البرنامج الانتخابي لسيادة الرئيس (2004-2009)، كما انها تتجلى في تلك القرارات الحكيمة والاجراءات الصائبة التي اعلن عنها ضمن خطابه المرجع والتي شملت مجالات حيوية بالغة الخاصر ومستقبل الفلاحة التونسية حيث اهتمت بالموارد المائية والتنظيم العقاري للاراضي والتعليم والتكوين المهني الفلاحي والفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي والاجتماعي وتطوير المنتوج الفلاحي وكسب رهان المنافسة.

والاكيد ان ما حققته الفلاحة التونسية منذ بداية التحول من تطور نوعي وكمي يعود بالاساس الى ما حظيت به من تشجيعات وحوافز ومساندة من لدن سيادة الرئيس شخصيا بما اتاح الظروف المواتية لتحقيق ارقام قياسية في مجال توفير العديد من المنتوجات الفلاحية «الاستراتيجية» مثل الحبوب وزيت الزيتون والالبان والخضر والغلال.

وقد سعت بلادنا بفضل الاستراتيجية الاستشرافية الحكيمة التي ارسى دعائمها سيادة الرئيس ورعاها بالمتابعة والتعهد شخصيا الى ان تحقق نتائج باهرة في مجال تحقيق امنها الغذائي، وتوفقت بفضل انخراط المجموعة الوطنية في هذه الاستراتيجية في الاقتراب اكثر فاكثر من الاهداف المنشودة وذلك بالرغم من الظروف الطبيعية والمناخية التي لم تكن دوما ملائمة وتطور تكاليف الانتاج وهي ظاهرة سائدة في جميع دول العالم، امكن لنا التحكم فيها بفضل منهجية دعم موضوعية وعقلانية للمنتجين، التزمت بما تتطلبه شروط المنافسة النزيهة وفق المعايير والمواصفات المتفق بشأنها دوليا.

ومن ابرز مقومات تطور الفلاحة التونسية منذ بداية التحول انها تطورت في اهدافها وغاياتها والاساليب المتبعة من اجل تفعيلها على ارض الواقع، والتي ارتكزت اساسا على الايمان بضرورة وجدوى اضفاء قيمة مضافة حقيقية على كافة المنتجات الفلاحية بما يؤهلها للارتقاء الى مستوى كسب رهانات المنافسة المتصاعدة في السوق الوطنية والاسواق المحلية.

وبفضل التشجيعات والحوافز التي اقرت في هذا المجال حققت المنتجات الفلاحية التونسية ومنها زيت الزيتون والتمور وبعض الغلال ومنتوجات الصيد البحري ارقاما قياسية بالرغم من حدة المنافسة، الامر الذي تطلب مجهودات اضافية لرفع في الانتاج قصد الاستجابة للطلبات الخارجية المتزايدة باستمرار.

وبفضل الشراكة التي اصبحت قائمة بين المنتجين ومختلف الاعوان الاقتصاديين المتدخلين الاخرين من مصدرين ومحولين للمنتجات الزراعية تمت تحقيق نتائج ايجابية للغاية، تجسمت في انتاج وفير كميا وجيد نوعيا يستجيب لبنية عالية من متطلبات السوق الوطنية ويوفر فائضا مهما قابلا للتصدير نحو الاسواق التقليدية التي اقيمت التعامل معها او اسواق جديدة استطاعت اقتحامها بفضل المجهودات المبذولة.

وفي هذا السياق بالذات تبرز الدعوة الحكيمة من قبل سيادة الرئيس لارساء شراكة حقيقية وفعلية بين المنتجين والمصدرين قوامها الثقة المتبادلة وتؤمن المصالح المتبادلة وفق قيم التآزر ومبادىء التعاون التي اصبحت تمثل القاسم المشترك بين كافة مكونات المجتمع التونسي التي تضطلع كل فضل ما يكون بالدور الموكول اليها من موقع المسؤولية التي تتحملها في المنظومة الاقتصادية الوطنية بمفهومها الواسع.

ولابد من التنويه في هذا السياق بعقلية التكافل والتعاون بين المنتجين الفلاحيين وكل من المصدرين الى الخارج والمسوقين داخليا والصناعيين الذين ما انفكوا يضطلعون بدور هام وكبير في مجال الاستغلال الافضل والاجود للمنتجات الفلاحية من خلال تحويلها الى مواد غذائية قابلة لتسويق باسعار معقولة تستفيد منها كافة الاطراف.

وعلى كل هذه الاطراف مثلما اكد ذلك سيادة الرئيس ان تنظر الى المستقبل نظرة استشرافية تتميز بالواقعية والعقلانية وان توظف على احسن وجه التقاليات التبادل التجاري التي وقعتها بلادنا مع العديد من الدول الشقيقة لان امكانيات الاستفادة المتاحة هامة زاهرة وواعدة في المستقبل ولابد من التعامل معها بحذر وحرص على الاستفادة منها قدر الامكان.

والثابت ان الاستراتيجية الوطنية المستقبلية التي تستند الى تحديث القطاع الفلاحي واكسابه مزيدا من الجدوى سوف توفر الظروف الملائمة والفرص المناسبة ليكون القطاع الفلاحي المسند من القطاعات الاقتصادية الاخرى الصناعية والتسويقية والخدمات احدى قاطرات الدفع للاقتصاد التونسي والفلاحة التونسية نحو غد يبشر بالمزيد من الخيرات والانتاج الوفير وفق تطلعات المجموعة الوطنية وحرص صانع التغيير.

البيان

Travaux du 13e Congrès de l'Utap

Gratitude au Président Ben Ali pour sa stratégie efficiente

La Presse — Parmi les 365 congressistes, de toutes les régions, représentant les diverses activités organisées au sein de l'Utap, l'enthousiasme était, hier, au deuxième jour de ces 13e assises, à son point culminant, suite au discours stimulant et mobilisateur prononcé samedi par le Président Ben Ali à l'ouverture du congrès de l'organisation. Et les dizaines de délégués qui ont pris la parole n'ont pas manqué de se faire l'écho de l'ensemble de la famille de l'agriculture pour exprimer leur gratitude pour les importantes et nouvelles mesures annoncées, autant que pour l'ensemble de la «stratégie payante que le Président de la République a mise en œuvre depuis de longues années, et dont les fruits sont cueillis aujourd'hui par la communauté nationale en termes d'autosuffisance alimentaire, de contribution au produit intérieur brut et aux exportations.

Les orateurs se sont montrés particulièrement fiers des réalisations accomplies et des performances enregistrées grâce à la conjugaison des efforts sous la conduite du Président de la République, et à sa détermination propre, sans répit, afin de traquer les faiblesses, d'aplanir les difficultés et d'appuyer les différentes catégories d'agriculteurs et de marins-pêcheurs.

(Suite en page 4)

Travaux du 13e Congrès de l'Utap

Gratitude au Président Ben Ali pour sa stratégie efficiente

(Suite de la page 1)

Les intervenants, tout en incitant à la réflexion pour améliorer les performances de notre agriculture et la préparer à relever les défis, ont tenu à mettre en évidence l'impact décisif des multiples mesures incitatives qui ont permis de conforter le bond qualitatif de l'initiative et de l'effort d'innovation au sein de la profession, et sur la tendance bien heureuse à moderniser les équipements, les outils de travail et les techniques d'exploitation.

Depuis le Changement, comme l'a rappelé le Président Ben Ali dans son discours, à l'ouverture du congrès, la production nationale du secteur a augmenté de 50%, permettant, aujourd'hui, la couverture de l'essentiel de nos besoins en produits alimentaires. Et cette production s'est considérablement diversifiée et modernisée, grâce à un recours de plus en plus appuyé aux technologies nouvelles, aux semences sélectionnées et au développement des périmètres irrigués.

Réalisations hydrauliques : une réussite inespérée

Quant aux réalisations accomplies en matière de ressources hydrauliques, elles constituent, aux yeux de plus d'un intervenant, parmi les délégués du congrès, «*un grand rêve marocainement concrétisé*» par la Tunisie du Changement. «*Rendons grâce à Dieu et hommage au Président Ben Ali pour cette grande réussite inespérée*», a lancé sentencieusement un orateur, hier, en fin de soirée, en séance plénière.

Des délégués ont émis le vœu de voir se généraliser les laboratoires régionaux de détection et d'analyse des résidus de pesticides, «*afin d'être en mesure de relever au mieux les défis de qualité, d'innocuité et de compétitivité, à un moment où la mondialisation et l'ouverture du marché national exigent une mise à niveau optimale de notre production*».

Un orateur a évoqué la nécessité de consolider le rôle de la profession et appelé à prévoir, autant que faire se peut, des locaux pour toutes les unions locales de l'Utap.

Un autre délégué estime, pour sa part, que l'agroalimentaire devrait de nouveau être placé sous la tutelle du ministère de l'Agriculture, afin de permettre «*une bonne coordination*».

Le débat général en séance plénière a ainsi montré une animation significative et un enthousiasme à la mesure des espoirs placés par la communauté nationale dans ce secteur stratégique clé de l'économie nationale. Les multiples orateurs des différentes régions du pays et des divers secteurs du domaine ont soulevé un nombre important de problématiques, de situations et de faiblesses, dans l'esprit d'assurer de nouvelles avancées du secteur et du pays. Ils ont, dans l'enthousiasme, réaffirmé leur engagement à agir dans le sens de la meilleure concrétisation du programme électoral du Président Ben Ali et plus particulièrement son 10e point : «Pour une agriculture moderne et un revenu meilleur pour l'agriculteur».

Faire face à la concurrence

Amorçant un palier supérieur dans l'organisation des agriculteurs et des marins-pêcheurs en vue d'accompagner les nouvelles attentes de l'économie nationale, ce 13e congrès de l'Union tunisienne de l'agriculture et de la pêche n'a pas manqué de mettre l'accent sur l'importance du rôle de l'Union dans l'encadrement et l'assistance des professionnels et dans la dynamisation de leur contribution en vue de gagner les enjeux de l'avenir face à l'acuité de la concurrence sur les marchés.

Parallèlement à la séance plénière, les travaux du congrès se sont également poursuivis en commissions, sur la base de projets de motions spécifiques, dans le cadre de six commissions : la commission des structures et du statut, la commission des affaires économiques et sociales, la commission des finances, la commission de la pêche, la commission de la motion générale et la commission des relations extérieures et de la coopération internationale.

Aujourd'hui, lundi, dernier jour du congrès, verra l'élection du conseil central de l'Utap qui comporte 60 membres, lequel procédera, à son tour, en séance élargie aux 24 présidents des unions régionales, à l'élection du président de cette prestigieuse organisation nationale, puis de son bureau exécutif de 20 membres. Sachant que 124 candidats se sont présentés en vue du conseil central et que M. Abdelbaki Bacha, qui préside le congrès, n'est pas candidat.

M'hamed JAÏBI

BEN ALI À L'OUVERTURE DU 13e CONGRÈS DE L'UTAP

Consolider le rôle de l'agriculture dans le processus de développement durable

La moyenne de production agricole a été relevée de 50% depuis le changement grâce aux incitations et avantages institués par l'Etat et qui ont eu un effet positif sur le renforcement de l'esprit d'initiative et la contribution du secteur privé à l'investissement.

C'est en ces termes que le Président Ben Ali a évalué les résultats enregistrés par notre agriculture exhortant à l'élargissement de l'adhésion des agriculteurs aux structures professionnelles pour faciliter l'encadrement de l'action agricole dans toutes ses étapes, à l'instar de l'agriculture dans les pays développés.

Tels sont les axes du discours prononcé par le Chef de l'Etat, samedi, à l'ouverture du 13e congrès de l'Union Tunisienne de l'Agriculture et de la Pêche.

LE PRÉSIDENT BEN ALI PRONONÇANT SON DISCOURS A L'OUVERTURE DU CONGRÈS DE L'UTAP

Dans son discours, le Président Zine El Abidine Ben Ali a affirmé que la conjonction des efforts des agriculteurs, leur persévérance dans le travail de la terre et leur gestion judicieuse des ressources sont des impératifs indispensables pour élever l'agriculture au niveau souhaité et en faire une agriculture moderne et prospère, nantie d'acquis en constante évolution et de potentialités humaines de qualité.

Le Chef de l'Etat a fait valoir la place éminente que son programme électoral accorde à l'agriculture en tant que secteur stratégique, pour réaliser la sécurité alimentaire, consolider son rôle dans le processus du développement durable et améliorer le revenu des agriculteurs.

D'importants acquis

Après avoir rappelé les réalisations et les acquis importants dont a bénéficié le secteur, le Président Zine El Abidine Ben Ali a annoncé une série de nouvelles mesures visant à promouvoir davantage l'agriculture tunisienne, à renforcer son rendement à lui conférer l'efficience requise, en dépit des grands défis inhérents à la mondialisation et de l'aggravation de la concurrence extérieure.

Réaliser l'autosuffisance alimentaire

Le discours du Président Zine El Abidine Ben Ali a été maintes fois interrompu par les applaudissements nourris de l'assistance qui manifestait ainsi son adhésion aux mesures visant à impulser le secteur agricole auquel le Chef de l'Etat accorde un soutien constant en vue de la réalisation de l'autosuffisance alimentaire.

Notons qu'au début de la séance, M. Abdelbaki Bacha, président de l'Union tunisienne de l'agriculture et de la pêche, avait prononcé une allocution dans laquelle il a exprimé, au nom des agriculteurs et des marins pêcheurs, ses vifs remerciements et sa profonde gratitude au Président Zine El Abidine Ben Ali pour la haute attention dont il entoure l'ensemble des agriculteurs et le soutien qu'il leur accorde pour les inciter à redoubler d'efforts en vue de développer ce secteur et de contribuer activement à la concrétisation des orientations et des objectifs ambitieux contenus dans le programme électoral présidentiel.

Tunis Hebdo: 18 avril 2005

تقدير للرئيس من المشاركين في المؤتمر الوطني 13 للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

تثمين مضمون خطاب رئيس الدولة في افتتاح المؤتمر

إكبار للإجراءات الرئاسية الرائدة

تلقى الرئيس زين العابدين بن علي من الفلاحين والإطارات الفلاحية والبحارة المشاركين في المؤتمر الوطني 13 للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الذي انعقد بالحمامات برقية ثمّنوا فيها عاليا ما تضمنه الخطاب البرنامج الذي ألقاه رئيس الدولة في افتتاح المؤتمر من عمق في التحليل وسداد في الرؤى وطموح مكبرين ما أعلن عنه سيادته من إجراءات وقرارات رائدة تترجم الحرص الثابت على توفير أفضل الظروف للفلاحة والفلاحين.

كما أكد المؤتمرون في هذه البرقية حرص المنظمة الفلاحية على مضاعفة الجهود للاضطلاع بدورها كاملا في توعية الفلاحين والبحّارة وتأطيرهم ومزيد تفعيل إسهاماتهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وفي تجسيم محاور البرنامج الانتخابي الرئاسي ولاسيما محوره العاشر «نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح» الذي اتخذ شعارات لمؤتمر المنظمة الفلاحية.

(**الحرية**): 19 أفريل 2005

وطنية

مؤتمر الفلاحين في يومه الثاني:

حركية بارزة داخل الكواليس الانتخابية

الحمامات ـ الاسبوعي

بحضور فل عما سجل خلال الجلسة الافتتاحية العامة استأنف مؤتمر الفلاحين اشغاله صباح الاحد بالنقاش العام الذي استأثرت فيه المشاكل والمشاغل المطروحة منذ سنوات على اهتمام المؤتمرين ومنها مشكلة المديونية وشطط فوائد القوائض البنكية وارتفاع سعر الماء وكلفة مستلزمات الانتاج وتشتت المستغلات الفلاحية واشكاليات تأهيل القطاع وتفاقم المشاكل العقارية للاراضي.

علما انه في الوقت الذي كانت فيه مجموعات محدودة مقارنة بالعدد الاجمالي للمؤتمرين تتابع التدخلات واشغال اللجان كانت الحركية داخل الكواليس خارج القاعة العامة لاسيما بالمقاهي المحاذية لقاعة المؤتمر والبهو الرئيسي نشطة ومتحمسة معلنة عن بدء التسخين للانتخابات المقررة لساعة متأخرة من هذا اليوم ـ الاثنين ـ حيث سيتنافس 124 مترشحا على عضوية المجلس المركزي المتوقع ان يرتفع عدد مقاعده الى ثمانين مقعدا في اطار مزيد التفتح على الجهات وذلك وفق نظام الحصص بما يؤمن تمثيلية منصفة لكافة المناطق حسب التصور الانتخابي الجديد الذي تم طرحه.

وسيتولى 556 نائبا في المؤتمر انتخاب المترشحين مع الملاحظة ان تحديد تمثيلية النواب تمت على اساس احتساب نائب عن كل 500 منخرط اضافة الى ممثلين عن الجامعات القطاعية والمرأة الفلاحة والبحارة.

وقد تميزت ولاية نابل بتسجيلها اكبر عدد من النواب 49 نائبا تليها صفاقس والقيروان بـ 42 نائبا لكل منهما في حين كانت ولاية توزر الاقل تمثيلية بـ 6 نواب ثم اريانة بـ 9 نواب.

مرحلة جديدة

ومن خلال الاصداء العامة التي وافانا بها بعض المؤتمرين لمسنا تطلعا الى فتح صفحة جديدة واعدة في مسيرة المنظمة تمنح دفعا اقوى لمشاغل العائلة الفلاحية الموسعة نحو العمل على فضها معولين في ذلك على التركيبة الجديدة للمركزية الفلاحية التي ستنبثق عن المؤتمر وان كان تأكد منذ اليوم الاول قيادتها من قبل السيد ميروك البحري الوجه الفلاحي المعروف في الاوساط الفلاحية الذي حظي بتزكية عامة ومباركة لترشحه لهذا المنصب ولم تتوقف التهاني عن الصدور عن مختلف المتدخلين في النقاش العام وقد كان الرئيس الجديد تابع كامل مراحل الجلسة العامة منتبها الى مقترحات ومشاغل المهنة بكل اهتمام.

منية اليوسفي

هوامش من مؤتمر اتحاد الفلاحين

• بعد استعراض مشروع تقرير لجنة المالية حرص رئيس المكتب المنتخبي بعد المصادقة على التقرير على الأشارة إلى أن المصادقة تعني ابراء ذمة المكتب معربا عن ارتياحه الكبير لذلك مناشدا المؤتمرين ترجمة مصادقتهم مرة أخرى بالتصفيق وهو ما تم من قبل العدد الحاضر داخل قاعة الاجتماع.

• أكثر من ستين متدخلا تداولوا على أخذ الكلمة عند فتح الباب للنقاش العام وقد تميزت بالتكرار والاطالة أحدهم علق على ذلك «انها فرصتنا للتعبير عما يخالجنا من معاناة... وهذا من أبسط حقوقنا».

• نشطت الهواتف الجوالة و«اس - ام - اس» داخل قاعة المؤتمر وخارجه في إطار توجيه الحملات الانتخابية هذا إلى جانب طبعا اللقاءات المباشرة.

• بذلت لجنة التنظيم وفريق مصلحة الإعلام بالمنظمة جهدا واضحا بمساعدة وسائل الإعلام المكتوبة الحاضرة على القيام بعملها في أفضل الظروف. • لتنظيم وتيسير عملية فرز الأصوات تم تكوين ثلاثة مكاتب للفرز.

• الثمانية أصوات النسائية المتحصلة على أكثر الاصوات في التي ستكون ممثلة بالمجلس المركزي ويتم احتسابها على أساس الحصص المخصصة لكل جهة.

• تشكل مكتب المؤتمر من عبد الباقي باشا رئيس المؤتمر. مبروك البحري النائب الأول وتوفيق الصيد النائب الثاني.

• الحضور النسائي كان ملحوظا في صفوف المؤتمر ويتوقع أن تبلغ تمثيلية المرأة داخل المجلس المركزي 10٪ كما هو الحال بالنسبة للمؤتمر السابق.

• 1140 قرارا رئاسيا تم اقراره لفائدة الفلاحة والفلاحين منذ التغيير تتضاف لها دفعة جديدة من الاجراءات تم الإعلان عنها خلال الجلسة الصباحية الممتازة.

• ناهزت الاعتمادات التي خصصت لتنظيم المؤتمر زهاء 400 ألف دينار حسب مصدر فلاحي مطلع.

منية

(**الصباح**): 19 أفريل 2005

في تصريح خاص بـ «الصباح»:
مبروك البحري الرئيس الجديد للمنظمة الفلاحية: «هذه أولوياتنا في المرحلة القادمة»

مبروك البحري

الحمامات – الصباح: في أول تصريح صحفي له وافانا به مباشرة إثر رفع الجلسة الختامية لاشغال المؤتمر أكد السيد مبروك البحري الرئيس الجديد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري اعتزازه بما حمله إياه رئيس الدولة من مسؤولية ووضعه فيه من ثقة معبرا عن ارتياحه لثقة الفلاحين فيه أيضا. وأشار إلى أنه سيعمل مستقبلا في إطار مبني على اليد المفتوحة للجميع دون استثناء مع الفلاحين المنتمين للمنظمة أو خارجها ملحا على ضرورة التعامل والتعاون والاصغاء إلى كل عنصر ينتمي إلى العائلة الفلاحية الموسعة ومع كافة الكفاءات. وحول أولويات المرحلة القادمة وأهم الملفات التي سيركز عليها نشاطه قال محدثنا «سوف لن أواجه صعوبة تذكر على مستوى التوجهات والثوابت التي سنركز عليها كمنظمة عملنا مادام قد بادر رئيس الدولة بتحديدها في خطابه الاخير أمام المؤتمر أو في خطابه الانتخابي وسنعمل على تجسم البند العاشر في البرنامج الانتخابي الخاص بالفلاحة والفلاحين.

أما الملف الثاني فيهم تنظيم أكثر للمنظمة واكسابها فاعلية أكبر لاستقطاب أكثر ما يمكن من الفلاحين لأن مكانة المنظمة واشعاعها لا تسمح بأن يستقر عدد المنتمين من مستواه المحدود حاليا والذي لا يتجاوز 20٪ من مجموع الفلاحين.

مكانة القواعد

وتجسيما لهذه الرؤية المستقبلية سنعمل على تثمين وتفعيل مكانة القواعد الفلاحية والتركيز على مواصلة العمل في مستوى المنظومات القطاعية وضمان التفاعل والتكامل بين مختلف هياكل الاتحاد.

وفي حديثه عن أمهات القضايا والمشاغل الاستراتيجية التي سينكب على متابعتها أشار الرئيس الجديد للمنظمة إلى أنها تهم المناطق السقوية والرفع إلى 50٪ من مجموع مساهمتها في الانتاج العام مع إيلاء أهمية خاصة لمسألة الترويج وأدخال هذه الآلية في عقلية المنتج حتى يصبح يفكر في الترويج لمنتوجه وسيتم العمل على احداث هياكل تعنى بهذا العنصر.

من المشاغل أيضا ما يتصل بكسب رهان التأهيل الفلاحي والمساهمة في التصدير بالتوازي ستحظى بعض القضايا المطروحة بالمتابعة والمعالجة ومنها تشتت الاراضي الفلاحية وتشعب الاوضاع العقارية للمستغلات الفلاحية.

وبالنسبة للمديونية يذهب السيد مبروك البحري إلى أن الاجراءات الرئاسية التي تم اتخاذها لا بد من التجاوب معها من قبل الفلاحين.

وردا على سؤالنا حول رؤيته وتصوره لنشاط ودور أعضاء المجلس المركزي المنتصب أوضح بأن المطلوب هو العمل ولا شيء غير العمل من أجل خدمة الفلاحين وشبان الركبة.

مبرزا أن المجلس المركزي سيكون له حضور فاعل وليس شكليا وسنكون لكل عضو مسؤولية لا بد من تحملها بأمانة موصيا بضرورة التعاون والتعامل الجماعي في إطار من التوافق والانسجام بين مختلف أعضاء المجلس القدامى والحالي والجدد.

منية اليوسفي

(**الصباح**): 19 أفريل 2005

في اليوم الأخير من مؤتمر الفلاحين:

عين على المصادقة على اللوائح وأخرى على الحملات الانتخابية

118 مترشحا يتنافسون على 80 مقعدا منهم 50 مترشحا من الوجوه القديمة

الحمامات – الصباح: من المفترض أن يكون قد تم في ساعة متأخرة من مساء أمس فرز الاصوات التي أسفرت عنها عملية انتخاب المجلس المركزي الجديد لاتحاد الفلاحين والذي ستنبثق عنه تركيبة المكتب التنفيذي الجديد بعد أن حسم أمر الرئاسة والت إلى السيد مبروك البحري بعد أن دعا المؤتمرون إلى انتخابه بالاجماع.

حركية خاصة

عملية الانتخاب هذه توجت أشغال ثلاثة أيام من المؤتمر الذي تميز بحركية بارزة على مستوى الإعداد للحملة الانتخابية خارج قاعة الاجتماعات العامة حيث نشطت الحركة بالكواليس وتكثفت في اليوم الاخير لايداع المترشحين وحملاتهم

[illegible] بالمجلس المركزي [illegible] انسحابات مما خفض العدد إلى 118 مترشحا وقد استفدنا أن خمسين عضوا بالمجلس القديم جددوا ترشحهم والبقية من الوجوه الجديدة. وتعتبر التركيبة الجديدة للمجلس الاوسع في تاريخ المنظمة بعد الترفيع في عدد المقاعد إلى الثمانين بإضافة أربعة عن اتحاد الجامعات الوطنية لمهني وفلاحي الجامعات.

وقد تم تفسير هذا التوجه بالرغبة في ضمان تمثيلية كافة الجهات دون اقصاء مع البحث عن اضفاء نفس جديد على نشاط هذا الهيكل الفلاحي الذي يشكل العمود الفقري في عمل المنظمة.

حملات...

ومع تصاعد وتيرة السوق الانتخابية وعمليات استقطاب الاصوات بلغنا داخل الكواليس أن محاولات من أحد الرموز البارزة المنخلية بتوجيه الاصوات نحو مجموعة معينة قد تكون جوبهت بالرفض وهذا لم يحل دون مطالبة الرئيس المنخلي في الجلسة الختامية وعلى اللاءالتصويت لاعضاء المكتب التنفيذي المنخلي لضمان تمثيليتهم بالمجلس المذكور.

والمقترحات والمناقشة العامة [illegible] المؤتمرون في المناقشة والاشكاليات المطروحة جوهر الملفات [illegible] مختلف المناسبات سابقا في [illegible] والاجتماعات وقد تراوحت بين هم المديونية وارتفاع الفوائض البنكية ونظام القروض وضرورة تسوية الاوضاع العقارية ومشكلة الرهنية وتأهيل القطاع إلى جانب إثارة ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج والصعوبات التي يواجهها منتجو الالبان في الحصول على مستحقاتهم هذا علاوة على مشاغل قطاع الصيد البحري وما أكثرها.

556 نائبا و124 مترشحا للمجلس المركزي

يذكر أن أشغال المؤتمر كانت قد انطلقت بحضور ناهز 700 مشارك بين نواب المؤتمر الذين بلغ عددهم 556 نائبا وضيوف يمثلون احدى عشر وفدا من منظمات فلاحية عربية وأوروبية ومنظمات وطنية إلى جانب وجوه فلاحية فاعلة في القطاع ومن اطارات المنظمة الفلاحية وذلك عشية السبت الماضي بمدينة الحمامات في أجواء عامة وقد لاحت خلال الساعات الاولى من عمر المؤتمر هادئة في انتظار اليوم الحاسم على مستوى العملية الانتخابية والمحدد يوم أمس الاثنين المخصصة أساسيته إلى انتخاب أعضاء المجلس المركزي المقترح أن يرتفع عددهم إلى ثمانين عضوا بدل السبعين حاليا في إطار تصور انتخابي جديد يهدف إلى تمثيل كافة الجهات بالمجلس المركزي باعتماد نظام الحصص.

علما أن قائمة المترشحين كانت قبل أسبوع من انطلاق المؤتمر تتضمن 127 مترشحا وفي الاثناء تم تسجيل ثلاث انسحابات صادرة عن أعضاء من المكتب التنفيذي.

كما تجدر الاشارة إلى أن انتخاب رئيس المؤتمر يتم من قبل المجلس المركزي ورؤساء الاتحادات الجهوية وقد راجت بقوة قبل فترة من انطلاق المؤتمر أصداء من داخل المنظمة عن برود اسم السيد مبروك [illegible] هذا المنصب وهو من

انطلاق بطيء [illegible] والمالي

وتكوين سبع لجان وهي على التوالي لجنة تحقيق النسابات ولجنة الهيكل والنظام الاساسي ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنتي المالية والصيد البحري ولجنة اللائحة العامة ولجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وقد تضمنت وثيقة التقرير الادبي سبعة محاور رئيسية في كتاب أخر وافر الصفحات بلغ عددها 226 صفحة سلطت الاضواء على مسيرة الثورة المنقضية في شتى حلقاتها ومكوناتها ومنها النشاط السياسي والنشاط التنموي والفلاحة في مرحلة ما قبل وما بعد الانتاج والمحيط الفلاحي والتأهيل إلى جانب محور الانتاج النباتي والحيواني والصيد البحري وشهدت الجلسة الافتتاحية الأولى تداول عدد من رؤساء الوفود الحاضرة على أخذ الكلمة منوهين بما بلغته الفلاحة في تونس من قفزة نوعية وكمية

منية اليوسفي

13ème CONGRES DE L'UTAP

La modernisation de l'agriculture:

Une priorité dans le processus de réforme

Sous le haut patronage du Président Ben Ali s'est tenu durant trois jours à Hammamet le 13ème congrès de l'Union tunisienne de l'agriculture et de la pêche (UTAP) dont les travaux ont pris fin hier.

Placé sous le signe *«vers une agriculture moderne et un revenu meilleur pour l'agriculteur»*, ce grand rendez-vous de la famille agricole a réuni environ 565 congressistes, onze délégations venues des pays frères et amis, représentants des organisations arabes, africaines, régionales et internationales.

Durant les trois jours (16, 17, 18 avril) du congrès, les agriculteurs ont réitéré leur engagement à multiplier les suggestions, débattre et approfondir la réflexion sur les modalités permettant d'assurer la modernisation du secteur, promouvoir sa rentabilité et consolider sa compétitivité, sur la voie de la concrétisation des directives du Chef de l'Etat visant à asseoir une agriculture moderne et à améliorer les revenus des agriculteurs.

Ces directives ont été renforcées par d'autres mesures à la fois décisives et incitatives, de soutien renouvelé et d'encouragement à l'agriculture annoncées par le Chef de l'Etat dans son discours à l'ouverture du 13ème congrès de l'UTAP.

(SUITE EN PAGE 4)

N.H.

M. Mabrouk Bahri, nouveau président de l'UTAP

(LIRE PAGE 4)

Les congressistes saluent le discours-programme du Président Ben Ali

«Un discours empreint d'ambition, d'un sens profond de l'analyse et d'une vision pertinente»

Le Président Zine El Abidine Ben Ali a reçu des agriculteurs, des cadres agricoles et des marins-pêcheurs participant au 13ème Congrès national de l'Union tunisienne de l'agriculture et de la pêche (UTAP), tenu à Hammamet, un message dans lequel ils saluent hautement le discours-programme qu'il a prononcé à l'ouverture du Congrès, discours empreint d'ambition, d'un sens profond de l'analyse et d'une vision pertinente.

Ils se félicitent également des mesures et des décisions annoncées par le Chef de l'Etat et traduisant la ferme volonté de développer l'agriculture et d'assurer de meilleures conditions de travail aux agriculteurs.

Les congressistes affirment, dans ce message, la détermination de l'organisation agricole à redoubler d'efforts pour assumer pleinement son rôle dans l'orientation et l'encadrement des agriculteurs et des marins-pêcheurs.

Ils s'engagent à contribuer activement à la réalisation de la sécurité alimentaire nationale et à la concrétisation des différents volets du programme électoral présidentiel et en particulier le 10ème volet intitulé: *«Pour une agriculture moderne et un meilleur revenu de l'agriculteur»*, et qui a été choisi comme thème pour le 13ème Congrès de l'UTAP. *(TAP)*

اختتام اشغال المؤتمر 13 للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

تواصل من أجل كسب رهانات المستقبل

«الصحافة»

انهى في ساعة متأخرة من ليلة اول امس المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري اشغاله بالمصادقة على كافة لوائحه بالاجماع وبإعلان انتخاب السيد مبروك البحري كرئيس جديد للمنظمة ... وفي هذا الصدد هنأ كل من الرئيس المتخلي للمنظمة السيد عبد الباقي باشا وكذلك الناطق الرسمي للمؤتمر السيد مبروك البحري بالثقة التي حباه بها المؤتمر باصطفائه على رأس المنظمة والتي لقيت تجاوبا كبيرا من قبل المؤتمرين الذين صفقوا طويلا للرئيس الجديد.

وفي اجواء ديمقراطية تميزت بالتنافس النزيه تمت عملية انتخاب المجلس المركزي البالغ عدده 80 عضوا. وقد ترشح لعضوية المجلس 124 نائبا وسجلت 6 انسحابات وبذلك بقي عدد المترشحين 118 نائبا ... وقد تكونت عدة مكاتب اقتراع للغرض خاصة وأن الفائزين من اعضاء المجلس المركزي مدعوون لانتخاب اعضاء المكتب التنفيذي البالغ عددهم 20 عضوا وتسند نسبة 10٪ منه للمرأة الفلاحة والبحارة وتم اصطفاء النساء باعتماد قاعدة افضل الاصوات المتحصل عليها في مستوى المجلس المركزي.

وكان المنطق المهيمن على اشغال المؤتمر يعتمد بالاساس على التواصل بين الاجيال وذلك يبدو واضحا من خلال تركيبة مكتب رئاسة المؤتمر الذي أشرف عليه السيد عبد الباقي باشا الرئيس المتخلي في حين اسندت للسيد توفيق الصيد الرئيس الاسبق للمنظمة مهمة ناطق رسمي بينما اضطلع الرئيس الجديد السيد مبروك البحري بمهمة نيابة رئيس المؤتمر وأفرد السيد محمد غديرة الرئيس الاسبق للمنظمة بمكانة خاصة.

والى جانب التواصل بين الاجيال فإن هذا المؤتمر حرص على اسناد تمثيلية عادلة لكل الولايات وهذا التمثيل جاء مناسبا لنشاط الجهة الفلاحي ونشاط الاتحادات الجهوية من حيث الإحاطة والتغطية لمنظوريها ... وقد شدد السيد مبروك البحري الرئيس الجديد للمنظمة على التفاعل والتجاوب مع كامل هياكل الاتحاد لا سيما المحلية منها باعتبار علاقتها العضوية والمباشرة بالفلاحين ... والثابت من خلال المؤتمرين وردود فعلهم أن السيد البحري يحظى بتأييد كبير من المؤتمرين ...

وقال لنا عديد النواب في المؤتمر بانه رجل وفاق ولا يعمل بمنطق التكتلات ... وبانه رفض ما رغب فيه البعض في تشكيل قائمة مغلقة معتبرا ان كل ممثلي الفلاحين والبحارة في المؤتمر سواسية وينتمون للمهمة ويدافعون عليها نابذا بذلك منطق التكتل والشخصنة. وبدا ذلك جليا من الكلمة التي القاها بعد اختتام الاشغال حيث أكد على سياسة اليد الممدودة لكامل العائلة الفلاحية والبحرية سواء داخل الهياكل او خارجها وعلى تواصل عمل المنظمة كرافد أساسي من روافد المجتمع المدني والتنسيق الكامل مع الهياكل الوطنية وتجسيم خيارات الرئيس بن علي وتعهد بخدمة المنظمة وتحسيس كل الدوائر الرسمية والمختصة بمشاغل الفلاحين حتى يساهم الاتحاد من موقعه في خدمة الفلاحين والقطاع وتجسيم الخيارات الرئاسية الرائدة في هذا المجال بالنظر الى جسامة الرهانات المستقبلية المطروحة على القطاع في ظل تحديات العولمة وهي الرهانات التي تضمنها الخطاب الافتتاحي للرئيس زين العابدين بن علي والذي شدد على اولويات تحديث القطاع الفلاحي واكسابه مزيدا من الجدوى وتحسين دخل الفلاحين وتعزيز جهود البلاد في تحقيق امنها الغذائي وضمان مناعتها وازدهارها

سارة

(**الصحافة**): 20 أفريل 2005

الرئيس بن علي يتلقى برقية من أعضاء المجلس المركزي الجديد لاتحاد الفلاحة والصيد البحري

اعتزاز بالاجراءات الرئاسية والخيارات الرائدة للنهوض بقطاع الفلاحة وتحديثها

تلقى الرئيس زين العابدين بن علي برقية من أعضاء المجلس المركزي الجديد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عقب انتخابهم من قبل المؤتمر الوطني 13 للمنظمة الفلاحية أعربوا فيها عن اعتزازهم بما أذن به رئيس الدولة من اجراءات هامة وبما رسمه من خيارات رائدة في خطابه المرجعي بمناسبة إفتتاح أشغال مؤتمرهم الذي اختار شعاره عنوان البند العاشر للبرنامج الانتخابي للرئيس زين العابدين بن علي «نحو فلاحة حديثة ودخل افضل للفلاح».

وجدد أعضاء المجلس المركزي التزامهم المطلق بالعمل الدؤوب والاسهام الفاعل من موقعهم من أجل تجسيم أهداف البند العاشر من البرنامج الانتخابي الرئاسي وحرصهم على مضاعفة الجهد من أجل مزيد الاحاطة بالفلاحين وتأكيد انخراطهم في مسار تأهيل القطاع الفلاحي ورفع قدراته الانتاجية والتصديرية

كما أكدوا التزامهم بمبادىء التغيير واكبارهم للسياسة الحكيمة والتوجهات الثابتة للرئيس زين العابدين بن علي ولحرصه الراسخ على نصرة قضايا الفلاحين مثمنين ما حظي به القطاع الفلاحي واهله من رعاية موصولة منذ فجر التحول.

(**الصحافة**): 20 أفريل 2005

انتخاب السيد مبروك البحري رئيسا جديدا للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

تم في ختام أشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الذي انعقد من 16 الى 18 افريل الجاري بالحمامات انتخاب السيد مبروك البحري رئيسا للاتحاد الذي عبر بالمناسبة عن مشاعر النخوة والاعتزاز بالثقة التي حظي بها باختياره على رأس المنظمة الفلاحية.

كما أعرب عن عميق شكره وتقديره للرئيس زين العابدين بن علي لتفضله بالاشراف على افتتاح مؤتمر المنظمة الفلاحية مثمنا مضمون الخطاب المرجعي الذي القاه سيادته بهذه المناسبة.

وأكد الرئيس الجديد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عزمه على بذل قصارى الجهد مع اطارات الاتحاد وهياكله وطنيا وجهويا ومحليا وقطاعيا من أجل رفع التحديات وتجسيم البرنامج الانتخابي لرئيس الدولة وخاصة البند العاشر المتعلق بالفلاحة والصيد البحري بما يعزز اسهامات القطاع الفلاحي باعتباره احد القطاعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي وتعزيز مقومات السيادة الوطنية.

نبذة عن حياة السيد مبروك البحري

ولد السيد مبروك البحري الذي تم انتخابه أول أمس رئيسا للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في ختام المؤتمر الوطني الثالث عشر لهذه المنظمة يوم 4 مارس 1943 بمدينة باجة وهو متحصل على شهادة مهندس تعليم فلاحي.

وقد بدأ حياته النشيطة كمدرس بالمعهد الفلاحي بتبيار من ولاية باجة من سنة 1966 الى عام 1973.

وتولى من 1974 الى 1978 خطة كاتب عام للجنة تنسيق الحزب الاشتراكي الدستوري (التجمع الدستوري الديمقراطي حاليا) بولاية باجة قبل أن يتم تعيينه في خطة وال على التوالي في كل من قبلي 1987 ـ 1991 والقصرين 1991 ـ 1993 وبن عروس 1993 ـ 1996 وسوسة 1996.

وفي جانفي 1997 عين السيد مبروك البحري وزيرا للفلاحة قبل ان تتم تسميته سنة 1998 مندوبا عاما لتونس لدى الجماهيرية العربية الليبية وهو المنصب الذي شغله حتى موفى سنة 2004.

والسيد مبروك البحري متزوج وأب لثلاثة أبناء وهو متحصل على الصنف الثاني من وسام الجمهورية.

(الصحافة): 20 أفريل 2005

في مؤتمر الفلاحين :

البحري رئيسا للاتحاد بالإجماع وتوسيع المجلس المركزي لـ 80 مقعدا

مبروك البحري

اختتمت أشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الذي انعقد من 16 إلى 18 أفريل بالحمامات وقد تم انتخاب السيد مبروك البحري رئيسا للاتحاد باجماع المؤتمرين.

ويتم في مرحلة لاحقة انتخاب المجلس المركزي الجديد لهذه المؤسسة والذي تنبثق عنه تركيبة المكتب التنفيذي. وقد ترشح 124 مؤتمرا للتنافس على 80 مقعدا بالمجلس المركزي ثم تم تسجيل ستة انسحابات فأصبح عدد المترشحين 118.

ويذكر أن من جملة 80 عضوا المترشحين للمجلس المركزي يوجد 50 عضوا من المكتب القديم حددوا ترشحهم علما أنه تم توسيع تركيبة المجلس المركزي وذلك بغاية ضمان تمثيلية كافة الجهات حيث يجتمع 80 عضوا ومعهم 24 رئيس اتحاد جهوي ورؤساء الجامعات الوطنية خاصة أنه سيتم السعي إلى تفعيل عمل المنظمة الفلاحية وتوسيع عدد المنتمين إليها والذي لا يتجاوز حاليا 20٪ من مجموع الفلاحين.

(**الأخبار**): 20 أفريل 2005

البحري رئيسا لاتحاد الفلاحين

اختتم في بداية هذا الأسبوع أشغال المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة بانتخاب السيد المبروك البحري رئيسا للاتحاد خلفا للسيد عبد الباقي باشا كما تم انتخاب اعضاء المجلس المركزي الذّي ارتفع عدد مقاعده الى 80 مقعدا تنافس عليها 118 مترشّحا. وللعلم فانّ السيد المبروك البحري وجه معروف في مجال الهندسة الفلاحية.

(**أخبار الجمهورية**): 20 أفريل 2005

الرئيس بن علي يتلقى برقية من أعضاء المجلس المركزي الجديد لاتحاد الفلاحة

قرطاج (وات) تلقى الرئيس زين العابدين بن علي برقية من اعضاء المجلس المركزي الجديد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عقب انتخابهم من قبل المؤتمر الوطني 13 للمنظمة الفلاحية اعربوا فيها عن اعتزازهم بما اذن به رئيس الدولة من اجراءات هامة وبما رسمه من خيارات رائدة في خطابه المرجعي بمناسبة افتتاح اشغال مؤتمرهم الذي اختار شعاره عنوان البند العاشر للبرنامج الانتخابي للرئيس زين العابدين بن علي «نحو فلاحة حديثة ودخل افضل للفلاح».

وجدد اعضاء المجلس المركزي التزامهم المطلق بالعمل الدؤوب والاسهام الفاعل من موقعهم من اجل تجسيم اهداف البند العاشر من البرنامج الانتخابي الرئاسي وحرصهم على مضاعفة الجهد من اجل مزيد الاحاطة بالفلاحين وتاكيد انخراطهم في مسار تاهيل القطاع الفلاحي ورفع قدراته الانتاجية والتصديرية

كما اكدوا التزامهم بمبادىء التغيير واكبارهم للسياسة الحكيمة والتوجهات الثابتة للرئيس زين العابدين بن علي ولحرصه الراسخ على نصرة قضايا الفلاحين مثمنين ما حظي به القطاع الفلاحي واهله من رعاية موصولة منذ فجر التحول

(**الصباح**): 20 أفريل 2005

على طاولة المركزية الجديدة لاتحاد الفلاحين:

مشاغل وملفات بالجملة فماذا عن آليات معالجتها؟

تونس ـ الصباح:

الكلمة البرنامج التي ختم بها السيد مبروك الحرباوي الرئيس الجديد للمنظمة الفلاحية اشغال مؤتمر الفلاحين رسمت «خريطة الطريق» التي ستسلكها القيادة الجديدة بالمركزية الفلاحية واختزلت التصورات لتنفيذ الخطط المرسومة وتوجهات العمل المستقبلي خلال الخماسية القادمة.

ولعل البعد الاهم في مستوى تحديد آليات تحسيم التطلعات ومتابعة القضايا والمشاغل المطروحة يكمن في الحرص الواضح على تشريك مختلف الهياكل الفلاحية القاعدية والمحلية والجهوية والمركزية واستقطاب كافة الاطارات والكفاءات ومختلف فئات الفلاحين في اطار التوافق والتشاور والعمل المشترك والتكامل في الادوار بعيدا عن الازدواجية او التهميش بل ان القواعد مرشحة خلال هذه المرحلة الجديدة من عمر المنظمة الى الاضطلاع بالدور الرئيسي في معالجة مشاكل الفلاحين وتحقيق الاهداف المرسومة كما وعد بذلك رئيس الاتحاد واضعا نصب عينيه هدف استقطاب اكبر عدد ممكن من الفلاحين صلب المنظمة معتبرا نسبه الانخراط والانتماء الحالية غير كافية ودون الطموحات مادامت لا تزيد عن 20٪ يذكر في هذا الصدد انه من مجموع يناهز 530 الف فلاح تعدهم العائلة الفلاحية الموسعة 122 الف تقريبا ينتمون للاتحاد.

اليد الممدودة

وقد كان السيد الحرباوي ذكر في تصريح سابق «للصباح» انه سيمد يده لكافة الفلاحين وسيعمل مع ومن اجل الجميع.

وعن ابرز التوجهات والمحاور التي تشكل ركيزة «اجندا» برنامج المنظمة فتعتمد على الصعيد السياسي مواصلة الاضطلاع بدور فاعل في المجتمع المدني من خلال المشاركة في كافة المحطات السياسية ومساندة رئيس الدولة.

اما على الصعيد الهيكلي فان التوجه يسير نحو اعادة النظر في مستوى الهياكل المهنية لتلافي الازدواجية وتحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها في شتى المجالات... من اجل مزيد تطوير القطاع وتحديثه ومزيد استقطاب المرأة الفلاحة.

الكلفة والمردودية

في حين اكتسى المحور الرئيسي الثالث بعدا تنمويا وهدفا استراتيجيا مركزا على مختلف مكونات النهوض بمنظومة الانتاج والتعاون في ذلك مع المصالح المختصة بوزارة الفلاحة قصد ضمان التوازن بين الكلفة والمردودية وبالتالي تحقيق دخل افضل للفلاح ولبلوغ هذه الغاية تمت بلورة جملة من الآليات منها الاستفادة من نتائج البحوث العلمية وتثمين التكوين المهني الفلاحي علاوة على ايلاء عنصر تاهيل الفلاحة العناية اللازمة وتوسيع مجالات تدخل هياكل المساندة من شركات وتعاضديات خدمات نحو المساهمة في ترويج الانتاج والتطوير الفني لمخرطيها وعلى صعيد اخر سينكب العمل على تعرير فرص التصدير وتثمين دور المنسج في هذا الجانب وسيكون محور خلق المزيد من فرص التشغيل احد الاهداف القادمة هذا الى جانب مواصلة جهود الانقاذ بقطاع الصيد البحري والاحاطة بمشاغل البحارة.

هاجس الرهنية

على هامش المؤتمر التقت «الصباح» مجموعة من الفلاحين والفلاحات رصدا لابرز المسائل التي تشير مشاغلهم في القطاع الفلاحي عامة وتطلعاتهم للفترة القادمة.

من خلال ما سجلناه من آراء ورؤى لمسنا انشغالها في الهواجس والمشاغل وتجانسا في التطلعات بين مختلف فئات الفلاحين نساء ورجالا حيث تردد على مسامعنا ذات القضايا والمواضيع من بينها مشكل تشتت الاراضي وصغر مساحاتها وشهادة الملكية ومشكل الرهنية التي تعتبر من اكبر المشاغل التي تؤرق الفلاحين الراغبين في الحصول على قروض بنكية لما تشكله من عائق يصل حد التعجيز الحائل دون الاستفادة من اي تمويل بنكي الى جانب طرح مشاكل ارتفاع مستلزمات الانتاج وشطط اسعار قطع الغيار الخاصة بالمعدات الفلاحية والمطالبة باسراع بتنظيم مسالك التوزيع والضرب على يد العابثين بالاسعار اذ تخرج المنتوجات بابخس الاثمان من الفلاح وتصل الى فئة المستهلك بحد مشط الى جانب الدعوة الى احداث صندوق للجوائح الطبيعية والسيطرة على قيمة الفواتير المنكبة وعركل من تحدثنا اليه عن الامل في ان تجد مختلف المشاغل والملفات المطروحة اذانا صاغية وحرصا كبيرا من القيادة الفلاحية الجديدة على قضاها.

منية اليوسفي

قائمة أعضاء المكتب التنفيذي الجديد لاتحاد الفلاحين

تونس ـ الصباح:

تواصلت الى ساعة متأخرة من فجر يوم الثلاثاء عملية فرز الأصوات بعد اجراء الانتخابات المتعلقة باختيار تركيبة المجلس المركزي الجديد للمنظمة الفلاحية وذلك في اعقاب اشغال المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ومباشرة اثر الاعلان عن قائمة المنتخبين اجتمع المجلس المركزي صباح أمس لاختيار اعضاء المكتب التنفيذي بعد ان تم طبعا انتخاب بالاجماع السيد مبروك البحري رئيسا للمنظمة للخمس سنوات القادمة

علما وان المكتب التنفيذي الجديد يضم 19 عضوا تبلغ فيه نسبة تمثيلية المرأة 10/ وقد حافظت السيدة منية بن عمر عضوة المكتب المتخلي على مقعدها بعد تجديد انتخابها والتحقت السيدة سعيدة الحكيري بالتركيبة الجديدة للجهاز التنفيذي

هذا وبلغ عدد المقاعد المخصصة للمرأة بنظام الحصص الثمانية داخل المجلس المركزي وقد اصبح قطاع الصيد البحري ممثلا به ايضا بنسبة 10/ وقد انضم الى المجلس المركزي لانتخاب رئيس المنظمة واعضاء المركزية الفلاحية رؤساء الاتحادات الجهوية والكتاب العامون للجامعات الوطنية والقطاعية وذلك تبعا لما ينص عليه النظام الاساسي

وقد تشكلت تركيبة المكتب التنفيذي الجديد على النحو التالي

- سعيدة الحكيري
- عبد المجيد العبيدي
- يوسف الكشوطي
- مصطفى لسود
- محمد جمال الشتوي
- علي بالحاج امبارك
- محمد منصف بن مصباح
- المنجي الشريف
- جمال التومي
- منية بن عمر

لطفي الوسلاتي

- لطفي الزكراوي
- يوسف العلاوي
- ناجي الحناشي
- عبد اللطيف بوفايد
- كريم داود
- احمد الخلفلي
- نجيب الفطناسي
- حمودة الميساوي

وعلمت «الصباح» انه يتوقع ان يعقد الرئيس الجديد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ندوة صحفية يسلط فيها مزيد الاضواء على التركيبة المنتخبة وذلك في غضون الايام القليلة القادمة

منية

(**الصباح**): 20 أفريل 2005

الفلاحون في برقية لبن علي

عازمون على مضاعفة الجهود لتطوير الفلاحة في تونس

• قرطاج (وات)

تلقى الرئيس زين العابدين بن علي من الفلاحين والإطارات الفلاحية والبحارة المشاركين في المؤتمر الوطني 13 للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المنعقد حاليا بالحمامات برقية نمدوا فيها عالبا ما تضمنه الخطاب البرنامج الذي القاه رئيس الدولة في افتتاح المؤتمر من عمق في التحليل وسداد في الرؤى وطموح مكبرين ما أعلن عنه سيادته من اجراءات وقرارات رائدة تترجم الحرص الثابت على توفير افضل الظروف للفلاحة والفلاحين

كما أكد المؤتمرون في هذه البرقية حرص المنظمة الفلاحية على مضاعفة الجهود للاضطلاع بدورها كاملا في توعية الفلاحين والبحارة وتاطيرهم ومزيد تفعيل إسهاماتهم في تحقيق الأمر الغذائي الوطني وفي تجسيم محاور البرنامج الانتخابي الرئاسي ولاسيما محوره العاشر «نحو فلاحة حديثة ودخل افضل للفلاح» الذي اتخذ شعارا لمؤتمر المنظمة الفلاحية

(الصريح): 20 أفريل 2005

مؤتمر اتحاد الفلاحين: البحري رئيس للاتحاد

خروج مفاجئ لعزالدين بن مصطفى وعودة الكشوطي الى المكتب التنفيذي

انتهى المؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري باعلان السيد مبروك البحري رئيسا للمنظمة الفلاحية لمدة 5 سنوات وذلك بصفة توافقية وهو ما تم الاعلان عنه على صفحات جريدتنا منذ التحضير لهذا المؤتمر باعتبار عدم ترشح الرئيس المنتخلي السيد عبد الباقي باشا لولاية جديدة

عملية انتخاب السيد مبروك البحري تمت في ساعة متأخرة من مساء يوم الاثنين وتواصلت الى حدود الساعة الخامسة صباحا وذلك من طرف أعضاء المجلس المركزي الذين تم انتخابهم من قبل المؤتمرين ورؤساء الاتحادات الجهوية للاتحاد والكتاب العامين للجامعات الوطنية القطاعية وذلك بالاجماع

وقد تم قبل ذلك انتخاب المجلس المركزي للمنظمة الفلاحية والذي اصبح عدده 80 عائما بعد أن كان في حدود 60 ومباشرة اثر ذلك تم انتخاب اعضاء المكتب التنفيذي 19 ليضاف اليهم مباشرة رئيس المنظمة وسط حملة انتخابية غير مسبوقة حيث نشطت الحركة وبرزت تكتلات المترشحين وذلك لكسب الاصوات. وكما كان منتظرا حصلت المفاجأة وانسحبت العديد من الأسماء المعروفة كالسادة عزالدين مصطفى والتليلي والمحجوبي ليترشح الى المكتب التنفيذي الجديد من الوجوه القديمة كل من السادة والسيدات ناجي الخماشي. يوسف المعلاوي. المنجي الشريف. علي بلحاج مبارك. منصف بن مصباح. منية بن عمر. لطفي الزكراوي وجمال النومي في حين تم انتخاب الأسماء التالية لتدخل لاول مرة عضوية المكتب التنفيذي وهم على التوالي عبد المجيد العبيدي. يوسف الكشوطي(العائد) مصطفى لسود. لطفي الوسلاتي. بوفايد. كريم داود. خلفلي. نجيب القطناسي. حمودة العبساوي والشنيوي. وهي تشكيلة جد متناسقة وتعمل لاول مرة مع بعضها وهي فرصة جيدة للمنظمة للعمل بروح جديدة

هذا ولابد من التذكير كذلك بأن اليوم الأخير للمؤتمر تميز كذلك باستعراض كافة مشاريع اللوائح وعرضها على المصادقة وهو ما تم دون اعتراض على ما جاء فيها من أفكار وبيانات خاصة وقد شهد عدد من اللوائح تنقيحات وتوصيات متعددة لمزيد تفعيل وتثمير عمل الاتحاد خلال السنوات الخمس القادمة تكريسا لماجاء في البرنامج الرئاسي من فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح لكن ذلك لايعني أن العملية كانت سهلة نسبيا باعتبار ان العديد من المؤتمرين قد نادوا خلال تدخلاتهم المنظمة بمزيد الالتفاف حول الفلاح وتأطيره والانكباب بصفة جديدة لفض الاشكاليات القائمة مع البنوك وكان موضوع المديونية استأثر باهتمام عدد كبير من المتدخلين الى جانب مواضيع ارتفاع كلفة مستلزمات الانتاج وقطاع الحليب والصيد البحري

شاذلي

(الصريح): 20 أفريل 2005

ارتسامات

بقلم:
عبد الجليل دمق

كيف ربط بن علي الفلاحة بالحداثة؟

اقتضى البرنامج الانتخابي للرئيس بن علي التوغل في مسيرة الحداثة التي كانت منذ قيام التحول تمثل ديناميكية التغيير ونتيجته

ومن القطاعات الحيوية الكبرى التي اندرجت في مسيرة الحداثة هذه قطاع الفلاحة ليرقى الى ما يستحقه من مكانة استراتيجية تليق به وهو يستحقها في كل يوم أكثر في مجتمع يتطور باستمرار. يتطلب المزيد من الاستهلاك الغذائي ويسعى لأن يستغني عن الاستهلاك الغذائي الخارجي. ويسد الفجوة بين صادراته وارداته في هذا الميدان الغذائي بالخصوص

لا شك أن المجتمعات الحديثة في البلدان النامية أو التي تتوق الى الحداثة وترنو لتجسيمها عقلية وسلوكا. تواجه مشكلة كبرى حديثة هي الأخرى اسمها التضخم. وهو ذو عدة وجوه أبرزها التضخم الاستهلاكي والتضخم الحضري على خريطة الاختلاف بين سكان الريف وسكان الحضر. والاختلاف الاخر بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يضيف الى المدنية. وكذا المدينة. أعباء أخرى

فالحداثة إذن لا بد أن تكون مرتبطة كليا بتحديث القطاع الفلاحي البالغ الحيوية وتكثيفه علميا. ومن هنا ترتقي الفلاحة الى مكانة استراتيجية في ديناميكية التغيير. هذه المكانة التي تفسرها الاختيارات والاجراءات التي يبادر بها الرئيس بن علي للإحياء الفلاحي المنظم ولتطوير القطاع وتعصيره مفهوما وأدوات. وعلى عادته فإن الرئيس بن علي لا يكتفي بالمبادرة وانما يحرص على متابعتها في دنيا الممارسة والتنفيذ والعمل الميداني الجاد. ووضعها في ماكينة التغيير قلبا وقالبا

هذه الماكينة الكبرى تريد للفلاحة أن ترتقي لتكون قطبا شريكا في بقية قطاعات الانتاج. وان تكون هذه القطاعات بدورها. وبمختلف أصنافها الصناعية والخدماتية. قطبا شريكا للفلاحة أو على الأقل توأما لها. حتى تستطيع هذه وتلك خوض مسيرة الحداثة بالأدوات الصحيحة مثلما تتصرف المجتمعات في الدول المتقدمة. وبذلك يوفي كل قطب باحتياجات السكان فلا تكون الزراعة فلاحة معاشية على النمط المتخلف. ولا تكون قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات عنوان عقلية مترفعة أو متفوقة أو عنوانا لموقع بعيد. «كل واحد في واد» ولا تبقى البلاد مهددة بقصور زراعي ولا مشدودة الى الاستهلاك الغذائي المستورد. ولا من صنف الأقاليم المتخلفة المستوردة للغذاء. بل ترتفع جميع القطاعات الى مستوى من الشراكة والترابط ما يؤهلها الى استخدام طرائق متبصرة تهتدي بالبحث العلمي وتنهض بالتصدير متفتحة على آفاقه الواسعة لاكتساب القدرة على الموازنة الصحيحة بين التصدير والاستيراد بما يجعل الأول قادرا على تغطية احتياجات الثاني

وفي كل هذه العملية الصعبة. ولكنها غير مستحيلة بحكم استراتيجية التغيير وماكينته. تقترب تونس بحذق من الكفاية الذاتية في الغذاء وفي مجالات الحياة العصرية كافة. وتضرب لعالمنا العربي. كما تفعل باستمرار مثالا حيا للتحديث والاعتماد على الذات

(الصريح): 20 أفريل 2005

أعضاء المجلس المركزي الجديد لاتحاد الفلاحين يثمنـــون اجراءات ورعايـــــة بن علي

● قرطاج (وات)

تلقى الرئيس زين العابدين بن علي برقية من أعضاء المجلس المركزي الجديد للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عقب انتخابهم من قبل المؤتمر الوطني 13 للمنظمة الفلاحية أعربوا فيها عن اعتزازهم بما أذن به رئيس الدولة من اجراءات هامة وبما رسمه من خيارات رائدة في خطابه المرجعي بمناسبة افتتاح اشغال مؤتمرهم الذي اختار شعاره عنوان البند العاشر للبرنامج الانتخابي للرئيس زين العابدين بن علي «نحو فلاحة حديثة ودخل أفضل للفلاح».

وجدد أعضاء المجلس المركزي التزامهم المطلق بالعمل الدؤوب والاسهام الفاعل من موقعهم من أجل تجسيم أهداف البند العاشر من البرنامج الانتخابي الرئاسي وحرصهم على مضاعفة الجهد من أجل مزيد الاحاطة بالفلاحين وتأكيد انخراطهم في مسار تأهيل القطاع الفلاحي ورفع قدراته الانتاجية والتصديرية

كما أكدوا التزامهم بمبادىء التغيير واكبارهم للسياسة الحكيمة والتوجهات الثابتة للرئيس زين العابدين بن علي ولحرصه الراسخ على نصرة قضايا الفلاحين مثمنين ما حظي به القطاع الفلاحي وأهله من رعاية موصولة منذ فجر التحوّل.

(الشروق): 20 أفريل 2005

Message des membres du nouveau Conseil central de l'Utap au Président Ben Ali

Engagement à contribuer à la concrétisation des objectifs du programme électoral présidentiel

(Suite de la page 1)

Les membres du Conseil central de l'Utap réitèrent leur engagement total à persévérer dans l'effort et à contribuer d'une manière agissante à la concrétisation des objectifs de ce dixième point et au renforcement de l'encadrement des agriculteurs.

Ils réaffirment leur adhésion au processus de mise à niveau du secteur agricole à l'effet d'en consolider la productivité et la compétitivité.

Ils réitèrent leur attachement aux principes du Changement et aux constantes fondamentales de la politique judicieuse du Président Zine El Abidine Ben Ali, se félicitant de l'attention soutenue portée par le Chef de l'Etat au secteur de l'agriculture et à la défense des intérêts des agriculteurs depuis l'avènement du Changement.

La presse: 20 avril 2005

Message des membres du nouveau Conseil central de l'Utap au Président Ben Ali

Engagement à contribuer à la concrétisation des objectifs du programme électoral présidentiel

■ *Fierté des décisions annoncées par le Chef de l'Etat à l'ouverture du congrès*

Le Président Zine El Abidine Ben Ali a reçu un message des membres du nouveau Conseil central de l'Union tunisienne de l'agriculture et de la pêche (Utap), élus par le 13e congrès de l'organisation.

Dans ce message, les membres du conseil font part au Chef de l'Etat de leur fierté des décisions qu'il a annoncées et des choix avant-gardistes qu'il a arrêtés dans le discours prononcé à l'ouverture des travaux du congrès de l'Union, placé sous le signe «Pour une agriculture moderne et un revenu meilleur pour l'agriculteur», dixième point du programme électoral du Président Zine El Abidine Ben Ali.

(Suite en page 4)

La presse 20 avril 2005

Utap

Biographie du nouveau président

M. Mabrouk Bahri, qui vient d'être élu président de l'Union tunisienne de l'agriculture et de la pêche (Utap), à la fin des travaux du 13e congrès national de l'organisation agricole, est né le 4 mars 1943 à Béja.

M. Bahri est titulaire du diplôme d'ingénieur agricole. Il a entamé sa carrière active en tant qu'enseignant au Lycée agricole de Thibar, dans le gouvernorat de Béja, de 1966 à 1973.

Il fut secrétaire général du Comité de coordination du Parti socialiste destourien (RCD actuellement) dans le gouvernorat de Béja, avant d'être nommé gouverneur, respectivement, de Kébili (1987-1991), de Kasserine (1991-1993), de Ben Arous (1993-1996) et de Sousse (1996).

En janvier 1997, il a été nommé ministre de l'Agriculture, avant d'être désigné en 1998 ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire de la République Tunisienne à Tripoli, en Jamahirya Libyenne, et ce, jusqu'à fin 2004.

M. Bahri est marié et père de trois enfants. Il est Commandeur de l'Ordre de la République.

La presse: 20 avril 2005

مؤتمر اتحاد الفلاحين

قراءة في تركيبة المكتب التنفيذي، والاسبوع القادم توزيع المسؤوليات

انتهى مؤتمر اتحاد الفلاحين في دورته 13 وانطلق العمل من أجل الدخول في مرحلة جديدة وبأسماء جديدة على مستوى المكتب التنفيذي بعد أن ترشحت لذلك وجوه فاجأت العديد من الملاحظين واذا تأملنا جيدا في التركيبة الجديدة لأعضاء المكتب التنفيذي نجد أن أصغر الأعضاء سنا هي امرأة من ولاية بنزرت تبلغ من العمر 32 سنة وتدعى سعيدة العكيري وهي مهندسة مساعدة أما أكبرهم سنا وهو السيد محمد جمال الشتوي ويبلغ من العمر 64 وهو نومستوى تعليمي عامل وقد توزعت تمثيلية الجهات بالمكتب الجديد على النحو التالي بنزرت ونابل ومنوبة 2 أعضاء أما ولايات سوسة المهدية المنستير قبلي صفاقس زغوان. سليانة . أريانة بنعروس. قابس. القيروان والقصرين فهي ممثلة بعضو واحد في حين غابت ولايات تطاوين. مدنين وتوزر عن تركيبة المكتب التنفيذي الجديد للاتحاد. ولابد من الاشارة في هذا المجال الى خروج وجوه معروفة على الساحة الفلاحية بالبلاد أمثال السيد عزالدين بن مصطفى الذي ترشح عن ولاية اريانة لعضوية المجلس المركزي والسيد عادل التليلي الذي ترشح عن ولاية قابس والسيد محمد محجوب الذي ترشح عن ولاية بنعروس في حين شهد المكتب التنفيذي الجديد عودة السيد يوسف الكشوطي الذي ترشح عن ولاية منوبة بعد أن غادره خلال انتخابات سنة 2000.

هذا وقد اكدت لنا مصادر من المنظمة الفلاحية ان عملية توزيع المسؤوليات قد تتم خلال الاسبوع القادم خلال الاجتماع المقرر عقده بمقر الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري تحت اشراف السيد مبروك البحري الرئيس الجديد للمنظمة

هذا وقد انطلق بعد السيد مبروك البحري في العمل مباشرة اثر انتهاء فعاليات المؤتمر وهو الذي يعرف جيدا هذا القطاع ويعرف كذلك ماذا ينتظر منه كافة الفلاحين والبحارة

* الشاذلي

(**الصريح**): 21 أفريل 2005

B1929

حصيلة اشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر